خبراء يرصدون توجهات السيولة النقدية بعد عودة «المركزي» لسياسة التيسير النقدي وخفض الفائدة في آخر اجتماعات ٢٠٢٥

ورقة بردى 08

سلام الدول مع مصر يقوم على مسلمة رئيسة تتمثل في قوة جيشها وتماسك شعبها وتعزيزه لمؤسسات الوطن

٢٠٢٥ عام استعادة الريادة الدبلوماسية القاهرة مركز الإقليم والعالم

تفاصيل «الصفقات المليارية» لاقتصادية قناة السويس قبل نهاية العام

الأحد
٢٨ ديسمبر ٢٠٢٥

الحصاد

الرؤية الفائتة أمام عينيك

• السنة السابعة عشر • العدد ٨٢٣ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

حوافز حكومية لدعم الاستثمار الفندقي

الحكومة تبدأ إعداد دراسة شاملة لحماية صناعة الأتوبيسات المصنعة محلياً

الذهب في صدارة المشهد الاقتصادي وبؤرة اهتمامات المصريين في ٢٠٢٥

مصر تعبر محطة جديدة مع صندوق النقد وسط إشادة بالإجراءات الإصلاحية

قطاع الغزل والنسيج أولوية استراتيجية للدولة المصرية

خبراء يرصدون دور التحول الرقمي في توسيع دائرة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

تحويلات المصريين بالخارج تسجل ٣٣,٩ مليار دولار خلال ١٠ أشهر من ٢٠٢٥

ترقب في الشارع المصري بعد تصريحات رئيس الوزراء عن خفض الدين إلى أدنى مستوى منذ ٥٠ عاما

كتب – أسامة السيد

حالة من الترقب يعيشها الشارع المصري بعد تصريحات الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء عن خفض الدين العام والتي أكد فيها أن الحكومة تعمل وفق رؤية واضحة لخفض الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات غير مسبوقة منذ نحو 50 عامًا، مشددًا على أن أموال الديون التي حصلت عليها الدولة تم توجيهها لبناء بنية أساسية قوية ودعم قطاعات حيوية تمس حياة المواطن بشكل مباشر.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الأسبوعي، الذي حضره أحمد كجوك، وزير المالية، حيث حرص رئيس الوزراء على الإجابة بشفافية عن تساؤلات الصحفيين حول عدد من الملفات الاقتصادية والتنموية.

وأوضح مدبولي أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من 96% قبل عامين إلى نحو 84% حاليًا، مؤكدًا أن الدولة دخلت بالفعل في المسار التنازلي للدين، ومع تراجع أسعار الفائدة ستنخفض أعباء خدمة الدين، بما يتيح مساحة أكبر للاستثمار في قطاعات خدمية مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

وفيما يخص سؤالًا حول أوجه إنفاق أموال الدين، أشار رئيس الوزراء إلى أن الدولة منذ عام 2014 واجهت تحديات ضخمة في قطاعات حيوية، على رأسها الكهرباء، حيث لم تكن القدرات الإنتاجية تتجاوز 24 ألف ميجاوات، بينما وصل الاستهلاك حاليًا إلى نحو 39 ألف ميجاوات.

وأضاف أنه لولا الاستثمارات الكبيرة في هذا القطاع، لكانت البلاد تعاني من انقطاعات طويلة للكهرباء، بما يؤثر سلبًا على حياة المواطنين وجاذبية الاستثمار.

بقدرة تصل إلى ٥٠٠ ميجا فولت أمبير وبتكلفة تقديرية حوالى ٢٥ مليار جنيه

شركة تنمية الريف المصري الجديد تطلق مشروعا ضخما لتوصيل الكهرباء إلى أراضيها على مساحة مليون فدان بسهل المنيا الغربي

فى خطوة جديدة لدعم جهودها بعمليات تعمير أراضى مشروع المليون ونصف المليون فدان وتحقيق التنمية المستدامة فى مختلف مناطق وأراضى المشروع، أعلنت شركة تنمية الريف المصرى الجديد عن إنطلاق مشروع إنشاء محطات كهرباء الجهد الفائق والجهد العالى والخطوط المغذية، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الشركة المصرية لنقل الكهرباء التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، وبدعم ومساندة من الدكتور مهندس محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة.

وقد تم توقيع عقد تعاون واستشارات مع أحد كبرى المكاتب الإستشارية المتخصصة فى مجال محطات الجهد الفائق، الشركة المصرية لهندسة نظم القوى الكهربائية EPS، بهدف مراجعة التصميمات الفنية والإشراف على أعمال الطرح والتنفيذ لمشروع تغذية أراضى «الريف المصرى الجديد» بالكهرباء فى منطقة سهل المنيا الغربى.

تمت مراسم توقيع العقد بمقر شركة تنمية الريف المصرى الجديد بمدينة نصر، بمشاركة اللواء أركان حرب مهندس عمرو عبد الوهاب، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة تنمية الريف المصرى الجديد، والدكتور خالد محمد الدستاوى رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة المصرية لهندسة نظم القوى الكهربائية EPS، وحضور ممثلى الشركة والمكتب الإستشارى والجهات التنفيذية والفنية المعنية.

الرقابة المالية تصدر نموذج وثيقة تأمين سند الملكية العقارية فى مصر

أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية، عن إطلاق نموذج وثيقة متخصصة من نوعها تحت مُسمى «تأمين سند الملكية العقارية»، والتي تمكّن شركات التأمين من تقديم تغطية تأمينية للمشترين ضد أي مخاطر متعلقة بصحة الملكية أو ظهور أي عوار في إثبات الملكية غير معروف قبل إتمام الشراء.

ويُمثل هذا الإجراء نقلة تنظيمية نوعية في السوق العقاري المصري، ويعكس توجه الهيئة نحو رفع مستويات الشفافية وحماية حقوق المتعاملين وتعزيز الثقة في عمليات البيع والشراء العقارية، وكذلك تعزيز جهود تصدير العقار المصري بما توفره هذه الوثيقة من استقرار للملكيات للمستثمر الأجنبي.

وقال الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن إطلاق وتفعيل وثيقة تأمين سند الملكية العقارية خطوة تاريخية توفر تغطية تأمينية مبتكرة وغير مسبوقة تحمي المتعاملين في السوق العقاري المصري من أي مخاطر قد تنشأ عن أي عوار في إثبات الملكية بعد الشراء وكل ما هو منصوص عليه في وثيقة التأمين.

أضاف أن المشتري يحصل لأول مرة على غطاء تأميني ضد عدد من المخاطر المنصوص عليها في وثيقة التأمين، ومنها المخاطر التي تنشأ عن ظهور عوار في إثبات الملكية غير معروف قبل الشراء، مشيرًا إلى أن سند الملكية العقارية هو المستند القانوني الذي يُثبت حق ملكية شخص معين (فرد أو كيان اعتباري) لعقار محدد، يحدد حدود العقار وحقوق والتزامات المالك تجاهه، وأن التأمين على هذا السند يُستخدم بشكل أساسي عند شراء العقارات مثل المنازل لحماية المشتري والبنك المقرض من أي خسائر مالية قد تنتج عن مشاكل أو عيوب في سند الملكية، وذلك بحسب بنود وثيقة تأمين سند الملكية.

كلية الطب بالقوات المسلحة تستقبل وزير الصحة للاطلاع على منظومة التطوير والتحديث

كتب – أحمد ابراهيم

تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية بتعظيم الإستفادة من كافة القدرات والإمكانيات المتاحة للإرتقاء بمنظومة الرعاية الصحية ، وفي إطار حرص القوات المسلحة على المساهمة في التطوير المستمر للقطاع الطبي، استقبلت كلية الطب بالقوات المسلحة الدكتور خالد عبد الغفار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية وزير الصحة والسكان.

رافق الوزير الفريق أشرف سالم زاهر مدير الأكاديمية العسكرية المصرية ، وذلك للإطلاع على منظومة التطوير والتحديث والرؤية المتكاملة التى تشهدها الكلية والتى كان اخرها إلتحاق الدفعة (١) إناث بالصفة العسكرية والدفعة رقم (١) (ذكور – إناث) بالصفة المدنية بالإضافة إلى التطوير الشامل للقاعات والمعامل الدراسية وفندق إقامة الطلبة والملاعب الرياضية والنقطة الطبية بما يعكس الحرص على توفير كافة مقومات التميز وتطوير القدرات للكوادر البشرية وتوفير المناخ العلمى المناسب للإرتقاء بجودة العملية التعليمية على المستوى الطبى .

وتضمنت الزيارة جولة تفقدية لعدد من المنشآت التعليمية والمعامل التخصصية بالكلية والتى روعى فيها توافر كافة الإمكانيات وأحدث الأجهزة والمعدات ، كذلك تفقد مركز المحاكاة والتدريب الإكلينيكى الذى يتضمن أحدث محاكيات الواقع الإفتراضى لكل من قسطرة القلب والأوعية الدموية والمخ والأعصاب ، ومناظير الجهاز الهضمى والتنفسى ، والمناظير الجراحية ، والإيكو عن طريق المرىء ومهارات السونار المختلفة ، وسونار النساء والتوليد والتى تحقق أعلى درجات الواقعية فى التدريب العملى وتوفير بيئة تدريبية آمنة بما يسهم فى صقل مهارات الطلبة ومواكبة التطورات المتلاحقة

اتحاد الغرف السياحية يصدر مجموعة من القرارات لضبط السوق السياحي ويقرر تشكيل لجنة لتسوية وفض المنازعات

كتبت – رضوى عبدالله

أصدر مجلس إدارة الاتحاد المصري للغرف السياحية مجموعة من القرارات المهمة وذلك خلال اجتماع المجلس برئاسة حسام الشاعر رئيس الاتحاد قبل أيام قليلة من بدء العام الجديد 2026 ، تستهدف القرارات ضبط السوق السياحي بما يعود بالنفع الكبير على اقتصادنا القومي ، وتفعيل دور الاتحاد كمظلة لكافة الغرف السياحية ، وكذلك تفعيل دور الاتحاد والغرف السياحية الخمس مجتمعة لمواجهة أية ممارسات داخل أي نشاط سياحي قد تضر بالسوق وتؤثر على الدخل القومي لمصر من صناعة السياحة

تضمنت القرارات تشكيل لجنة « التسوية الودية للمنازعات في مجال النشاط السياحي « وتستهدف السعي وبقوة لحل أية مشاكل قد تنشأ بين المنشآت والمشروعات السياحية المختلفة قبل أن تتفاقم وتصل إلى نزاع قضائي

كما تضمنت القرارات التي أصدرها المجلس تشكيل لجنة « الانضباط المهني وضبط آليات السوق « التي تستهدف مراقبة الأنشطة السياحية المختلفة من قبل الاتحاد و غرفه الخمس .

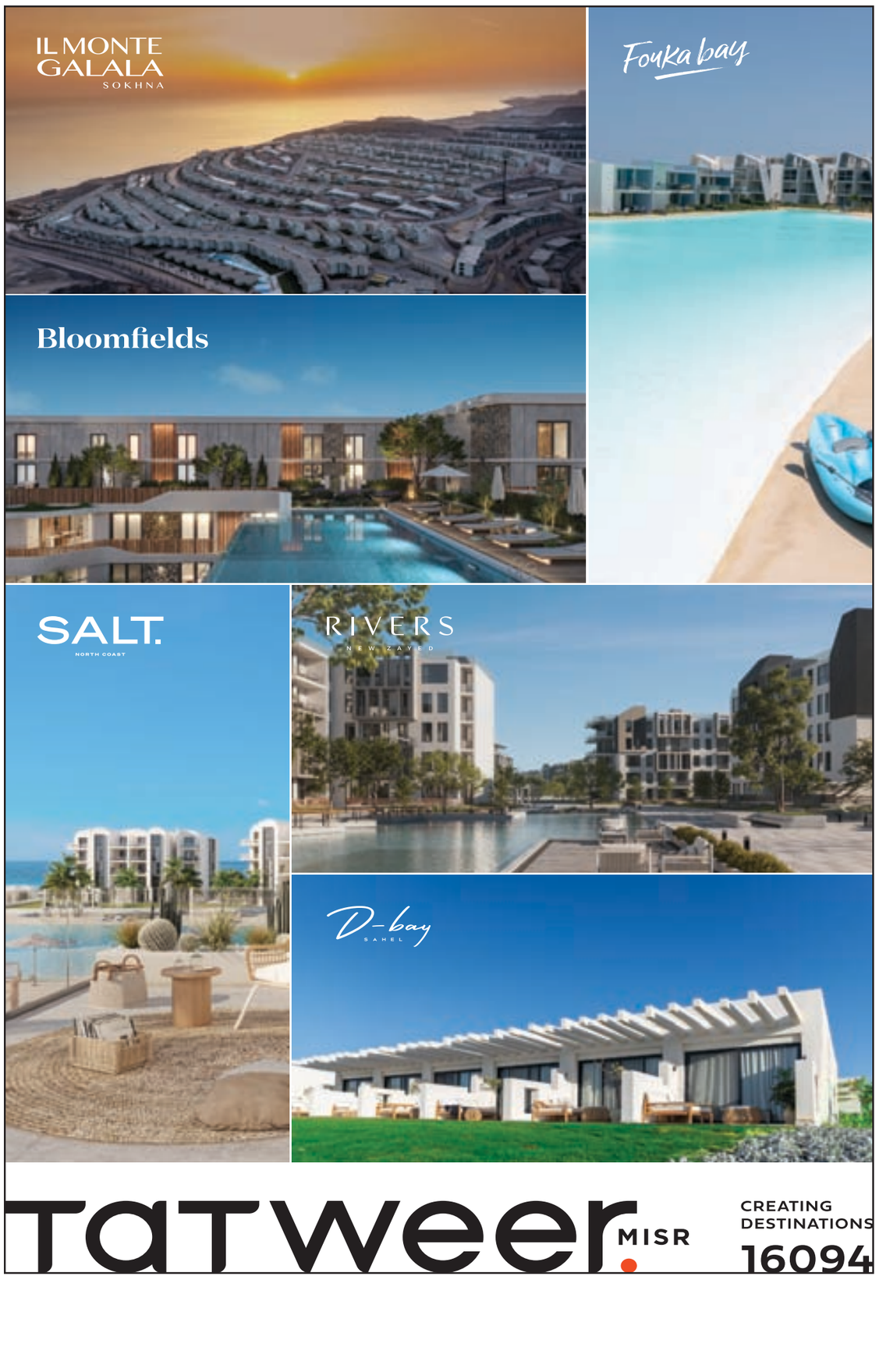

وزير البترول يشهد التوقيع على تعديل اتفاق مع آتون ماينتج للبحث عن الذهب بأبو مروات

شهد المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، التوقيع بالأحرف الأولى على مسودة تعديل بعض بنود اتفاقية الالتزام الخاصة بالبحث عن الذهب والمعادن المصاحبة واستغلالهما بمنطقة أبو مروات بالصحراء الشرقية، وذلك بين هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية وشركة آتون ماينتج إنك الكندية.

ويأتي التوقيع تمهيداً لاستكمال إجراءات التعديل التشريعي للاتفاقية، تشجيعاً وتحفيزاً لضخ المزيد من الاستثمار في المنطقة التي شهدت تحقيق كشف تجاري للذهب جار العمل على استغلاله، وبما يواكب التطورات العالمية ويعزز الاستثمار طويل الأجل في تعدين الذهب.

وقع الاتفاق الجيولوجي ياسر رمضان، رئيس هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية، والدكتور محمد الباجوري، المشرف على الإدارة المركزية للشؤون القانونية بالوزارة، والسيد شريف بركات، مدير عام شركة آتون ماينتج أنك.

الذهب في صدارة المشهد الاقتصادي وبؤرة اهتمامات المصريين في ٢٠٢٥

157 % قفزة في صادرات مصر من المشغولات والمعادن والذهب

مصر تسعى لأن تكون ضمن أكبر 10 مصدرين للمعدن النفيس ..

قطاع الذهب يمثل أحد أهم القطاعات الواعدة التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحقيق الرؤية الحكومية التي تستهدف الوصول بالصادرات المصرية إلى مستويات 145 مليار دولار بحلول 2030، حيث تسعى شعبة الذهب والمعادن من خلال استراتيجيتها الجديدة إلى دعم خطط الدولة لتحقيق هذه المستهدفات.

وحمل العام 2025 عدد كبير من البيانات الإيجابية لسوق الذهب المصري، لعل أهمها القفزة الكبيرة في صادرات قطاع الذهب والمجوهرات والحلي والأحجار الكريمة، لأهم الأسواق العالمية، ليخترق الذهب المصري أكبر وأهم أسواق العالم، وذلك مع الانتهاء من استراتيجية واضحة لزيادة الصادرات بشكل سنوي لا يقل عن 25%.

واثبت الذهب خلال عام 2025 أنه مخزن القيمة، ليس في السوق المصري فحسب، لكن في العالم أجمع، و هو ما تكشف عنه حجم مشتريات الذهب سواء من الأفراد أو شركات الاستثمار أو صناديق الذهب، بجانب البنوك المركزية العالمية، الأمر الذي دفع الذهب لتحقيق قرابة 60 % زيادة في حركته السعرية خلال 2025.

نمو الصادرات

ارتفعت صادرات مصر من الذهب والمشغولات والحلي والأحجار الكريمة لتسجل نحو 6.76 مليار دولار خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2025، مقابل 2.63 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، مسجلة بذلك زيادة تقارب 157%.

وقال إيهاب واصف، رئيس شعبة الذهب والمعادن الثمينة باتحاد الصناعات المصرية، إن هذا النمو القياسي في الصادرات يعكس نجاح استراتيجية شاملة اعتمدتها الشعبة لتعزيز التصدير، والتي ترتكز على دراسة الأسواق المستهدفة بدقة لتوجيه الإنتاج نحو احتياجات المشترين الدوليين، وتنويع قاعدة الأسواق التصديرية من خلال المشاركة في المعارض الدولية وإقامة علاقات تجارية مع دول آسيا وأوروبا والدول العربية.

وأوضح أن الشعبة تعمل على رفع جودة المنتجات المصرية لتلبية المعايير العالمية، إلى جانب دعم البحث والتطوير في تصميم وتصنيع المشغولات الذهبية، وتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى إنشاء مراكز تدريب لتطوير مهارات العمالة المحلية، بما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع على المستوى الدولي.

وأكد رئيس شعبة الذهب أن تسهيل الإجراءات اللوجستية وتقليل البيروقراطية يمثل أحد محاور الاستراتيجية لدعم المصدرين، مع الالتزام بتحقيق نمو سنوي لا يقل عن 25% في صادرات المشغولات الذهبية حتى عام 2030، ما يعكس رؤية الشعبة الطموحة لجعل مصر مركزًا إقليميًا لصناعة الذهب والمجوهرات، بما يواكب ارتفاع الصادرات الحالي ويضعها على مسار مستدام للنمو.

وتوقع أن تتجاوز صادرات القطاع 7.050 مليار دولار بنهاية 2025 وهو أعلى مستوى تصديري يحققه قطاع الذهب والمجوهرات في التاريخ.

استراتيجية شاملة

وكشفت شعبة المعادن الثمينة في اتحاد الصناعات المصرية، عن بعض تفاصيل الاستراتيجية الشاملة التي وضعتها الشعبة لزيادة صادرات الذهب والمشغولات الذهبية المصرية خلال السنوات المقبلة، والتي تستهدف تحقيق نمو سنوي لا يقل عن 25% وخاصة للمشغولات الذهبية.

وشدد رئيس الشعبة، على أن هناك فرصًا كبيرة أمام قطاع الذهب المصري، خاصة مع وجود قاعدة صناعية قوية وإمكانات بشرية متميزة، بالإضافة إلى الدعم الحكومي المتزايد لهذا القطاع.

وتأتي الاستراتيجية في إطار التوجهات الحكومية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة الحصيلة الدولارية من المنتجات المصدرة واستغلال القدرات الإنتاجية المتطورة لصانع الذهب في مصر.

محاور زيادة صادات الذهب

تتضمن الاستراتيجية الجديدة عدة محاور رئيسية، يجرى العمل عليها بقوة حاليًا وتشمل :

-تطوير الصناعات المرتبطة بالذهب: يشمل هذا المحور دعم البحث والتطوير في مجال تصميم وتصنيع المشغولات الذهبية، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع بالتعاون مع الجهات الحكومية وعلى رأسها جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

-التدريب والتأهيل: ويستهدف هذا المحور إنشاء مراكزًا للتدريب ويكون هدفه الرئيسي هو تأهيل الكوادر الفنية والبشرية التي يحتاجها قطاع صناعة الذهب والمجوهرات، وأنه يجرى البحث عن مصادر لتمويل هذا المركز.

-تنويع الأسواق التصديرية: تسعى الاستراتيجية إلى تنويع الأسواق المستهدفة لصادرات الذهب المصرية، من خلال المشاركة في المعارض الدولية والترويج للمنتجات المصرية في الخارج، وبناء علاقات تجارية قوية مع الدول المستوردة للذهب، خاصة في آسيا وأوروبا والدول العربية.

5,6 طن مشتريات المصريين من السبائك والعملات الذهبية خلال الربع الثالث من العام

أهداف رئيسية

وتتضمن الاستراتيجية عدداً من الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها والتي تستهدف بصورة مباشرة عدد من النقاط منها، زيادة حصة مصر في السوق العالمية للذهب والمشغولات، وخلق فرص عمل جديدة في قطاع الذهب، لأنه أحد القطاعات كثيفة العمالة ما يساهم في تعزيز خطة الدولة المصرية لمواجهة البطالة.

الهدف الأهم للاستراتيجية، وهو زيادة الإيرادات الدولارية من صادرات الذهب وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي لصناعة الذهب، مع الاتجاه نحو بناء مدينة مصرية لصناعة الذهب، ما يجعل هذه الاستراتيجية قاعدة انطلاق لبناء مدينة لصناعة الذهب.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، سواء كانت حكومية أو خاصة، وتجاوز بعض التحديات التي تواجه القطاع، مثل المنافسة الشديدة من الدول الأخرى بجانب إزالة التحديات البيروقراطية وسهولة الاشتراك في المعارض الدولية وإيجاد برنامج حقيقي لرد الأعباء التصديرية في صناعة الذهب.

مشتريات المصريين من الذهب

أعلن مجلس الذهب العالمي عن حجم مشتريات المصريين من الذهب خلال الربع الثالث من عام 2025 ليصل إلى إجمالي 9.9 طن من الذهب، منخفضاً بنسبة - 14% عن مشتريات الربع الثاني من نفس العام، والذي كان قد سجل مشتريات إجمالية بقيمة 11.5 طن.

كما انخفضت مشتريات الربع الثالث من عام 2025 عن نفس الفترة من العام الماضي 2024 منخفضة بنسبة 5%.

مشتريات المصريين من المشغولات الذهبية خلال الربع الثالث من العام سجل 4.4 طن لتنخفض بنسبة - 15% عن مشتريات الربع الثالث من عام 2024 الذي سجل 5.1 طن، كما جاءت أقل من مشتريات الربع الثاني من 2025 التي كانت عند 5.7 طن.

تراجع شراء المشغولات الذهب

وأشار مجلس الذهب العالمي إلى أن انخفاض مبيعات المشغولات الذهبية قد أصاب منطقة الشرق الأوسط بأكملها، حيث أثر الارتفاع الحاد في أسعار الذهب على القدرة على الشراء، وشجع على إعادة بيع بعض المشغولات الذهبية، كما أثرت الأوضاع الجيوسياسية الإقليمية سلبًا على ثقة المستهلكين.

وبالنسبة للطلب الاستثماري على الذهب المتمثل في الطلب على السبائك والعملات الذهبية، فقد ذكر مجلس الذهب العالمي ان الطلب الاستثماري في منطقة الشرق الأوسط اتخذ نمطا مشابها إلى حد كبير للأسواق الأخرى ، قبل أن يستعيد زخمه في سبتمبر مع انطلاقة ارتفاع الأسعار.

أحمد ابراهيم

الاحتياط واجب

بقلم:

جرمين عامر

عضو النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر

المرحوم .. حسه بدنيا السوشيال ميديا

عفاريت ديجيتال، بلا جسد، ولا روح، وبلا مساءلة قانونية أو أخلاقية.

حسابات نشطة .. باسماء أشخاص رحلوا عن دنيانا .. ولكنهم يتفاعلون بحرية داخل ساحات الفضاء الرقمي، التي لا تعترف .. سوى بعدد النقرات !!.

العفاريت الجدد .. يسكنون خلف منصات التواصل الاجتماعي، يجلسون وراء الشاشات المضيئة، ويظهرون لنا .. إفتراضيا في صور حسابات نشطة يعلق، أصحابها المتوفين على جميع البوستات، ويعجبون، ويشاركون، كأنهم أحياء يرزقون، بينما هم .. في ذمة الله.

الموت .. هو النهاية البيولوجية للبشر، تغلق بعدها الدول ملفاتهم كأحياء بإصدار شهادات وفاة .. بينما خوارزميات السوشيال ميديا، لا تعترف بموتهم. لأنهم ما زالوا مستخدمين نشطين على منصاتها.

لأن الأهل، يرثون حسابات المتوفي على منصات التواصل الاجتماعي كساعة اليد أو الملابس. فيستخدمون الهوية الرقمية للمرحوم، بدافع الحنين أو تخليد الذكرى أو الخوف من النسيان، ويحتفظون بكلمة السر لحساباته. فينشرون التعليقات، والأدعية، والحكم والنصائح، ويهنئون في الأعياد والمناسبات. بإصرار شديد على إبقاء المرحوم «أونلاين» كأنه ضريح إلكتروني، يزوره المحبون كلما اشتد بهم الحنين للمرحوم.

وهنا .. عزيزي القارئ .. تكمن المشكلة !!

والفرق الكبير !! بين مراسم تخليد ذكرى المرحوم .. وبين الاستمرار في تمثيل هويته الرقمية، باعتبار المرحوم .. حسه بدنيا الديجيتال ميديا.

المسألة في غاية الأهمية والتعقيد، لأنها تحمل شقين أحداهما تقني وأخر قانوني !!

فحينما .. يقوم الأهل بتنشيط حساب المرحوم، ونشر بوستات جديدة، وآراء سياسية أو اجتماعية والتفاعل عليه، فإن هذا يؤثر في الرأي العام الديجيتال أو سمعة أشخاص ومؤسسات.

والنتيجة الحتمية !! تزييف صامت للتاريخ الرقمي، والسماح بالفوضى الاجتماعية والقانونية خاصة مع غياب الجهات التنظيمية وعدم الربط بين قواعد بيانات الهيئات الحكومية والمنصات الرقمية. لتحدث الثغرة الأمنية وتنتشر جرائم الهوية الرقمية : كانتحال شخصية المتوفي والتزييف العميق Deep Fake للصور والفيديوهات باستخدام الذكاء الأصطناعي. وأيضا التلاعب بالبيانات وعمليات الاحتيال المالي أو طلب المساعدة أو التواصل التجاري أو السياسي. كذلك التأثير على الجمهور والرأي العام.

الغريب في الأمر !! أن منصات التواصل الاجتماعي على علم بأن ملايين الحسابات داخل قاعدة بياناتها، تعود لأشخاص متوفين. ولكنها تتجاهل الأمر من أجل التضخم الوهمي لعدد الحسابات والتفاعلات وتتعامل مع حسابات الموتي باعتبارها مشكلة استخدام.

فالاحصائيات تشير إلى أن هناك 60-62 مليون شخص متوفي حول العالم في عام 2025. في حين أن عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي يقدرون بنحو 5,4 مليار شخص وفقا لموقع global digital insights . إذا اخرجنا عامل تعدد الحسابات للشخص الواحد على منصات التواصل الاجتماعي. فبالتاكيد هناك نسب من الحسابات لاشخاص متوفين مازالت نشطة.

عزيزي القارئ ،،،

العفريت الديجيتال .. ليس خرافة، بل نتيجة مباشرة لفوضى استخدام الهوية الرقمية، نتيجة عدم وعي، من يملك الحق أن يتكلم باسم المرحوم. إذا لم تتحرك الدول، أو تضع لمنصات التواصل الاجتماعي قواعد صارمة لتنظيم حسابات الموتي أو حتى الإشارة لها، بأنها حسابات لتخليد الذكرى، سنجد أنفسنا نعيش وسط ملايين الأصوات المرحومة بحجة أن : «المرحوم .. حسه في الدنيا».

وزير الزراعة يبحث مع نقيب البيطريين ملف مكافحة ظاهرة كلاب الشوارع

استقبل علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، الدكتور مجدي حسن، نقيب عام الأطباء البيطريين، والوفد المرافق له، في لقاء موسع تناول سبل تعزيز التعاون المشترك بين الوزارة والنقابة، ومناقشة عدد من الملفات الحيوية التي تمس القطاع البيطري والصحة العامة، وذلك بحضور المهندس مصطفى الصياد نائب وزير الزراعة.

واستعرض اللقاء آليات تنمية موارد النقابة لتمكينها من تقديم خدمات أفضل لأعضائها، من خلال دراسة العديد من الملفات لاستغلال مشروعات الإنتاج الحيواني والداجني بالتعاون مع وحدات الحكم المحلي، بما يسهم في تعظيم موارد النقابة ودعم الخدمات المقدمة للأطباء البيطريين.

وأكد الوزير تقديم كافة أوجه الدعم الفني واللوجستي للنقابة باعتبارها الشريك الأساسي في تنفيذ استراتيجيات الدولة للنهوض بالثروة الحيوانية، مشيرا الى أهمية استمرار التنسيق الدائم والمستمر من خلال لجان مشتركة بين النقابة والهيئة العامة للخدمات البيطرية، لمتابعة القضايا المهنية وتطوير الأداء البيطري.

وشهد الاجتماع مناقشة تفصيلية لملف مكافحة ظاهرة كلاب الشوارع، حيث شدد الوزير على ضرورة التعاون بين الوزارة والنقابة والهيئة العامة للخدمات البيطرية، والجهات المعنية لتبني حلول علمية وإنسانية تضمن الحد من مخاطر هذه الظاهرة على المواطنين، مع الالتزام بالمعايير الدولية للصحة الحيوانية.

وفي سياق متصل، اكد فاروق، إن الطبيب البيطري يمثل الركيزة الأساسية في منظومة الأمن الغذائي، وانه ليس فقط المسؤول عن حماية الثروة الحيوانية، بل هو خط الدفاع الأول عن صحة الإنسان من خلال رقابة الأغذية ذات الأصل الحيواني ومكافحة الأمراض المشتركة.

وأضاف الوزير أن الوزارة تضع ملف تدريب ورفع كفاءة الطبيب البيطري على رأس أولوياتها، مؤكداً أن المرحلة المقبلة ستشهد مزيداً من التمكين للكوادر البيطرية في مختلف قطاعات العمل بالوزارة.

من جانبه، أعرب الدكتور مجدي حسن عن تقديره لسرعة استجابة الوزارة لمطالب النقابة، مؤكدا أن الأطباء البيطريين هم جنود مخلصون في معركة التنمية والبناء التي تشهدها مصر حاليا.

وأشاد نقيب الأطباء البيطريين، بالجهود الكبيرة التي بذلتها وزارة الزراعة في السيطرة على مرض الحمى القلاعية، وما تحقق من نتائج إيجابية بأداء مبهر وغير مسبوق، والتنسيق الفعال بين مختلف الجهات المعنية.

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذي
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزي
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

المجتمعات العمرانية توضح آلية إتمام التنازل عن الأراضي والوحدات والمحال بكافة أنواعها بالمدن الجديدة

أعلن قطاع الشئون العقارية والتجارية بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، عن آلية إتمام إجراءات التنازل عن قطع الأراضي والوحدات السكنية والمحال التجارية بجميع أنواعها في المدن الجديدة، مؤكدا أن تقديم طلبات التنازل يتطلب سداد المستحقات المالية على العقار حتى تاريخ التنازل فقط، دون اشتراط سداد كامل ثمن العقار.

وأوضحت الهيئة، في بيان ، أن هذه الخطوة تأتي استجابة لتساؤلات العملاء والمواطنين حول آليات التعامل العقاري داخل أجهزة المدن التابعة لها، وفي إطار حرصها على مصالح العملاء وتوفير سبل الدعم في التعاملات العقارية بجميع أجهزة المدن الجديدة.

وأشار قطاع الشئون العقارية إلى صدور قرار سابق من مجلس إدارة الهيئة بوضع آلية منظمة لعمليات التنازل، تُلزم المتنازل بسداد المديونيات المالية القائمة حتى تاريخ تقديم الطلب، واستكمال الإجراءات وفقا لما نصت عليه المادتان (٢٢) و(٢٩) من اللائحة العقارية والقواعد المنظمة بالهيئة، مع تأكيد عدم اشتراط استكمال سداد كامل ثمن العقار لإتمام العملية.

المطارات المصرية تحقق طفرة غير مسبوقة في معدلات التشغيل خلال ٢٠٢٥

حققت المطارات المصرية التابعة للشركة المصرية للمطارات طفرة غير مسبوقة في معدلات التشغيل خلال عام ٢٠٢٥ مقارنة بعام ٢٠٢٤، بما يعكس قوة الأداء وانتظام التشغيل وارتفاع كفاءة منظومة الطيران المدني، وفقًا للبيانات التشغيلية المعتمدة التي أظهرتها إحصائيات الحركة الجوية والسياحية الوافدة من وإلى مناطق الجذب السياحي بجمهورية مصر العربية.

وأظهرت الإحصائيات تسجيل نمو قياسي في حركة الركاب، حيث بلغ إجمالي عدد الركاب خلال مرحلتي السفر والوصول بالمطارات المصرية خلال عام ٢٠٢٥ نحو ٢٨ مليون راكب، مقابل ٢٢,٩ مليون راكب خلال عام ٢٠٢٤، بنسبة زيادة قدرها ٢٢,٣٪، وهو ما يمثل مؤشرًا واضحًا على تصاعد حركة السفر والسياحة وانتظام التشغيل بمختلف المطارات.

كما سجلت عدد الرحلات الجوية خلال عام ٢٠٢٥ نحو ٢٠٩,٨٠٠ رحلة، مقارنة بـ ١٧٣,٨٠٠ رحلة خلال عام ٢٠٢٤، محققًا نسبة نمو بلغت ٢٠,٧٪، بما يعكس ارتفاع معدلات التشغيل واستدامة الأداء التشغيلي بكفاءة عالية.

ما بين الحبس و الغرامة .. الحكومة تقر تعديلات مشددة علي قانون المرور

وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣، وذلك فيما يتعلق بتغليظ العقوبات لبعض الجرائم المرورية المستهدفة بالتشديد؛ وزيادة إجراءات الردع العام للحد من حوادث الطرق والمواصلات العامة بشكل عام.

وشمل التعديل عددا منَ المواد، حيث تنصُ مادة (٥٤/ فقرة أولى) بعد التعديل، على أنه فى حالة تسيير أية مركبة في الطريق بدون ترخيص أو انقضاء المواعيد المبينة في هذا القانون دون تجديد ترخيصها؛ تضبط إداريا، ويُستحق عنها الضريبة السنوية كاملة، وذلك من تاريخ شرائها أو من تاريخ إدخالها إلى البلاد أو من اليوم التالي لانتهاء الضريبة السابقة بحسب الأحوال، كما تُستحق عنها ضريبة إضافية مقدارها ثلث الضريبة السنوية من تاريخ انتهاء الترخيص وبحد أقصى خمس سنوات عن كل من الضريبة الأصلية والضريبة الإضافية.

وتنص مادة (٧٠ مكررا فقرة ثانية)، بعد التعديل، على أن يُعاقب قائد أي من تلك المركبات المخالف لمسار السير في تلك الطُرق أو المتجاوز للسرعة المحددة وفقًا للفقرة الأولى من هذه المادة بغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه.

وتنص المادة (٧٢ مُكرراً ٢) بعد التعديل، على أنه مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد مقررة في أي قانون آخر، يُعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسة عشر ألف جنيه، كل قائد مركبة تسبب في تلويث الطريق بإلقاء فضلات أو مخلفات بناء، أو أية أشياء أخرى، وكذلك كل من قاد مركبة في الطريق تُصدر أصواتاً مُزعجة، أو ينبعث منها دخان كثيف، أو عادم غير مُطابق للشروط البيئية أو رائحة كريهة.

تحت رعاية «علاء فاروق»..

«الزراعة» تطلق أول «مختبر حي» كأحدث التقنيات العالمية في الإرشاد الزراعي لاستكشاف مستقبل ابتكارات القمح

أطلقت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ممثلة في معهد بحوث المحاصيل الحقلية التابع لمركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة، «المختبر الحي لسلسلة قيمة القمح»؛ كأحدث النظم العالمية في الإرشاد الزراعي لاستكشاف مستقبل ابتكارات القمح.

يُعد هذا المختبر، أحد مخرجات مشروع دعم الاستراتيجيات وتعزيز الهياكل الديناميكية، الممول من الاتحاد الأوروبي، والذي يستهدف تحسين إنتاجية محصول القمح وزيادة الإنتاج، وذلك تحت إشراف الدكتور عادل عبدالعظيم رئيس مركز البحوث الزراعية.

شهد الإطلاق الأول للمختبر الحي، الدكتور ماهر المغربي نائب رئيس المركز لشئون الإنتاج، والدكتور مجاهد عمار مدير معهد بحوث المحاصيل الحقلية، والدكتور خالد جاد وكيل المعهد لشئون الإرشاد والتدريب، وعددا من الخبراء والعلماء بمعاهد مركز البحوث الزراعية، وعدد من مزارعي القمح وممثلو منظمات المجتمع المدني.

ويُعد المختبر هو الأول من نوعه كمنصة تفاعلية تهدف إلى رقمنة وتطوير ابتكارات القمح «من الحقل إلى المستهلك»، من خلال خلق بيئة تجريبية واقعية تجمع المزارعين والباحثين والمصنعين والمستهلكين تحت سقف واحد.

وأكدت وزارة الزراعة، في بيانها، أن إطلاق هذا المختبر يستهدف إيجاد حلول غير تقليدية لزيادة إنتاجية المحاصيل الاستراتيجية، في إشارة إلى أن دور المختبر لا يتوقف عند تحسين الإنتاجية الزراعية فحسب، بل يمتد ليشمل كل مراحل رحلة محصول القمح، بدءً من تطوير بذور مقاومة للتغيرات المناخية، وصولا إلى تحسين جودة الرغيف وتقليل الهدر.

ويركز المشروع، على تجربة تقنيات الري الحديث والتسميد الحيوي لرفع إنتاجية الفدان وتقليل تكاليف المدخلات، فضلا عن ابتكار حلول لعمليات التخزين والنقل لضمان أقل نسبة فاقد ممكنة، إضافة الى استكشاف طرق لرفع القيمة الغذائية لمنتجات القمح بالتعاون مع المخابز الفغلية، وإشراك الجمهور في تقييم جودة المنتجات النهائية.

البيئة تعلن الإطلاق الرسمي لاستراتيجية التنمية المستدامة لمدينة شرم الشيخ

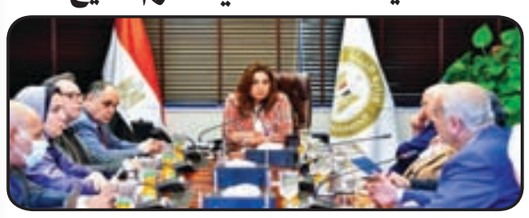

أعلنت الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية والقائم بأعمال وزير البيئة، الإطلاق الرسمي لاستراتيجية التنمية المستدامة لمدينة شرم الشيخ (SESSDS)، وذلك في إطار تعاون مشترك بين محافظة جنوب سيناء ومشروع «جرين شرم الشيخ» التابع لوزارة البيئة، في خطوة محورية تعكس تقدم المدينة نحو التحول إلى مدينة خضراء، قادرة على الصمود، ومستدامة.

جاء ذلك بحضور اللواء الدكتور خالد مبارك، محافظ جنوب سيناء، والدكتور علي أبو سنة، الرئيس التنفيذي لجهاز شؤون البيئة، و هدى الشوادفي، مساعد الوزيرة للسياحة البيئية، والمهندس محمد عليوه، مدير مشروع «جرين شرم الشيخ»، إلى جانب ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي مقدمتهم السيدة تشيتوسي نوغوتشي، الممثل المقيم للبرنامج، وعدد من قيادات المحافظة، وذلك بمقر ديوان عام محافظة جنوب سيناء.

وأكدت عوض أن الاستراتيجية توفر إطارًا موحدًا وطويل الأجل لتوجيه جهود التنمية المستدامة بمدينة شرم الشيخ، مستندة إلى المبادرات القائمة ومجموعة من الأهداف الاستراتيجية الواضحة، مشيرة إلى أن إعداد الاستراتيجية جاء في إطار مشروع «جرين شرم الشيخ» التابع لوزارة البيئة، ومن خلال عملية تخطيط شاملة وتشاركية ضمت مختلف الجهات الوطنية والمحلية المعنية.

الرقابة المالية تحدث المؤشر المرجعي للتسعير المسئول لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

انتهت الهيئة العامة للرقابة المالية من تحديث المؤشر المرجعي للتسعير المسؤول لمنتجات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (لأسعار شهر سبتمبر ٢٠٢٥) وذلك في إطار جهودها المستمرة لتعزيز مستويات الشفافية ورفع كفاءة الأسواق المالية غير المصرفية.

الجدير بالذكر أن الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، كان قد أعلن في سبتمبر ٢٠٢٣ عن إطلاق المؤشر المرجعي للتسعير المسؤول، وذلك للمرة الأولى في القطاع المالي بمصر وذلك في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

وكشفت البيانات الإحصائية الأخيرة الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية حول المؤشر المرجعي للتسعير المسؤول عن تطورات مهمة في تكلفة التمويل غير المصرفي في مصر، حيث أظهرت مقارنة أرقام شهر سبتمبر لعامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ تحركات محدودة في مستويات التسعير، اتسمت بقدر من الاستقرار النسبي لدى أغلب الفئات التمويلية، مع اختلافات في مستويات التباين بين المنتجات والفئات بحسب درجة المخاطر، وذلك في ظل استمرار المتغيرات الاقتصادية الراهنة.

ويأتي تحديث المؤشر في إطار التزام الهيئة بنشر بيانات دورية ومحدثة تمكن المتعاملين من الاطلاع على إجمالي تكلفة التمويل ومقارنة الأسعار المطبقة من قبل الجهات المرخص لها بمزاولة النشاط، بما يدعم اتخاذ قرارات تمويلية رشيدة ويعزز من مستويات الإفصاح والشفافية داخل السوق.

من جانبه قال الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن المراجعة الدورية لمؤشر التسعير المسؤول لمنتجات تمويل المشروعات متناهية الصغر، ومتوسطة وصغيرة الحجم أظهرت نتائج مهمة خلال سبتمبر ٢٠٢٥، حيث عكست مرونة الجهات المرخصة في إدارة التكاليف وقدرتها على استيعاب التغيرات الطفيفة في السوق، مع توجيه التمويل بشكل أكبر نحو خدمة العملاء منخفضي ومتوسطي المخاطر.

الحماية الاجتماعية في ٢٠٢٥ .. أرقام ومبادرات

١٦٠ مليار جنيه زيادة دعم السلع التموينية في ٢٠٢٥ ..

تصدر ملف الحماية الاجتماعية اهتمامات القيادة السياسية للارتقاء بمستوى معيشة الأسر الأولى بالرعاية، وظهر ذلك من خلال عمل وزارة التموين في ملف دعم السلع التموينية ، وعمل وزارة التضامن في ملف المبادرات المجتمعية للفئات الأكثر احتياجا.

فقد حرصت الدولة على دعم السلع الغذائية من خلال بطاقات التموين، حيث تمت زيادة قيمة دعم السلع التموينية لأكثر من 3 أضعاف، لتصل إلى 160 مليار جنيه عام 2026/2025 «مشروع موازنة»، مقارنة بـ 39,4 مليار جنيه عام 2015/2014 .

كما يتم صرف السلع التموينية لنحو 61 مليون مستفيد، إلى جانب صرف 4 مليارات جنيه كدعم إضافي لـ 10 ملايين أسرة خلال مارس وأبريل 2025، بينما بلغ عدد المستفيدين من صرف الخبز المدعم 69 مليون مستفيد، وتتحمل الدولة 87% من تكلفة إنتاج الرغيف.

وعلى مدار الفترة الماضية اتخذت وزارة التموين والتجارة الداخلية، عدة إجراءات من شأنها توفير السلع الغذائية منها افتتاح سوق اليوم الواحد بالمحافظات المختلفة، فضلا عن تعزيز المخزون الاستراتيجي للسلع الأساسية ومنتجات الدواجن واللحوم، تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية باستمرار تأمين الاحتياطي من كل المنتجات الغذائية بما يكفي احتياجات البلاد، وبالفعل لدى الوزارة مخزون زيت الطعام التمويني يكفي لمدة 5,6 شهر.

وتستهدف وزارة التموين التوسع في مبادرة سوق اليوم الواحد، تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية بتوفير السلع للمواطنين طوال الوقت، حيث بدأت الوزارة في تنفيذ المبادرة بالمرحلة الأولى، ثم انتشرت في المحافظات لتوفير كافة السلع الغذائية ومنتجات اللحوم والدواجن والخضراوات والفاكهة ،إلى جانب مشاركة شركات القطاع الخاص في توفير المنتجات كما تهدف المبادرة إلى تنظيم حركة التجارة، وتوفير بيئة آمنة ومُنظمة للتسوق، بما يضمن وصول السلع للمواطنين بجودة عالية وأسعار مناسبة، في إطار استراتيجية الوزارة لتعزيز البنية التحتية للتجارة الداخلية، وضبط الأسواق، وتحقيق التوازن في الأسعار، وضمان توافر السلع الأساسية للمواطنين.

على جانب آخر وفي نفس السياق بدأت وزارة التموين في اتخاذ الإجراءات الخاصة لبدء تدشين أكبر سلسلة تجارية حكومية تحت مسمى « carry on »تضم ما يقرب من 40 ألف منفذ على مستوى الجمهورية من المنافذ التابعة للوزارة وبقالين التموين ومنافذ توزيع السلع المدعمة مثل مشروع جمعيتي.

وتستهدف السلسلة التجارية توفير السلع بجودة وبأسعار مناسبة للمواطنين ومن المقرر البدء في التنفيذ خلال الفترة المقبلة ، في إطار توجيهات القيادة السياسية باستمرار توفير السلع والمنتجات الغذائية طوال الوقت للمواطنين.

وتستهدف أيضا إعادة هيكلة وتحديث منافذ البيع بالتجزئة على مستوى الجمهورية، بما يواكب المعايير الحديثة في عرض السلع والخدمات وتقديمها للمستهلكين بأسعار عادلة ومواصفات عالية الجودة ، حيث تسعى إلى تأهيل وتطوير المنافذ في مختلف المحافظات، بما يشمل تحديث الشكل العام، وتطوير منظومة الإدارة والتسعير، وتطبيق التحول الرقمي في التعاملات داخل هذه المنافذ.

وافتتح الدكتور شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية، أول ثلاثة فروع مطوّرة من الجمعيات الاستهلاكية تحت العلامة التجارية الموحدة "كاري أون" تنفيذًا لتوجيهات القيادة السياسية لتطوير قطاع التجارة الداخلية ومنافذ التجزئة، حيث تستهدف الوزارة توحيد اسم "Carry On « كاري أون" كعلامة تجارية حديثة لجميع المنافذ التابعة لها، بما في ذلك المجمعات الاستهلاكية ومنافذ مشروع جمعيتي والبدالين التموينيين.

مبادرة الصوامع

وفي إطار تعزيز التعاون الدولي ودعم تطوير منظومة الأمن الغذائي ورفع كفاءة البنية التحتية للتخزين تستعد وزارة التموين والتجارة الداخلية لإنشاء عدد 5 صوامع حقلية بسعة 10 الاف طن للصومعة الواحدة بعدد من المحافظات، بواقع صومعة حقلية واحدة بالدقهلية ودمياط والبحيرة وعدد 2 صومعة حقلية بمحافظة الشرقية.

كما يشمل الاتفاق التعاون في تطوير النظام الرقمي لوزارة التموين والتجارة الداخلية لتمكين التتبع اللحظي للمخزون القومي من القمح، بما يعزز دقة البيانات، ويرفع كفاءة المتابعة، ويدعم قدرة الحكومة على التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار، بما يعزز كفاءة التخزين ويحد من الفاقد ويرفع قدرات الدولة في إدارة سلاسل الإمداد..

كما تعمل وزارة التموين والتجارة الداخلية على استكمال مشروع توطين صناعة صوامع تخزين الحبوب، تماشيًا مع رؤية الدولة في توسيع القاعدة الصناعية وتعميق التصنيع المحلي في المجالات الاستراتيجية من خلال تأسيس شركة مساهمة مصرية يتم إنشاؤها بالتعاون بين احدى الشركات المصرية وشركة بولندية لتكون الذراع الوطنية.

شيماء مرسي

العاصمة الجديدة تُطلق المرحلة الأولى من منظومة التراخيص والقرارات الوزارية الذكية

أعلنت شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى لمنظومة التراخيص والقرارات الوزارية الذكية.

وأوضحت الشركة، في بيان مساء اليوم، أن هذه الخطوة تهدف إلى إحداث نقلة نوعية

مصر تتقدم ٤٧ مركزا فى تصنيف مؤشر نضج الحكومة الرقمية لعام ٢٠٢٥ الصادر عن البنك الدولي

تقدمت مصر ٤٧ مركزًا فى تصنيف مؤشر نضج الحكومة الرقمية لعام ٢٠٢٥ الصادر عن البنك الدولي، حيث عززت مكانتها ضمن مجموعة الدول الرائدة فى الحكومة الرقمية بالفئة (أ) وهى أعلى فئة فى المؤشر، لتصل إلى المركز ٢٢ عالميًا بنسبة نضج بلغت ٠,٩١١ نقطة من ١، مقارنة بالمركز ٦٩ بنسبة نضج ٠,٧٥١ نقطة فى التقرير السابق الصادر عام ٢٠٢٢.

وقد شهد إصدار هذا العام تقدمًا كبيرًا حققته مصر على مستوى جميع المحاور الرئيسية للمؤشر مقارنة بتقرير عام ٢٠٢٢؛ إذ ارتفعت نسبة النضج بمحور دعم النظم الحكومية الأساسية (الميكنة) إلى ٠,٩١٦ نقطة، مقارنة بـ ٠,٧٨٣ نقطة. وارتفع تقييم محور تقديم الخدمات الحكومية الرقمية إلى ٠,٩٦٢ نقطة، مقابل ٠,٧٦٥ نقطة.

لإضافة ٢٥٠ ألف غرفة فندقية تستقبل ٣٠ مليون سائح

حوافز حكومية لدعم الاستثمار الفندقي

إعفاءات للأراضي والمباني في مشروعات بناء وإنشاء أو تشغيل المنشآت الفندقية المزمع إقامتها أو المقامة بالفعل في نطاق وحدات الإدارة المحلية

في خطوة جديدة تستهدف تعزيز الطاقة الاستيعابية الفندقية في مصر وتشجيع المستثمرين على دخول القطاع السياحي، استعرض مجلس الوزراء نتائج أعمال مجموعة العمل المشكلة بقراره رقم 1823 لسنة 2025، والخاصة ببحث الآلية القانونية المناسبة لإلغاء الرسوم المالية المقررة على تغيير النشاط من الاستخدامات السكنية أو التجارية أو الإدارية أو المختلطة إلى الاستخدام الفندقي.

ووافقت الحكومة، على مشروع قرار مجلس الوزراء باعتماد حافز لتشجيع عملية بناء وإنشاء أو تشغيل بعض المنشآت الفندقية في نطاق وحدات الإدارة المحلية.

ويأتي هذا القرار في إطار الجهود التي تستهدف التوسع في إقامة المنشآت والوحدات الفندقية وتشجيع العمل في هذا المجال.

وكشف المجلس أن هذه الخطوة تأتي في إطار خطة الدولة لدعم قطاع السياحة ورفع تنافسية مصر كمقصد سياحي عالمي، عبر إقرار حوافز استثمارية جديدة تسمح بإقامة أكبر عدد ممكن من المنشآت والوحدات الفندقية في نطاق وحدات الإدارة المحلية.

أوضح مشروع القرار المقترح أن مشروعات بناء أو إنشاء أو تشغيل المنشآت الفندقية — سواء المزمع إقامتها أو المقامة بالفعل — ستُمنح حافزًا استثماريًا يتمثل في إعفاء الأراضي أو المباني من سداد مقابل التحسين المستحق نتيجة تغيير الاستخدام إلى النشاط الفندقي، وذلك وفقًا لأحكام قانون البناء رقم 119 لسنة 2008 ولائحته التنفيذية.

ونص مشروع القرار على أن أحكامه تسري على المنشآت الفندقية: الفنادق، والقرى السياحية، وفنادق البوتيك، والفنادق التراثية، والفنادق البيئية، والنمط الثالث من وحدات شقق الإجازات .

aوينص المشروع على أن تُمنح مشروعات بناء وإنشاء أو تشغيل المنشآت الفندقية، المشار إليها، المزمع إقامتها أو المقامة بالفعل، في نطاق وحدات الإدارة المحلية، حافزًا مشروطًا بإعفاء الأراضي أو المباني، بحسب الأحوال، من سداد ما يستحق من مقابل تحسين عن تغيير استخدامها من الأنشطة المختلفة إلى النشاط الفندقي، وفقًا لأحكام قانون البناء.

ويشترط للتمتع بالإعفاء المنصوص عليه الالتزام بمجموعة من الشروط والقواعد منها، موافقة الوزارة المختصة بشئون السياحة على ملاءمة الأرض أو المبنى لاستغلالها في النشاط الفندقي، وموافقة المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية على تغيير استخدام الأراضي أو المباني بحسب الأحوال إلى النشاط الفندقي.

كما يشترط للتمتع بالإعفاء المنصوص عليه، البدء في مزاولة النشاط بالنسبة للأراضي المزمع تغيير استخدامها إلى أي من المنشآت الفندقية المشار إليها، خلال سنتين للمشروعات من 50 إلى 100 غرفة، وثلاث سنوات للمشروعات أكثر من 100 غرفة وحتى 300 غرفة، وأربع سنوات للمشروعات أكثر من 300 غرفة.

وبالنسبة للمباني القائمة المزمع تغيير استخدامها إلى أي من المنشآت الفندقية المشار إليها يشترط للتمتع بالإعفاء، البدء في مزاولة النشاط خلال سنة للمشروعات من 50 إلى 100 غرفة، وسنتين بالنسبة للمشروعات أكثر من 100 غرفة إلى 300 غرفة، وثلاث سنوات للمشروعات أكثر من 300 غرفة.

وبالنسبة للأراضي المزمع تغيير استخدامها إلى النمط الثالث من وحدات شقق الإجازات يشترط بدء مزاولة النشاط خلال سنتين للمشروعات من ثماني وحدات حتى 50 وحدة، وثلاث سنوات للمشروعات أكثر من 50 وحدة، فيما يشترط بالنسبة للمباني القائمة المزمع تغيير استخدامها إلى هذا النمط، بدء مزاولة النشاط خلال سنة للمشروعات من ثماني وحدات حتى 50 وحدة، وثلاث سنوات للمشروعات أكثر من 50 وحدة.

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون السياحة مد هذه المدد لسنة إضافية إذا بلغت نسبة إنجاز الأعمال المرخص بها نسبة 80% فأكثر.

كما يشترط للتمتع بالإعفاء أن يكون بناء وإنشاء أو تشغيل المنشآت الفندقية المنصوص عليها، بغرض الإقامة الفندقية بنظام الإيجار دون غيره، هذا إلى جانب عدم التصرف في الأراضي أو المباني المعفاة، بحسب الأحوال، قبل البدء في مزاولة النشاط الفندقي بناء على ترخيص من الوزارة المختصة بالسياحة.

ونص مشروع القرار على أن تتولى المحافظة المختصة تحديد قيمة مقابل التحسين المستحق عن تغيير نشاط الأراضي والمباني، وإخطار الوزارة المختصة بشئون السياحة بهذه القيمة، حيث تقوم الوزارة بقيدها كحافز ممنوح للمشروعات المشار إليها، وإعلان ملاك الأراضي أو المباني التي تقرر إعفاؤها بقيمة الحافز الممنوح، وذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول.

كما نص مشروع القرار على أنه في حالة مخالفة الشروط والقواعد المنصوص عليها في هذا القرار، أو في حالة إلغاء ترخيص المنشأة وفقًا لأحكام قانون المنشآت الفندقية والسياحية، يسقط الحافز الممنوح بموجب هذا القرار، ويلتزم صاحب الشأن بسداد قيمة مقابل التحسين عن تغيير الاستخدام المستحق مضافًا إليه فائدة تعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي اعتبارًا من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية على تغيير الاستخدام، وفقًا لأحكام قانون البناء، والقانون رقم 222 لسنة 1955.

ولا تسري أحكام هذا القرار على المنشآت السياحية المنصوص عليها بقانون المنشآت الفندقية والسياحية

وقال الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، إن الدولة المصرية تحتاج حاليًا من 240 ألف إلى 250 ألف غرفة فندقية جديدة، ليتجاوز العدد الموجود نصف مليون غرفة فندقية، من أجل الوصول إلى استقبال 30 مليون سائح، مشيرًا إلى أن الحكومة بدأت في تقديم المبادرات لدعم قطاع السياحة وتشجيع القطاع الخاص، ومنها مبادرة دعم سعر الفائدة الذي يقوم بإنشاء وتشطيب فنادق جديدة.

وأوضح خلال تصريحات له أنه يتم الإعفاء من مقابل تغيير النشاط لصاحب أي مبنى سكنة في القاهرة والمدن الكبرى لتحويله إلى فندق، والتي من شأنها ساهمت في قيام العديد من أصحاب المناطق السكنية بتحويلها إلى فنادق، مشيرًا إلى انه لدينا تصور واضح في عدد الغرف الفندقية التي تحتاجها كل منطقة، سواء في القاهرة الكبرى أو الأقصر وأسوان المناطق الساحلية

دفعة قوية

يرى خبراء الاستثمار والسياحة أن هذه الحوافز تمثل دفعة قوية لزيادة عدد الغرف الفندقية في مصر، خاصة في ظل تنامي الطلب على المقصد السياحي المصري عالميًا ، كما تسهم في تقليل تكاليف الاستثمار وتشجيع دخول مستثمرين جدد إلى السوق الفندقي، بما يتماشى مع مستهدفات الدولة لزيادة الطاقة الفندقية وتحقيق أهداف رؤية مصر 2030.

ومن المتوقع أن يسهم القرار في تسريع وتيرة تنفيذ المشروعات الفندقية، ويعزز من تنافسية القطاع السياحي المصري على المستويين الإقليمي والدولي، خصوصًا مع اقتراب مواسم سياحية كبرى تشهد تدفقات مرتفعة للسياحة الوافدة.

وبذلك، يرسخ مجلس الوزراء نهجًا جديدًا في دعم الاستثمار السياحي من خلال تبني سياسات مرنة تُراعي احتياجات السوق، مع ضمان التوازن بين تشجيع المستثمرين والحفاظ على حقوق الدولة.

وقال الدكتور رامي فايز، عضو غرفة المنشآت الفندقية، إن إضافة 250 ألف غرفة فندقية جديدة ستكون كافية لاستيعاب الزيادة المتوقعة في أعداد السائحين خلال الفترة المقبلة، في ظل مستهدفات الدولة للنمو السياحي.

خبراء: دفعة قوية تسهم في دخول مستثمرين جدد للاستثمار الفندقي

وأضاف خلال تصريحات له أن القطاع السياحي يضم حاليًا نحو 230 ألف غرفة فندقية، وهي طاقة استيعابية تكفي لاستقبال ما لا يزيد على 21 مليون سائح سنويًا.

وأوضح أنه لتحقيق مستهدف الدولة بجذب 30 مليون سائح وفق رؤية مصر 2030، يتطلب الأمر مضاعفة الطاقة الفندقية التي أُضيفت على مدار 100 عام، وتنفيذها خلال فترة زمنية لا تتجاوز 4 سنوات.

وأشار فايز إلى أن إنشاء فنادق جديدة يستغرق عادة ما بين عامين إلى أربعة أعوام، ما دفع الدولة إلى تبني استراتيجية متنوعة لإضافة الغرف الفندقية، موضحًا أن 40% من الخطة مخصصة لإنشاء فنادق جديدة، و35% لتحويل المباني القديمة، ومقار الوزارات والهيئات من الاستخدام الإداري إلى الفندقي، بينما تُخصص نسبة 25% لتوسعة الفنادق القائمة.

واستشهد بعملية تطوير مجمع التحرير وتحويله من مبنى إداري إلى منشأة فندقية، متوقعًا أن تستغرق مدة التنفيذ ما بين 12 و18 شهرًا، مقارنة بالسنوات الطويلة المطلوبة لإنشاء فنادق جديدة من البداية.

وأوضح أن مصر استقبلت خلال عام 2025 نحو 19 مليون سائح، بزيادة بلغت 20% مقارنة بالعام السابق، مؤكدًا أن افتتاح المتحف المصري الكبير مطلع نوفمبر الماضي يمثل عامل جذب رئيسيًا أسهم في زيادة الحركة السياحية.

وتوقع فايز أن يُحدث المتحف المصري الكبير نقلة نوعية في السياحة المصرية، من خلال تحويل القاهرة إلى وجهة سياحية مستقلة بعد أن كانت محطة عبور، مشيرًا إلى أن ذلك سينعكس على زيادة عدد الليالي السياحية بالقاهرة بما لا يقل عن ليلتين في أي برنامج سياحي.

حوافز جديدة للمشروعات الفندقية: يدرس مجلس الوزراء حوافز جديدة تعفي من سداد المبالغ اللازمة لتعديل استخدامات الأراضي أو المباني التي تم شراؤها أو إنشاؤها في الأصل لمشروعات سكنية أو تجارية أو إدارية أو متعددة الاستخدامات، وتحويلها إلى فنادق، وذلك ضمن أحدث جهوده التي تستهدف تعزيز سعة الغرف الفندقية.

رضوى عبدالله

تفاصيل «الصفقات المليارية» لاقتصادية قناة السويس قبل نهاية العام

توقيع ٣ عقود مشروعات باقتصادية قناة السويس باستثمارات ١,١٥ مليار دولار ..

اختتمت اقتصادية قناة السويس الأسبوع الأخير من العام ٢٠٢٥ بعقد عدد من الصفقات «المليارية « ، حيث شهد الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، الأسبوع الماضي بمقر الحكومة بالعاصمة الجديدة، مراسم توقيع عقود إنشاء ثلاثة مشروعات صناعية كبرى داخل نطاق المطور الصناعي «تيدا–مصر» بمنطقة السخنة الصناعية التابعة للهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وذلك بين شركة «تيدا–مصر» وكل من شركات: مجموعة «شين فينج مينج» الصينية ، و«تشاويانج لانجما للإطارات ، و«تونج لينج جيبا للتكنولوجيا الحيوية ، بإجمالي استثمارات تبلغ نحو ١,١٥ مليار دولار.

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي، أن توقيع هذه المشروعات الثلاثة يعكس الثقة المتنامية من كبرى الشركات العالمية في مناخ الاستثمار بمصر، ويؤكد ما توفره المنطقة الاقتصادية لقناة السويس من بنية تحتية متطورة، فضلًا عن تكاملها اللوجستي من خلال الربط بين المناطق الصناعية والموانئ، بما يدعم استراتيجية الدولة المصرية لتعميق التصنيع المحلي، وزيادة الصادرات، وإتاحة المزيد من فرص العمل.

وقال وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، إن العقد الأول، ضمن العقود الثلاثة، وقّعه كل من لي تساو خوي الرئيس التنفيذي لشركة تيدا -مصر» ولي شياو بين ممثل مجموعة «شين فينج مينج» الصينية.

وأوضح، أن العقد الأول يتضمن إنشاء مجمع صناعي متكامل لصناعات ألياف وبوليمرات البوليستر، باستثمارات تتجاوز ٨٠٠ مليون دولار، مضيفا: أن المشروع يُقام على مساحة تُقدَّر بنحو ٤٠٠ ألف متر مربع، ويتكون من ثلاث مراحل، بطاقة إنتاجية إجمالية تصل إلى ١,٠٨ مليون طن سنويًا، ويوفر نحو ٣ آلاف فرصة عمل مباشرة.

وأشار جمال الدين، إلى أن المشروع يُنفَّذ وفق برنامج زمني واضح؛ حيث تبدأ أعمال الإنشاءات بالمرحلة الأولى في مايو ٢٠٢٦، على أن يبدأ التشغيل والإنتاج خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٧، بينما تنطلق المرحلة الثانية في عام ٢٠٢٨ وتدخل حيز التشغيل خلال عام ٢٠٢٩، تليها المرحلة الثالثة التي يبدأ تنفيذها في عام ٢٠٢٩ ويبدأ تشغيلها في عام ٢٠٣٠

وأضاف أن المرحلتين الأولى والثانية تشملان إنشاء خطوط إنتاج متطورة لإنتاج خيوط البوليستر من نوعي (POY) و(DTY)، بطاقة إنتاجية سنوية إجمالية تتجاوز ٣٦٠ ألف طن، وبقيمة مبيعات متوقعة تصل إلى نحو ٤٥٥ مليون دولار سنويًا، مع توفير ما يقرب من ألف فرصة عمل مباشرة. فيما تستهدف المرحلة الثالثة استكمال منظومة التكامل الصناعي للمجمع ورفع الطاقة الإنتاجية الإجمالية للمشروع، بما يسهم في سد فجوة مدخلات صناعة الغزل والنسيج في السوق المصرية، خاصة في حلقات التصنيع الأولي (Upstream)، مع توجيه نحو ٥٠٪ من الإنتاج للتصدير إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

وقال رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس إن العقد الثاني يتضمن إنشاء مجمع صناعي متكامل لإنتاج إطارات الشاحنات الثقيلة وإطارات سيارات الركوب، باستثمارات متوقعة تبلغ ١٩٠ مليون دولار، وقد وقّع العقد كل من لي تساو خوي الرئيس التنفيذي لشركة «تيدا -مصر»، وجين يونج شنج ممثل شركة «تشاويانج لانجما للإطارات". وأوضح أن المشروع يُقام على مساحة تبلغ ٢٠٠ ألف متر مربع، ويوفر نحو ١٤٠٠ فرصة عمل مباشرة.

وأضاف جمال الدين، أن المشروع يُنفَّذ على مرحلتين رئيسيتين؛ تبدأ المرحلة الأولى في أبريل ٢٠٢٦ وتشمل تنفيذ الأعمال الإنشائية الأساسية وإنشاء خط إنتاج إطارات الشاحنات الثقيلة (TBR) ومرافق الخدمات الداعمة، تمهيدًا لبدء التشغيل المبدئي.

وأشار إلى أن المرحلة الثانية تنطلق في سبتمبر ٢٠٢٨ وتستمر لمدة ١٢ شهرًا، وتشمل استكمال التوسعات الخاصة بخط إنتاج إطارات الشاحنات الثقيلة (TBR) وتشغيله تجريبيًا لمدة شهرين، إلى جانب إنشاء خط إنتاج إطارات سيارات الركوب (PCR) وتشغيله تجريبيًا لمدة أربعة أشهر، تمهيدًا للوصول إلى الطاقات الإنتاجية المستهدفة التي تبلغ مليون إطار شاحنات ثقيلة و٤,٥ مليون إطار سيارات ركوب سنويًا، مع تعزيز القدرات التصديرية للأسواق الإقليمية والدولية.

وأضاف رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس أن العقد الثالث يتضمن إنشاء مجمع صناعي لإنتاج المنتجات الصحية مع شركة «تونج لينج للتكنولوجيا الحيوية» باستثمارات متوقعة تصل إلى ١٦٠ مليون دولار، وقد وقّع العقد كل من السيد/ لي تساو خوي، الرئيس التنفيذي لشركة تيدا -مصر»، والسيد/ شي هاو شو، ممثل شركة «تونج لينج جيبا للتكنولوجيا الحيوية".

وأوضح أن المشروع يُقام على مساحة تُقدَّر بنحو ١٦٠ ألف متر مربع، ويوفر نحو ١٠٠٠ فرصة عمل مباشرة.

وأشار إلى أن الشركة تستهدف الوصول بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ ١٠ مليارات قطعة مناديل مبللة، ومليارى حفاضة أطفال و١٠٠ ألف طن من الأقمشة غير المنسوجة (Nonwoven Fabrics) المصنّعة بتقنيتي التشبيك المائي (Water-jet) والهواء الساخن (Hot-air)، ومن المتوقع أن يحقق المشروع عند التشغيل الكامل عوائد سنوية تُقدَّر بنحو ٢٧٠ مليون دولار.

وأكد وليد جمال الدين، أن هذه المشروعات تمثل نموذجًا واضحًا للتنوع الصناعي المستهدف داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، حيث تجمع بين صناعات مدخلات الغزل والنسيج، والصناعات الثقيلة، والصناعات الصحية المتقدمة، مشيرًا إلى أن اختيار هذه الاستثمارات للمنطقة يعكس جاهزيتها لاستضافة المشروعات الكبرى التي تتطلب استثمارات ضخمة وقدرات إنتاجية عالية، كما يعكس نجاح الشراكة مع المطور الصناعي «تيدا–مصر» في توفير بيئة صناعية متكاملة وجاذبة للاستثمارات العالمية.

وشدد على استمرار المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في تنفيذ رؤيتها الاستراتيجية الهادفة إلى بناء قاعدة صناعية متقدمة، تقوم على جذب الاستثمارات النوعية، وتعميق التصنيع المحلي، وتعزيز التكامل مع سلاسل القيمة العالمية، بما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي للصناعة والتجارة.

وأشار إلى أنه بتوقيع هذه المشروعات الثلاثة، يرتفع إجمالي حجم الاستثمارات التي جذبتها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ إلى نحو ٥,١ مليار دولار، مقارنة بـ ٤,٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مسجلًا قفزة قياسية في تدفقات الاستثمار، بما يعكس نجاح الهيئة في تعزيز ثقة المستثمرين العالميين وتوفير بيئة استثمارية متكاملة قادرة على مضاعفة الاستثمارات خلال فترة زمنية قياسية.

«الاقتصادية» توقع عقد مشروع بيتكين للصناعات الغذائية بالعين السخنة باستثمارات 8 ملايين دولار.

صناعات غذائية

من ناحية أخري ، شهد وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بمقر الهيئة بالعاصمة الجديدة، مراسم توقيع عقد إنشاء مشروع شركة (بيتكين) للصناعات الغذائية، ويقع المشروع على مساحة ١٠ آلاف متر مربع في منطقة السخنة الصناعية ضمن نطاق المطور الصناعي (شركة التنمية الرئيسية- MDC)، باستثمارات ٨ ملايين دولار (تعادل نحو ٤٠٠ مليون جنيه)، ويتيح ٤٥٠ فرصة عمل مباشرة.

ومن المتوقع أن يبدأ إنتاج المشروع مطلع عام ٢٠٢٧، بطاقة إنتاجية ١٨ ألف طن من البطاطس المجمدة والخضروات سنويًا، بالإضافة إلى ٧٣ مليون وجبة جاهزة سنويًا لخدمة قطاعات الطيران والفنادق والمستشفيات والأنشطة الصناعية وجهود الإغاثة الإنسانية وغيرها، فضلًا عن التصدير للأسواق الإقليمية، ويأتي المشروع في ضوء تفعيل مبادرة توسيع نشاط الشركات الصناعية ذات القدرات التصديرية باقتصادية قناة السويس بالتنسيق مع هيئة الرقابة الإدارية (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٤).

وقال وليد جمال الدين، إن اقتصادية قناة السويس تستهدف توطين ٢١ قطاع ما بين صناعي وخدمي ولوجستي، مؤكدًا أن استراتيجية الهيئة تستهدف خلق تجمعات صناعية متكاملة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لافتًا إلى أن الجاهزية الكبرى للبنية التحتية والمرافق ذات المعايير العالمية، بالإضافة للتكامل بين المناطق الصناعية والموانئ البحرية مهدت الطريق لأن تصبح اقتصادية قناة السويس الوجهة المفضلة للاستثمار عالميًا، كما شدد على أن الهيئة تحرص على التعاون الكامل مع مؤسسات الدولة كافة لتوطين وتعميق الصناعة في القطاعات المستهدفة ونقل تكنولوجيا التصنيع المتقدمة، وتعزيز الصادرات المصرية للخارج، وإحلال الواردات بهدف خفض الفاتورة الاستيرادية، ودعم التنمية الاقتصادية الشاملة للدولة.

مصانع جاهزة

وشهد وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بمقر الهيئة بالعاصمة الجديدة، مراسم توقيع عقد حق انتفاع مع المطور الصناعي (شركة التنمية الرئيسية- MDC) إحدى شركات الهيئة؛ وذلك لتطوير مساحة إجمالية قدرها ٢٠٠ ألف متر مربع بمنطقة القنطرة غرب الصناعية التابعة لاقتصادية قناة السويس، بهدف إنشاء مصانع ومباني سابقة التجهيز تكون جاهزة للتشغيل الفوري أمام المستثمرين.

وتبلغ التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشروع مليار جنيه، وتصل مدة تنفيذ المشروع بالكامل إلى ٣٦ شهرًا، وينقسم المشروع إلى مرحلتين مساحة كل منهما ١٠٠ ألف م٢، كما تبلغ التكلفة الاستثمارية حوالي ٥٠٠ مليون جنيه لكل مرحلة، ومدة التنفيذ ١٨ شهرًا.

وعلى هامش مراسم التوقيع صرح وليد جمال الدين، أن اقتصادية قناة السويس تحرص على الاستمرار في تحقيق معدلات غير مسبوقة لتنمية موانيها ومناطقها الصناعية كافة، لا سيما منطقة القنطرة غرب الصناعية، مؤكدًا أن تطوير التعاون مع شركة التنمية الرئيسية MDC التي تعد الذراع التنموية للهيئة بعد النجاح الذي حققته في السخنة، يدعم تحقيق استراتيجية الهيئة الرامية لإتاحة المزيد من الفرص للصناعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال المصانع سابقة التجهيز التي تلبي الطلب المتزايد على الاستثمار بمنطقة القنطرة غرب الصناعية بقطاعات المنسوجات والملابس الجاهزة، وصناعة الأغذية والتصنيع الزراعي، وصناعة المستلزمات الطبية المنسوجة وغيرها، لافتًا إلى أن منطقة القنطرة غرب تتمتع بميزات تنافسية متنوعة على رأسها توافر العمالة الفنية المدربة، ومصادر الطاقة المتنوعة بمقابل تنافسي.

مشروعات القنطرة غرب

وفي تصريحات سابقة له خلال جولة تفقدية بمنطقة القنطرة غرب الصناعية التابعة للهيئة؛ وذلك لمتابعة الموقف التنفيذي لإنشاءات المشروعات الصناعية واللوجستية والخدمية، أكد وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، أن اقتصادية قناة السويس تضع منطقة القنطرة غرب في مقدمة أولوياتها لما تشهده من نجاحات استثنائية مؤخرًا: حيث نجحت حتى الآن وفي أقل من عامين في جذب استثمارات بتعاقدات نهائية لعدد ٤٨ مشروعًا تشمل أنشطة صناعية ولوجستية وخدمية، تتيح نحو ٧٠ ألف فرصة عمل مباشرة، ويبلغ حجم استثماراتها الإجمالي ١,٣٢٥ مليار دولار، مؤكدًا أن الهيئة تستهدف توطين وتعميق الصناعة ونقل التكنولوجيا بالقنطرة غرب، تتكامل من خلالها سلاسل القيمة الكاملة لصناعات المنسوجات والملابس الجاهزة والصناعات المكملة لها، وكذلك الصناعات الغذائية.

وأضاف رئيس اقتصادية قناة السويس، أن العمل جار على قدم وساق بمنطقة القنطرة غرب الصناعية؛ لتحقيق قفزات بمعدلات الإنجاز لكافة مشروعات البنية التحتية والمرافق، مشددًا على ضرورة مواصلة الجهود لتلبية الطلب المتزايد على الاستثمار بمنطقة القنطرة غرب التي تعدها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لتصبح مركزًا عالميًا لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، موضحًا أن المنطقة الاقتصادية تمثل الحل الناجز أمام المستثمرين لتعزيز تكامل سلاسل الإمداد العالمية، لا سيما في ظل ما تتمتع به من الحوافز الاستثمارية المتميزة، وفي صدارتها الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والتكامل بين الموانئ والمناطق الصناعية التابعة للهيئة، الذي يحقق نفاذية كاملة للأسواق العالمية.

محمد محيي الدين

يمهد الطريق للحصول علي تمويلات بقيمة ٢,٧ مليار دولار

مصر تعبر محطة جديدة مع صندوق النقد وسط إشادة بالإجراءات الإصلاحية

فريق صندوق النقد الدولي والسلطات المصرية يتوصلان إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن المراجعتين الخامسة والسادسة

توصل فريق صندوق النقد الدولي والسلطات المصرية إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن المراجعتين الخامسة والسادسة في إطار برنامج «التسهيل الممدد" (EFF)، والمراجعة الأولى في إطار «برنامج الصمود والاستدامة" (RSF)، ما يمهد الطريق للحصول على تمويلات بقيمة ٢,٧ مليار دولار.

وقالت فلادكوفا هولار، رئيسة بعثة الصندوق إلى مصر، في بيان منتصف الأسبوع الماضي إن «جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي حققت مكاسب مهمة، إذ يُظهر الاقتصاد المصري مؤشرات على نمو قوي. وتم تحقيق هذا الاستقرار في ظل بيئة أمنية إقليمية صعبة وحالة من عدم اليقين العالمي المتزايد" .

كان الصندوق اشترط تنفيذ إصلاحات في برنامج طروحات الشركات الحكومية وخفض دعم الوقود لصرف دفعات المراجعتين الخامسة والسادسة لمصر بقيمة ٢,٥ مليار دولار، إضافة إلى صرف ٧٧٤ مليون دولار قيمة الشريحة الأولى، ضمن برنامج الصلابة والاستدامة.

نمو اقتصادي

وقال صندوق النقد الدولي إن النشاط الاقتصادي سجل نموا بنسبة ٤,٤٪ مقارنة بـ ٢,٤٪ في العام السابق. وأشار إلى أن «التعافي واسع النطاق كان مدعوما بأداء قوي في التصنيع غير النفطي، والنقل، والقطاع المالي، والسياحة" .

وتوصلت مصر في مارس ٢٠٢٤، لاتفاق مع صندوق النقد لزيادة برنامج الدعم من ٣ إلى ٨ مليارات دولار، وقد صرف الصندوق ١,٢ مليار دولار في مارس الماضي بعد إتمام المراجعة الرابعة لبرنامج تسهيل الصندوق الممدد، ليرتفع إجمالي ما حصلت عليه القاهرة إلى ٣,٢ مليار دولار.

تقليص دور الدولة

وتضمنت توصيات الصندوق « تسريع الجهود لتقليص دور الدولة، بما في ذلك إحراز تقدم كبير في أجندة التخارج، وبذل جهود إضافية لضمان تكافؤ الفرص، وتجنب إنشاء أو توسيع أنشطة الشركات المملوكة للدولة والهيئات الاقتصادية الأخرى»، وفق ما جاء في توصيات الصندوق ضمن البيان الصحفي.

وأثنت المؤسسة المالية المُقرضة على الأداء المالي من خلال تحقيق فائض أولي قدره ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وقالت إن ذلك كان مدفوعا بأداء قوي للإيرادات الضريبية التي نمت بنسبة ٣٦٪ بفضل إصلاحات لتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين الامتثال الطوعي، وتبسيط الإعفاءات.

على مستوى السياسة النقدية، يرى صندوق النقد أن البنك المركزي المصري حافظ على سياسة نقدية متشددة بشكل مناسب ودعا إلى الاستمرار في النهج الحذر لترسيخ كامل للضغوط الانكماشية.

من المرتقب أن تجتمع لجنة السياسة النقدية في ٢٥ ديسمبر المقبل لحسم سعر الفائدة على الإيداع والإقراض في آخر اجتماع لها وسط توقعات السوق بخفض بمقدار ١٠٠ نقطة في مصر.

تعافي الاقتصاد المصري

وكانت وكالة « بلومبرج « نشرت نتائج أحدث استطلاع أجرته ، حيث أشارت النتائج إلى توقعات بنمو الاقتصاد المصري بنسبة ٤,٤٪ في ٢٠٢٥، مع تسارع وتيرة النمو إلى ٤,٧٪ في ٢٠٢٦، رغم استمرار الضغوط التضخمية.

وأظهرت هذه التقديرات تحسناً مقارنة بالاقتصاد المصري عند ٤,١٪ في ٢٠٢٥ و٤,٦٪ في ٢٠٢٦، في إشارة إلى تحسن تقييم المحللين لمسار التعافي الاقتصادي خلال العام المقبل، بحسب الاستطلاع الذي شمل ١٤ اقتصادياً.

وذكرت الوكالة أن ذلك يأتي في ظل أداء أفضل من المتوقع خلال النصف الأول من العام، بدعم من تحسن استقرار سوق الصرف، إلى جانب تأثير الإصلاحات الاقتصادية والتدفقات المرتبطة بحزمة الدعم المالي الموقعة مع صندوق النقد الدولي.

وخلال الربع الثالث من العام الجاري، نما الاقتصاد المصري بنسبة ٥,٣٪ في أقوى أداء له منذ ١٤ فصلاً، أي منذ ٣ سنوات ونصف، بفضل تحسن إيرادات قناة السويس وقطاعي السياحة والصناعات التحويلية، رغم استمرار انكماش الاستخراجات. وخلال تلك الفترة التي تمثل الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦، سجلت القناة نمواً في الإيرادات بنسبة ٨,٦٪ خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في سبتمبر، لتنهي سلسلة من الانكماشات استمرت لما يقارب ١٨ شهراً.

وتتقاطع توقعات بلومبرج مع تقديرات الصندوق، الذي وصف أداء الاقتصاد المصري خلال النصف الأول من العام بأنه «جاء أفضل من التوقعات»، ما دفعه إلى رفع توقعاته لنمو تحديات تضخمية

ورغم خفض توقعات التضخم للعام الحالي بنصف نقطة مئوية عن التقديرات السابقة إلى ١٤,٥٪، رفع الاقتصاديون الذين شملهم الاستطلاع توقعات العام المقبل إلى ١٢,٣٪ مقارنة بـ١٦٪، ما يعكس استمرار التحديات التضخمية.

وكانت وتيرة التضخم تباطأت في المدن المصرية في نوفمبر، بعد أن تسارعت في الشهر السابق لأول مرة منذ ٤ أشهر، وذلك بفضل نمو ضعيف لأسعار الأغذية والمشروبات مما بدد أثر زيادات أكبر في بنود أخرى بسلة أسعار المستهلكين.

وبلغ التضخم في مصر ذروته التاريخية عند ٣٨٪ في سبتمبر ٢٠٢٣، قبل أن يبدأ في التراجع التدريجي عقب توقيع حزمة إنقاذ مالي في مارس ٢٠٢٤ بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، ساهمت في تخفيف الضغوط السعرية واستعادة قدر من الاستقرار.

وتحسن ميزان المدفوعات بشكل ملحوظ رغم التحديات الخارجية، حيث تراجع عجز الحساب الجاري بدعم من استمرار قوة تحويلات العاملين في الخارج وإيرادات السياحة، إلى جانب النمو القوي للصادرات غير البترولية.

كما أكدت قوة الأداء المالي مع تحقيق فائض أولي ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، والنمو القوي في الإيرادات الضريبية، التي ارتفعت بنسبة ٣٦٪ في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، نتيجة توسيع القاعدة الضريبية نتيجة الجهود المبذولة في إقرار التسهيلات الضريبية التي أدت لتحسين الالتزام الطوعي حيث كان لها مردود إيجابي لدى القطاع الخاص، وكذلك التسهيلات الجمركية واستمرار نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات متواضعة مقارنة بالمعايير الدولية.

وظل الأداء المالي قويا، مع فائض في الميزان الأولي بنسبة ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

مكاسب مصرية

ويشير خبراء إلى أن دمج صندوق النقد للمراجعتين جاء ضمن نفس البرنامج لإعطاء السلطات المصرية مزيداً من الوقت لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الأساسية، مشيرين إلى أن هذه الخطوة تأتي بعد الاتفاق السابق

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة السابعة عشر ● الاحد 28 ديسمبر 2025 ● العدد 823

قرار جمهوري بتشكيل مجلس إدارة البنك المركزي لمدة عام برئاسة حسن عبد الله

أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسى، القرار رقم ٧٣٣ لسنة ٢٠٢٥، بتشكيل مجلس إدارة البنك المركزى برئاسة السيد حسن السيد حسن عبد الله، القائم بأعمال محافظ البنك المركزى، اعتبارًا من ٢٧/١١/٢٠٢٥ ولمدة عام، وعضوية كل من:

١- رامي أحمد عادل أبو النجا - نائب محافظ البنك المركزي .
٢- طارق محمد بدوي الخولي - نائب محافظ البنك المركزي.
٣- محمد فريد صالح - القائم بأعمال رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية.
٤- علي محمد علي فرماوي - خبيرا تكنولوجيا.
٥ - شريف حسين كامل محمد - خبيرا ماليا.
٦- خالد أحمد فؤاد محمود شريف - خبيرا مصرفيًا.
٧- عصام محمد عبد الهادي عامر - خبيرا محاسبيًا وماليا.
٨- خالد إبراهيم صقر علي - خبيرا اقتصاديًا.
٩- أحمد جاد جاد رضوان - خبيرا اقتصاديًا.
١٠- أمينة أمين حلمي حسن - خبيرا اقتصاديًا.

بقيادة البنك التجاري الدولي (CIB)

تحالف مصرفي يضم ثمانية بنوك يمنح تمويلاً مشتركاً بقيمة ٨ مليار جنيه مصري لصالح شركة أورانج مصر للاتصالات

قام البنك التجاري الدولي - مصر (سي أي بي - CIB) و البنك الأهلي المصري وبنك مصر وبنك الإسكندرية والتجاري وفا بنك إيجيبت وبنك كريدي أجريكول مصر وبنك الإمارات دبي الوطني - مصر وبنك إتش. إس. بي. سي. مصر، بتوقيع قرض مشترك بقيمة ٨ مليار جنيه مصري لمدة ٦ سنوات لصالح شركة أورانج مصر للاتصالات، إحدى أبرز شركات الاتصالات في السوق المصري. وجاءت هذه الصفقة لتعكس الثقة الراسخة من الشركات العالمية في قدرة القطاع المصرفي المصري على توفير الحلول التمويلية اللازمة لدعم خطط التوسع والاستثمار في القطاعات الحيوية، وعلى رأسها قطاع الاتصالات والبنية التحتية الرقمية.

يضم التحالف المصرفي ثمانية بنوك، حيث يقوم البنك التجاري الدولي - مصر (سي أي بي - CIB) بدور المرتب الرئيسي الأولي ووكيل التمويل ومسوق التمويل، ويقوم كل من البنك الأهلي المصري وبنك مصر وبنك الإسكندرية بدور المرتب الرئيسي الأولي ومسوق التمويل، كما يقوم كل من التجاري وفا بنك إيجيبت وبنك كريدي أجريكول مصر وبنك الإمارات دبي الوطني - مصر وبنك إتش. إس. بي. سي. مصر بدور المرتب الرئيسي. وقد تم تعيين «مكتب ادسيرو - راجي سليمان وشركاه» (مستشار المقرضين) لإتمام عملية التمويل.

ويتمثل الغرض الرئيسي للتمويل في دعم تطوير البنية التحتية للاتصالات والرقمنة في مصر. سيتم استخدام التسهيل المشترك لتمويل النفقات الرأسمالية، مما يمكن الشركة من الحفاظ على ريادتها في تقديم خدمات الاتصالات المتطورة لملايين العملاء في جميع أنحاء البلاد. كما سيدعم التمويل استثمارات أورانج مصر المستمرة في البنية التحتية والتحول الرقمي وإطلاق خدمات الجيل التالي في جميع أنحاء مصر. وتثبت الصفقة اهتمام الشركات متعددة الجنسيات بالسوق المحلي وثقتها بالعمل مع البنوك المحلية من بين مجموعة المقرضين. ويأتي ترتيب هذا التمويل المشترك دعما لقطاع الاتصالات في مصر والنهوض بمستوي الخدمات المقدمة من شركات الاتصالات العاملة بالسوق المصري.

وقد تم توقيع عقد التمويل بحضور قيادات البنوك المشاركة في التمويل إلى جانب عضو مجلس الإدارة المنتدب لشركة أورانج، بالإضافة الى أعضاء فرق العمل من كافة الأطراف.

وصرح محمد الأتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن التمويل المشترك متوسط الأجل بقيمة ٨ مليار جنيه مصري لصالح شركة أورانج مصر للاتصالات يأتي تأكيدًا على الدور المحوري الذي يضطلع به البنك الأهلي المصري كأحد البنوك الرائدة في السوق المصرفية، وأن هذا التمويل يعكس النهج الاستراتيجي للبنك الأهلي المصري في دعم شركات القطاع الخاص، وخاصة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات العاملة في الصناعات الرئيسية، ويمثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات محورًا استراتيجيًا لتحقيق التحول الرقمي الشامل وأهداف الشمول المالي في مصر، وإتاحة فرص واعدة للشباب المصري لاستخدام التكنولوجيا في الإبداع والابتكار ودعم ريادة الأعمال، بما يساهم في تحقيق أهداف ورؤية مصر للتنمية المستدامة وبناء اقتصاد رقمي مستدام ومتطور.

وأعرب الأتربي عن سعادته بالتعاون الفعّال بين تحالف البنوك الثمانية المشاركة في التحالف وكذا شركة أورانج مصر للاتصالات، إحدى كبرى شركات الاتصالات المحمولة وخدمات الإنترنت والخدمات الرقمية في مصر، لترتيب هذا التمويل المشترك لمدة ٦ سنوات، موضحا أن التمويل سيسهم في التوسعات الرأسمالية وتطوير الخدمات المتقدمة التي تقدمها الشركة في ظل الطفرة الكبرى في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

وأكد الأتربي أن هذا التمويل يتيح لشركة أورانج الاستخدام الأمثل للسيولة ويوفر لها مرونة مالية استراتيجية في إدارة تدفقاتها النقدية وسداد المدفوعات الخاصة بنشاطها، وهو ما يعكس قدرة القطاع المصرفي المصري على المساهمة بفاعلية وكفاءة عالية في توفير حلول تمويلية مبتكرة ومتكاملة تسهم في تطوير وتنويع الخدمات التي تقدمها الشركات الكبرى العاملة في القطاعات الاستراتيجية، وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق المحلي والإقليمي، وترسيخ دور القطاع المصرفي كشريك أساسي في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

صرح عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي بالبنك التجاري الدولي - مصر (سي أي بي - CIB)، أن هذه الصفقة تُعد نموذجًا متكاملًا للتمويل الهيكلي الذي يعكس الخبرة العميقة وقدرتنا على تصميم وتنفيذ حلول تمويلية مبتكرة تتماشى مع احتياجات كبرى الشركات المحلية والعالمية العاملة في السوق المصري تأكيدا علي الدور القيادي الذي يضطلع به البنك في قيادة وتنظيم الصفقات التمويلية الكبرى، خاصة في القطاعات الحيوية ذات التأثير الاستراتيجي، وعلى رأسها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الذي يُعد أحد المحركات الرئيسية للتحول الرقمي ودعم الاقتصاد القائم على المعرفة. وأضاف أن هذا التحالف يمثل تأكيدًا على قوة ومتانة القطاع المصرفي المصري وقدرته على توفير تمويلات طويلة الأجل لدعم خطط التوسع والاستثمار للشركات الكبرى، رغم التحديات الاقتصادية العالمية، وهو ما يعكس بيئة مصرفية مستقرة وقادرة على جذب ثقة الشركات متعددة الجنسيات. وأكد أن CIB لا يقتصر دوره على توفير التمويل فقط، بل يمتد ليشمل تقديم الاستشارات المالية وبناء شراكات استراتيجية طويلة الأجل تقوم على فهم عميق لاحتياجات العملاء ورؤية واضحة لمستقبل أعمالهم.

وأشار الجنايني إلى أن CIB يولي اهتمامًا خاصًا بدعم الاستثمارات الموجهة لتطوير البنية التحتية الرقمية، لما لها من دور محوري في تحسين جودة الخدمات، وتعزيز الشمول المالي، ودعم جهود الدولة في تنفيذ رؤية مصر للتنمية المستدامة والتحول الرقمي. وأختتم تصريحه بالتأكيد على التزام CIB المستمر بدعم الشركات الرائدة ذات الخطط الطموحة للنمو، معربًا عن ثقته في أن هذا التمويل سيسهم بفاعلية في تعزيز القدرات التشغيلية والتنافسية لشركة أورانج مصر للاتصالات، وتحقيق قيمة مضافة مستدامة لكافة الأطراف المعنية.

وصرح هشام عكاشه - الرئيس التنفيذي لبنك مصر - أن مشاركة بنك مصر في هذا التمويل المشترك تأتي في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، والتي تستهدف تقديم حلول تمويلية مبتكرة ومستدامة تلبي احتياجات العملاء ودعم القطاعات الاقتصادية الحيوية، بما يسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة.

وأشاد عكاشه بالتعاون المثمر والبنّاء بين بنك مصر وكافة البنوك المشاركة في التمويل، والذي أسفر عن إتمام التمويل بنجاح، مؤكدًا الدور المحوري الذي يقوم به القطاع المصرفي المصري في دعم الاقتصاد القومي، لا سيما في القطاعات الاستراتيجية ذات التأثير المباشر، وعلى رأسها قطاع الاتصالات، وأوضح أن شركة أورانج مصر للاتصالات تُعد من أبرز الشركات العاملة في هذا القطاع الحيوي، وأن هذا التمويل المشترك سيمكّنها من تحقيق نمو مستدام، وتعزيز قدرتها التنافسية، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة بالسوق المصرية، بما يواكب متطلبات التطور التكنولوجي ويدخم خطط الدولة للتنمية.

وأكد عكاشه أن بنك مصر يواصل القيام بدوره كمحفّز رئيسي للتنمية الوطنية والاستراتيجية، انطلاقًا من إيمانه الراسخ بأهمية الاستدامة، ودعم التطوير المستمر، وتعزيز الشراكات الفعّالة التي تسهم في بناء اقتصاد قوي وقادر على مواجهة التحديات المستقبلية.

صرّح باولو فيفونا، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الإسكندرية، قائلًا: «نفخر بمشاركتنا في هذا القرض المشترك بصفتنا المرتب العام الرئيسي الأولي ومسوق التمويل، بما يعكس التزامنا الاستراتيجي بتمويل القطاعات الحيوية الداعمة للتنمية الاقتصادية في مصر وتمكين التحول الرقمي. ويجسد دورنا ثقتنا القوية في قطاع الاتصالات، لما له من دور محوري في دعم النمو الاقتصادي المستدام، وكذلك في شركة أورنج مصر باعتبارها من الشركات الرائدة في السوق. ويواصل بنك الإسكندرية تركيزه على القيام بدور الشريك المالي الموثوق لكبرى الشركات، بما يسهم في تحقيق قيمة مستدامة وأثر اقتصادي طويل الأجل، وذلك بما يتماشى مع استراتيجية مجموعة إنتيسا سان باولو."

وأضاف معاوية الصقلي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب: «يفخر التجاري وفا بنك إيجيبت بدعم نمو الأعمال في مختلف القطاعات داخل السوق المصرية، بما في ذلك قطاع الاتصالات الحيوي. وتأتي مشاركتنا في هذا القرض المشترك تأكيدًا لالتزامنا المتواصل بدعم مشروعات البنية التحتية في مصر. ونعتز بعلاقتنا الممتدة مع شركة أورانج، ونؤكد استمرار البنك في تقديم كل سبل الدعم لنجاحها.

أعرب عمرو الشافعي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الإمارات دبي الوطني - مصر، عن اعتزازه بالدور المحوري للبنك كـ «مرتب رئيسي ومقرض» في هذا التمويل المشترك متوسط الأجل. وأكد الشافعي أن هذا التمويل موجه لصالح واحدة من أكبر شركات الاتصالات الرائدة في السوق المصري، والتي تُعد أحد الأعمدة الرئيسية للنهوض بقطاع الاتصالات في مصر. وأشار إلى أن دعم وتمويل القطاعات الحيوية، التي تمثل صلة وصل رئيسية للمساعدة في النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، يأتي ضمن أحد الاهتمامات الرئيسية للبنك.

تعزيزًا لمسيرة التحول الرقمي بالقطاع المصرفي والقضائي المصري..

البنك الأهلي المصري يفتتح قاعات التقاضي الالكترونية

افتتح البنك الأهلي المصري أول قاعات تقاضٍ إلكترونية متكاملة، وذلك في إطار استراتيجيته الشاملة لرقمنة الإجراءات القضائية وتطوير منظومة العمل بالمجموعة القانونية، تأكيدا على التزام البنك الأهلي المصري المستمر بالابتكار والتطوير، وحرصه على الحفاظ على مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة تواكب أحدث التطورات التكنولوجية، كما تعكس رؤية البنك في المساهمة الفعالة في دعم جهود الدولة المصرية لتحقيق العدالة الناجزة وتعزيز ثقة المتعاملين في المنظومة القضائية.

شهد حفل الافتتاح المستشار عدنان فنجري وزير العدل، و محمد الأتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، و يحيى أبو الفتوح نائب الرئيس التنفيذي للبنك، و أشرف شعبان رئيس القانونية التنفيذي بالبنك الأهلي المصري، إلى جانب نخبة من كبار مسؤولي الجانبين وبحضور محمد شعبان وكيل محافظ البنك المركزي للشئون القانونية.

حيث أكد المستشار الجليل عدنان فنجري أن الدولة تضع منظومة التقاضي الإلكتروني على رأس أولوياتها الاستراتيجية، بهدف خفض الجهود والنفقات وتسريع وتيرة الفصل في القضايا.

وأشاد وزير العدل بأهمية تكاتف مؤسسات الدولة في المضي قدمًا نحو تطبيق التحول الرقمي، معربًا عن تقديره للتعاون المثمر بين وزارة العدل والبنك الأهلي المصري، والذي أسفر عن الكثير من أوجه التعاون التي تخدم المنظومة القضائية في مصر وتساهم في تحقيق العدالة الناجزة.

من جانبه، أكد محمد الأتربي أن مصر تشهد خطوات وثابة ومتسارعة على مختلف الأصعدة في سبيل تطوير منظومة التقاضي وتيسير إجراءاتها على المتقاضين، لا سيما في مجال التحول الرقمي لهذه المنظومة.

وأوضح الأتربي أن رقمنة الإجراءات ومخرجات التقاضي بشكل عام تمثل أحد الأركان الأساسية لاستراتيجية التنمية المستدامة، والتي يوليها البنك الأهلي المصري اهتمامًا بالغًا، مؤكدًا أن قاعات التقاضي الإلكترونية ورقمنة منظومة التقاضي بالبنك تعد وسيلة لتحسين الأوضاع بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، مضيفا أن هذه المبادرة تأتي في إطار مواكبة البنك لكافة المستحدثات التقنية التي تتم داخل مختلف الجهات الحكومية، والتي تتماشى مع استراتيجية البنك الشاملة، مما ينعكس بشكل إيجابي على سرعة إنجاز الأعمال المطلوبة وتوفير الوقت والجهد المبذول لكافة المتقاضين بالبنك.

ومن جانبه أوضح أشرف شعبان أن قاعات التقاضي الإلكترونية تتيح تعميم الإجراءات عن بُعد وفقًا لآلية تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني، ورفع عدد غير محدود من الدعاوى يوميًا توفيرًا للوقت، فضلًا عن خفض التكلفة المرتبطة برفع الدعاوى، كما أشار شعبان إلى أن المنظومة الجديدة تتيح إيداع صحيفة الدعوى عن بُعد وسداد رسومها ومصاريفها من خلال منظومة الدفع الإلكتروني الخاصة بوزارة العدل، بالإضافة إلى حضور جلسات المرافعة إلكترونيًا.

وأكد شعبان أن المنظومة الجديدة تساهم في سرعة إتمام الإجراءات وسهولة الاطلاع على المستندات ومجريات الدعاوى، والإخطار بالمواعيد عبر الرسائل النصية القصيرة والبريد الإلكتروني، مما يساهم في توفير وقت ومجهود المتقاضين بالبنك وتحقيق العدالة الناجزة وتخفيض النفقات بشكل عام من التكاليف والأعباء الأمنية والإدارية، الأمر الذي ينعكس إيجابًا في الحفاظ على صدارة وريادة البنك الأهلي المصري في القطاع المصرفي المصري والإقليمي، مشيرا إلى حرص البنك على اتباع المعايير البيئية في تقنين استهلاك الورق والحد من استخدام الأحبار بما ينعكس إيجابا على الحفاظ على البيئة، وهو ما يأتي ضمن استراتيجية البنك في تدعيم معايير الاستدامة وتقليل البصمة الكربونية.

الرقابة المالية تقر خطة بنك القاهرة لزيادة رأسماله إلى ٣٠,٥ مليار جنيه

أعلنت هيئة الرقابة المالية موافقتها لبنك القاهرة على دعوة الجمعية العمومية غير العادية للسير في إجراءات زيادة رأسمال البنك المصدر إلى ٣٠,٥ مليار جنيه من ٢٠,٥ مليار جنيه.

وبحسب إفصاح للبنك، فإن الزيادة ستكون نقدًا بقيمة ١٠ مليارات جنيه موزعة على عدد ٥ مليارات سهم وبقيمة اسمية ٢ جنيه للسهم الواحد.

و أرجع بنك القاهرة قرار زيادة رأس المال المصدر برغبته في مواكبة السياسة التوسعية الطموحة التي ينتهجها، والتي تشمل افتتاح فروع جديدة وتطوير البنية التحتية التكنولوجية لتقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

وأوضح البنك في الإفصاح، أن تعزيز رأس المال سيمكنه من زيادة قدرته الائتمانية وتوسيع قاعدة عملائه، بما يضمن استقرار المنظومة المالية للبنك وتحقيق التوازن بين النمو والمخاطر. وتأتي هذه التوسعات في وقت تسعى فيه المصارف المصرية الكبرى لتعزيز انتشارها الجغرافي للوصول إلى كافة شرائح المجتمع وتفعيل مبادرات الشمول المالي.

بنك ABC مصر يحصل على جائزة J.P. Morgan Elite Quality Award لعام 2025

تماشياً مع استراتيجيته في تقديم تجربة متميزة لعملائه حصل بنك ABC مصر على جائزة ***J.P. Morgan Elite Quality Award*** المرموقة، وذلك تقديرًا لأدائه الاستثنائي في مجال المعالجة الآلية الكاملة للمدفوعات الدولية (Straight-Through Processing – STP). وتُعد جائزة J.P. Morgan Elite Quality Recognition Award جائزة سنوية عالمية تمنحها مؤسسة J.P. Morgan للمؤسسات المالية التي تحقق مستويات متميزة من الكفاءة التشغيلية والدقة في معالجة المدفوعات الدولية، بما في ذلك مدفوعات الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية الأخرى، وفقًا لأعلى المعايير العالمية.

وتمثل هذه الجائزة معيارًا رئيسيًا في القطاع المصرفي لقياس كفاءة البنوك ومستوى توحيد العمليات في مجال المدفوعات العالمية، حيث تُمنح للمؤسسات التي تستوفي معايير J.P. Morgan الصارمة المتعلقة بدقة المعالجة، مما يسهم في تسريع تنفيذ العمليات، والحد من الأخطاء، وخفض التكاليف التشغيلية، وتحقيق قيمة مضافة للعملاء.

ويُمنح تصنيف "Elite" للمؤسسات التي تحقق نسبًا مرتفعة من المعالجة الآلية الكاملة دون تدخل يدوي لمختلف أنواع الرسائل، حيث حقق بنك ABC مصر معدل استثنائي بنسبة ٩٩,٦٨٪، في دقة المدفوعات STP MT103 مؤكدًا التزامه بتطبيق أفضل الممارسات التشغيلية العالمية.

وبهذه المناسبة، صرّح عمرو ثروت ابو العلا العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك ABC مصر قائلًا: «يعكس هذا الإنجاز التزام بنك ABC مصر الراسخ بالتميّز التشغيلي وتقديم خدمات مصرفية تعتمد أعلى معايير الجودة والدقة. إن تحقيق هذا المستوى المتقدم من المعالجة الآلية للمدفوعات الدولية هو نتيجة للاستثمار المستمر في تطوير البنية التحتية التقنية، ورفع كفاءة فرق العمل، والتركيز الدائم على تحسين تجربة عملائنا وتعزيز ثقتهم."

ويؤكد هذا التكريم التزام بنك ABC مصر بالحفاظ على مستويات عالية من الأداء والكفاءة التشغيلية، كما يعزز مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة قادرة على تقديم حلول مالية موثوقة ومتطورة تلبي متطلبات الأسواق العالمية وتواكب تطورات الصناعة المصرفية.

٨ أسباب جعلت المصرف المتحد يتصدر مؤشر بيزنس نيوز ٢٠٢٥ السنوي في مجال المسئولية المجتمعية

تصدر المصرف المتحد مؤشرات بيزنس نيوز ***2025*** السنوي لأعمال المسئولية المجتمعية والالتزام بأهداف التنمية المستدامة والدعم المجتمعي. وذلك من حيث معدل الانفاق السنوي على أعمال التنمية المجتمعية.

ويستند مؤشر بيزنس نيوز السنوي على قياس مدي التزام المؤسسات المصرفية بخدمات تطوير وتنمية المجتمع.

وكذلك قياس حجم الانشطة المؤسسية والمبادرات القومية التي شارك فيها المصرف المتحد على مدار الأعوام الماضية والتي تهدف إلى تحسين جودة الحياة وتحقيق الشفافية وتعزيز الشراكات المجتمعية

وأشار طارق فايد – الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب – أن المسئولية المجتمعية في المصرف المتحد تتميز برؤية استراتيجية تربط بين الشمول المالي، والتمكين الاقتصادي، والتنمية المستدامة، بما يحقق أثر حقيقي ومستدام في المجتمع المصري.

حيث تتميز ممارساته بـ ٨ مزايا جوهرية جعلت دوره يتجاوز حدود العمل المصرفي إلى كونه شريك حقيقي في أعمال التنمية المستدامة، وسببا في تصدره مؤشرات بيزنس نيوز ٢٠٢٥ السنوي في مجال المسئولية المجتمعية وهم :

أولا : تبني رؤية تنموية واضحة - فالمسئولية المجتمعية تعد جزء أصيل من استراتيجية المصرف المتحد. والتي يدمج فيها البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي ضمن أنشطته التنموية بما يتماشى مع التوجهات الوطنية للدولة والبنك المركزي المصري.

ثانيا : ربط المسئولية المجتمعية بالاحتياج الحقيقي للمجتمع - حيث يحرص المصرف المتحد على توجيه مبادراته إلى عدة قضايا تنموية ملحة منها : التعليم وبناء القدرات - الصحة ودعم الفئات الأكثر احتياجا والمرأة. وهذا ما يجعل الأثر ملموسا على أرض الواقع وأكثر استدامة.

ثالثا : الانتقال من مرحلة الدعم إلى التمكين – فأنشطة المسئولية المجتمعية بالمصرف المتحد تعمل على تحويل مفهوم الدعم إلى تمكين طويل الأجل، سواء من خلال: دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وريادة الاعمال. وأيضا برامج الشمول المالي والتدريب والتأهيل لسوق العمل خاصة للفئات الاكثر احتياجا.

رابعا : التكامل بين الدور المالي والدور المجتمعي – حيث نجح المصرف المتحد في توظيف ادواته المصرفية وخبراته المالية لخدمة المجتمع، وليس الاكتفاء بالتبرعات، بما يعزز ثقافة الاستدامة والمسئولية والتمكين الاقتصادي والاجتماعي.

خامسا : عقد شراكات مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني – حيث يتشارك المصرف المتحد مع الجهات الحكومية، والمؤسسات الأهلية، وكذا المشاركة في عدد من المبادرات الوطنية، مما ضاعف من تأثير هذه المبادرات على صعيد الصحة والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والشمول المالي.

سادسا : الالتزام بالحوكمة والشفافية – حرص المصرف المتحد على وضع معايير داخلية واضحة لاختيار المبادرات التي يشارك فيها، وكذا آليات متابعة وقياس الأثر المجتمعي، مما عزز من مصداقية المصرف المتحد وثقة المجتمع في جهوده.

سابعا : بناء ثقافة داخلية للمسئولية المجتمعية – حيث استطاع المصرف المتحد أن ينسج ثقافة المسئولية المجتمعية كجزء من القيم المؤسسية لفريق العمل. وذلك من خلال المشاركة والتطوع والوعي بدور المؤسسة في المجتمع.

ثامنا : توافق المبادرات مع أهداف التنمية المستدامة – فالمصرف المتحد يحرص دائما على أن تكون برامج المسئولية المجتمعية متسقة مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، مما يعزز من مكانته كمؤسسة مالية واعية بدورها المحلي والدولي.

وفقا لصندوق الاسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري عن شهر نوفمبر ٢٠٢٥

المصرف المتحد سابع أكبر محفظة تمويل عقاري لاسكان محدودي الدخل

طارق فايد : التمويل العقاري أحد آليات الدولة والبنك المركزي المصري لتوسيع التمكين الاجتماعي والقضاء علي العشوائيات.

صعد المصرف المتحد لسابع أكبر بنك يقدم خدمات التمويل العقاري وفقا لمبادرة اسكان محدودي الدخل بقيمة تمويلية بلغت ***2,459*** مليار جنيه.

وذلك وفقا للبيانات الصادرة عن صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري ، بنهاية شهر نوفمبر ***2025***.

وبذلك يكون المصرف المتحد قد استحوذ على ٢,٨٪ من إجمالي حجم التمويلات الموجهة للتمويل العقاري لاسكان محدودي ومتوسطي الدخل بعدد عملاء بلغ ٣٣,٨٩ الف عميل.

وتعكس البيانات الصادرة عن صندوق الاسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري في نهاية شهر نوفمبر ٢٠٢٥ الدور الهام الذي يلعبه المصرف المتحد في تعزيز القطاع العقاري وتوفير فرص الإسكان للمواطنين من محدودي ومتوسطي الدخل بمختلف أنحاء الجمهورية.

قال طارق فايد – الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب - أن التوسع في خدمات التمويل العقاري لاسكان محدودي ومتوسطي الدخل يعد أحد آليات الدولة والبنك المركزي المصري لتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على العشوائيات وتعزيز آليات الشمول المالي وتمكين الفئات الأكثر احتياجا.

وذلك من خلال تحريك السوق لتوفير وحدات مدعومة لمتوسطي ومحدودي الدخل بمحافظات الجمهورية وخاصة محافظات الصعيد والمدن الجديدة. مما له من اثر كبير في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

وأضاف أن منظومة حلول خدمات التمويل العقاري تحظي باهتمام كبير في ادارة المصرف المتحد. فالمصرف يقدم خدماته على مستوي ١٦ محافظة و١٢ مدينة جديدة على مستوي مصر، وذلك من خلال التحسين المستمر لنوعية الخدمات المقدمة للعملاء من حيث السرعة والكفاءة مستندين علي تطبيقات التحول الرقمي.

يذكر أن المصرف المتحد يقدم خدماته للتمويل العقاري من خلال ٦٨ فرع منتشرين بجميع أنحاء الجمهورية. كما تمكن المصرف المتحد من خلال الفترة الماضية من اطلاق حزمة من الحلول التمويلية المتطورة والمدعومة بالرقمنة للارتقاء بتجربة العملاء وتسريع عملية الحصول علي التمويل تتضمن المحفظة الرقمية والموبيل البنكي والانترنت البنكي بغرض التسهيل على العملاء وتوفير الوقت والجهد حتي يتمكنوا من سداد التزاماتهم في موعيدها.

وتأتي برامج التمويل العقاري المتميزة للمصرف المتحد في ٩ من محافظات الصعيد وهم : الجيزة - الفيوم – بني سويف – المنيا – أسيوط – سوهاج – قنا – الاقصر – أسوان. كما يقدم خدمات التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل في ٤ محافظات بمنطقة القناة وهم : بورسعيد – السويس – الاسماعيلية والبحر الاحمر. فضلا عن ١٢ مدن بالمجتمعات العمرانية الجديدة هم : ٦ اكتوبر – العاشر من رمضان – العبور – الشروق – بدر – برج العرب – النوبارية – دمياط الجديدة ومدينة العلمين الجديدة - الشيخ زايد – السادات - ١٥ مايو . كذلك ٧ محافظات بمنطقة الوجه البحري والدلتا وهم : المنوفية – الغربية – البحيرة – كفر الشيخ – الشرقية – الدقهلية – القاهرة.

ومن الجدير بالذكر ان المصرف المتحد قد وقع مع صندوق الاسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري بقيمة ٥ مليار جنيه لدعم محدودي ومتوسطي الدخل بحزم محتلفة من حلول التمويل العقاري الميسرة. وذلك بما يتماشي مع مبادرات الدولة والبنك المركزي المصري.

للتعرف على التجربة المصرية الرائدة في مجال استمرارية الأعمال

البنك المركزي المصري يستضيف وفدًا من خبراء التخطيط والإدارة ببنك تنزانيا

استقبل البنك المركزي المصري وفدًا من بنك تنزانيا للاطلاع على أفضل الممارسات المتبعة وذلك ضمن برنامج تبادل الخبرات في مجال استمرارية الأعمال في إطار الحرص على تعزيز التعاون المستمر مع البنوك المركزية الإفريقية.

ضم الوفد التنزاني مجموعة من الخبراء في مجال التخطيط والإدارة، واستمرت زيارته لمدة ٥ أيام، اطلع خلالها على التجربة المصرية الرائدة في مجال استمرارية الأعمال، وأثرها في استقرار واستدامة العمل المصرفي والقدرة على مواجهة الأزمات بكفاءة وفعالية.

ومن جانبها، أكدت الدكتورة نجلاء نزهي – مستشار المحافظ للشؤون الإفريقية – أن «استقبال وفد بنك تنزانيا يأتي في إطار حرص البنك المركزي المصري على تعزيز برامج تبادل الخبرات مع البنوك المركزية الإفريقية، خاصة في المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية مثل استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات، موضحة أن برنامج تبادل الخبرات أتاح للوفد الاطلاع على أفضل الممارسات المعمول بها داخل البنك المركزي المصري، بما يسهم في دعم القدرات المؤسسية وتعزيز التعاون الفني بين الجانبين"

وأعرب شهاب سليم – وكيل المحافظ المساعد لقطاع المخاطر المركزية عن ترحيبه بزيارة الوفد التنزاني، مشيرًا إلى أن حصول البنك المركزي المصري على شهادة ISO 22301 يعكس المستوى المتميز للبنك في تطبيق أعلى معايير استمرارية الأعمال وقدرته على التصدي للأزمات والاستجابة بشكل سريع وفعال في حالات الطوارئ، مؤكدًا استعداد البنك المركزي المصري لتقديم خبراته في مجال استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر للمتخصصين من البنوك المركزية الإفريقية.

تضمنت الزيارة جولة ميدانية في مقر استمرارية العمل البديل تم خلالها التعرف على الأنظمة المطبقة، كما شارك الوفد التنزاني في جلسات نقاشية، تخللتها عروض تقديمية، وشرح التحديات التي تواجه المؤسسات وكيفية التغلب عليها من خلال استمرارية الأعمال، بجانب التعرف على أساليب تطوير قدرات استمرارية الأعمال وضمان الجاهزية لمواجهة أي تحديات أو اضطرابات محتملة في نطاق العمل، وعرض لأهمية دعم الإدارة العليا ودورها المحوري في نجاح برنامج استمرارية الأعمال.

وتمثل زيارة وفد تنزانيا استمرارًا لزيارات الوفود المتخصصة من البنوك المركزية الإفريقية للبنك المركزي المصري، لتعزيز التعاون المشترك والاستفادة من الخبرة المصرية المتميزة في العديد من المجالات ذات الصلة بتخصصات البنوك المركزية، مثل الأمن السيبراني ونظم الدفع والرقابة على البنوك، وغيرها.

لأول مرة.. التمويلات الممنوحة من جهات التمويل الخاضعة لإشراف هيئة الرقابة المالية تتخطى حاجز التريليون جنيه

أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية، ارتفاع الأنشطة التمويلية الخاضعة لإشراف الهيئة لتحقق قفزة نوعية خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٥، حيث بلغ إجمالي التمويلات الممنوحة نحو الـ ١,١ تريليون جنيه، محققا نموًا بنسبة ٥٤,٦٪ مقارنة بذات الفترة من عام ٢٠٢٤.

وذكر بيان من الهيئة أن الأنشطة التمويلية الخاضعة لإشراف الهيئة سجلت نموًا ملحوظًا بنسبة ٨٢,٥٪ في إجمالي التمويلات منذ تولي الدكتور محمد فريد رئاسة مجلس إدارة الهيئة في أغسطس ٢٠٢٢، إذ ارتفعت من ٥٨٤ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢ إلى ١,١ تريليون جنيه خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٥.

وتوزعت التمويلات الممنوحة خلال الفترة على النحو التالي، حيث بلغ قيمة إصدارات الأسهم ٥٥٣,٤ مليار جنيه، بنمو قدره ٤١,٦٪، وبلغ إجمالي عقود نشاط التأجير التمويلي ١٣٩,٩ مليار جنيه بمعدل نمو ٥٨,٢٪، وبلغ إجمالي قيمة الأوراق المخصمة ١٠٢ مليار جنيه بنمو ٨٢,٤٪، وبلغت قيمة تمويلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ٨٥,٩ مليار جنيه بمعدل نمو ١١,٩%.

كما بلغ إجمالي حجم إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم ٧٧,٢ مليار جنيه، بنسبه بنمو ١٤٥,٨٪، وبلغ تمويلات نشاط التمويل الاستهلاكي ٧٤,٩ مليار جنيه بارتفاع بنسبة ٥٨٪، وارتفع حجم تمويلات نشاط التمويل العقاري إلى ٣٢,٥ مليار جنيه بنمو ٥٥,٥%

وعلى صعيد آخر، أحرزت الضمانات المنقولة قفزة نوعية خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٥، إذ سجلت قيمة الإشهارات على الأصول المنقولة في السجل نحو ٤ تريليونات جنيه بنسبة نمو ٣٩,٨٪ مقارنة بذات الفترة من عام ٢٠٢٤.

كما ارتفعت قيمة أرصدة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بنهاية أكتوبر ٢٠٢٥ لتصل إلى ٩٣,٨ مليار جنيه بنمو ٢٧,١٪ مقارنة بذات الفترة في ٢٠٢٤.

وتعكس هذه المؤشرات متانة واستدامة نمو الأنشطة المالية غير المصرفية، ودور الإطار الرقاب

الحصاد
الرؤية الفائقة أمام عينيك
● السنة السابعة عشر ● الاحد 28 ديسمبر 2025 ● العدد 823

تحويلات المصريين العاملين بالخارج تسجل ٣٣,٩ مليار دولار خلال ١٠ أشهر من ٢٠٢٥

أعلن البنك المركزي المصري، زيادة تحويلات المصريين العاملين في الخارج خلال العشر شهور الأولى للعام الجاري ٢٠٢٥.
وأصدر البنك المركزي بيانا رسميا حصل «الحصاد» على نسخة منه، قال من خلاله: حققت تحويلات المصريين العاملين بالخارج تدفقات قياسية خلال الشهور العشر الأولى من العام الحالي ٢٠٢٥ (الفترة يناير/أكتوبر ٢٠٢٥) لتسجل نحو ٣٣,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٢٣,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق).
وأوضح البيان أنه على المستوى الشهري، ارتفعت التحويلات خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٥ بمعدل ٢٦,٢٪ لتسجل نحو ٣,٧ مليار دولار (مقابل نحو ٢,٩ مليار دولار خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٤).

بمحافظة بني سويف

مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع وبنك الطعام المصري يوقعان بروتوكول تعاون لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع «هنوصل ليها ونقويها"

وقّعت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بروتوكول تعاون جديد مع جمعية بنك الطعام المصري لإطلاق المرحلة الثانية من مشروع «هنوصل ليها ونقويها» بمحافظة بني سويف في إطار التزام مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بدعم جهود التمكين الاقتصادي وتعزيز جودة حياة المواطنين،

وذلك بحضور عصام الوكيل – رئيس مجلس أمناء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع ورئيس مجلس إدارة بنك مصر-غير التنفيذي، والدكتور على الصعيدي – نائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع، و محسن سرحان – الرئيس التنفيذي لجمعية بنك الطعام المصري، ولفيف من قيادات الجهات المشاركة.
هذا ويستهدف البروتوكول تمكين المرأة الريفية ورفع مستوى الدخل لـ ٥٠٠أسرة من الأسر الأكثر احتياجًا، من خلال توفير مستلزمات متكاملة لمشروع تربية الدواجن تشمل: بطاريات تربية وكتاكيت محصنة من مصادر موثوقة، إلى جانب الأعلاف والأدوية البيطرية، فضلًا عن تقديم متابعة فنية وبيطرية دورية لضمان جودة الإنتاج واستدامته، كما سيتم دعم السيدات في تسويق المنتجات عبر قنوات متعددة بما يضمن تحقيق عائد مستقر ونمو اقتصادي مستدام.
وتمثل هذه المرحلة امتدادًا للنجاح الذي حققه المشروع في مرحلته الأولى بمحافظة المنيا، حيث ساهم في دعم ٣٠٠ مزارع لزراعة ١٠٠٠ فدان فول صويا وذرة صفراء، وتزويد ٧٩ مزارعًا بالآلات الزراعية الصغيرة، إضافة إلى تمكين ٢٠٠ سيدة من مربيات الدواجن المنزلية، ما نتج عنه إنتاج أكثر من ٦٠ ألف طائر وتحسن واضح في مستويات المعيشة.
هذا وقد أعرب عصام الوكيل عن تقديره لاستمرار التعاون قائلًا، « نعتز باستمرار هذه الشراكة الاستراتيجية التي تعكس التزام مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بدعم جهود التمكين الاقتصادي للفئات الأكثر احتياجًا، وبخاصة المرأة الريفية التي تمثل عنصرًا محوريًا في بناء المجتمع. إن الاستثمار في قدرات السيدات ليس مجرد دعم اجتماعي، بل هو رافعة حقيقية للتنمية المستدامة؛ فهو يسهم في تعزيز استقلاليتهن الاقتصادية، ورفع مستوى معيشة أسرهن، ودعم الاقتصاد المحلي بصورة مباشرة.
ونؤمن أن المرحلة الثانية من مشروع "هنوصل ليها ونقويها" ستحدث أثرًا أكبر في تمكين السيدات وتحسين جودة حياتهن، باعتبارها خطوة جديدة تعكس رؤيتنا لبناء مجتمع أكثر مرونة وقدرة على تحقيق التنمية الشاملة."
بنك الطعام المصري: الشراكة سر أهمية المرأة الريفية وفرص اقتصادية
كما صرح محسن سرحان، الرئيس التنفيذي لبنك الطعام المصري على « أن الشراكة تجسد إيمان الطرفين بأهمية تمكين المرأة الريفية وإتاحة فرص اقتصادية حقيقية لتحسين مستوى معيشتها ودعم أسرتها، مؤكدًا حرص بنك الطعام المصري على تطوير برامج مبتكرة وتعزيز التعاون مع الشركاء لضمان تحقيق أثر تنموي ملموس في المجتمعات الأكثر احتياجًا. "
وفي هذا السياق، أكد الدكتور على الصعيدي – نائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع، أن « مشاركة المؤسسة في المرحلة الثانية من مشروع «هنوصل ليها ونقويها»، يأتي استكمالا لنهج المؤسسة في تبني برامج تنموية متكاملة تستهدف إحداث تغيير حقيقي ومستدام في حياة الأسر الأكثر احتياجًا، من خلال تمكينهم اقتصاديا. ونحرص على أن تقوم مشروعاتنا على أسس اقتصادية قابلة للاستمرار، مدعومة بالتدريب والمتابعة الفنية والتسويقية، بما يضمن تحقيق دخل مستقر وتحسين مستوى المعيشة على المدى الطويل.
ونثمّن شراكتنا مع بنك الطعام المصري، التي تمثل نموذجًا ناجحًا للتكامل بين مؤسسات المجتمع المدني، ونتطلع إلى تعظيم الأثر الإيجابي لهذا المشروع بمحافظة بني سويف، بما يسهم في دعم المرأة الريفية وتعزيز دورها كشريك فاعل في التنمية."

لتجهيز جناح الحضانات والرعاية المركزة والعمليات..

مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع تدعم مستشفيات جامعتي سوهاج وطنطا بمبلغ ٧٥,٥ مليون جنيه

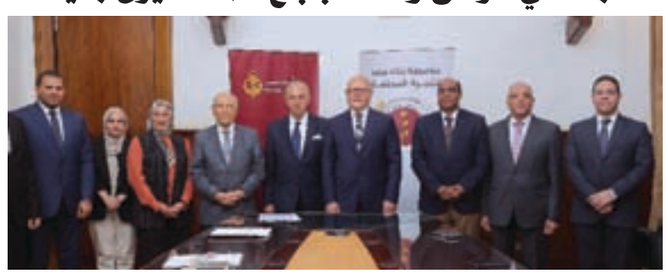

إنطلاقا من حرص مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع على تطوير القطاع الطبي بمختلف محافظات جمهورية مصر العربية، للمساهمة في تقديم خدمة طبية متكاملة ومتطورة بالمستشفيات الجامعية والحكومية والتي بدورها تقدم الخدمات الطبية لأكبر عدد من المواطنين.
قامت المؤسسة بتوقيع مذكرتي تفاهم مع جامعتي سوهاج وطنطا بقيمة ٧٥,٥ مليون جنيه استجابة للحاجة الملحة لتطوير الخدمات الطبية والجراحية بتلك المستشفيات التي تستقبل آلاف المرضى سنويًا من محافظات الصعيد والدلتا.
حيث قام عصام الوكيل «رئيس مجلس أمناء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع ورئيس مجلس إدارة بنك مصر غير التنفيذي» بتوقيع مذكرتي التفاهم مع كلا من الدكتور حسان حمدي عبدالرحمن نعمان - رئيس جامعة سوهاج، و الدكتور محمد حسين محمود – رئيس جامعة طنطا الذي قام بتفويض الدكتور محمد سيد حنتيرة - عميد كلية الطب ورئيس مجلس إدارة المستشفيات الجامعية بجامعة طنطا، وقد حضر التوقيع الأستاذ الدكتور علي الصعيدي نائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع ولفيف متميز من قيادات مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع والجامعتين.
وبموجب مذكرة التفاهم مع جامعة سوهاج ، تقدم مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع دعما بمبلغ ٤٨,٥ مليون جنيها لتجهيز جناح الحضانات والرعاية المركزة بمستشفى الأطفال الجامعي الجديد بالجامع.
كما تقدم المؤسسة بموجب مذكرة التفاهم مع جامعة طنطا مبلغ ١٥ مليون جنيه لاستكمال احتياجات تجهيز جناح الرعاية المركزة بنحو ١٥ غرفة رعاية مركزة بمستشفيات جامعة طنطا التعليمي العالمي، و مبلغ ١٢ مليون جنيه لاستكمال تطوير جناح الرعاية المركزة والعمليات بتجهيز عدد ١٠ سرير عناية مركزة وعدد ٣ غرف عمليات بمستشفى الجراحات الجديدة بجامعة طنطا، بما يساهم في رفع كفاءة القطاع الصحي بسوهاج وطنطا، ويعزز من سرعة تقديم الرعاية الصحية للمرضى.

مؤسسة بنك مصر والمسؤولية المجتمعية

وفي هذا الإطار، اكد عصام الوكيل – رئيس مجلس أمناء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع ورئيس مجلس إدارة بنك مصر غير التنفيذي – على الدور الريادي الذي تقوم به المؤسسة في مجال المسؤولية المجتمعية، ولا سيما في دعم المنظومة الصحية من خلال مساندة المستشفيات الجامعية بجامعتي طنطا وسوهاج، بما يعزز من جودة الرعاية الصحية المقدمة للمواطنين.
وأعرب عن بالغ اعتزازه بالشراكة مع الجامعتين، والتي تمثل نموذجًا واضحًا للتعاون المشترك في دعم القطاع الصحي، مشيرًا إلى استمرار المؤسسة في تنفيذ مشروعات صحية تسهم بفاعلية في تطوير المجتمع والارتقاء بالقطاع الطبي.
وأكد جاهزية مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع الكاملة لدعم وتطوير الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين بكافة الوسائل المتاحة.
وأشاد حسان النعماني «رئيس جامعة سوهاج» بالدور الريادي الذي تقوم به مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع مشيرا «إلى الإسهامات السابقة للمؤسسة في دعم العديد من الوحدات بمستشفيات جامعة سوهاج؛ وهي (قسم الحالات الحرجة للأطفال، ووحدة الكلى الصناعي، وحدة الرعاية المركزة، وحدة الكبد والجهاز الهضمي).

مبادرة بيئية من البنك الأهلي المصري لحماية الشواطئ والشعاب المرجانية

أطلق البنك الأهلي المصري مبادرة بيئية جديدة بالتعاون مع مؤسسة «جيبر تك»، وبمشاركة مجموعة من العاملين المتطوعين بالبنك، وذلك بجزيرة محاويش.
وأستهدفت المبادرة تنظيف الشاطئ من المخلفات والنفايات البلاستيكية، ضمن إطار منظومة متكاملة يعتمدها البنك للحفاظ على الشعاب المرجانية والبنية التحتية للجزيرة.
وتجسد هذه الخطوة روح العمل التطوعي والتكافل بين العاملين، كما تعكس التزام البنك الأهلي المصري بمسؤوليته المجتمعية والبيئية، وحرصه على دعم مبادرات الاستدامة وصون الموارد الطبيعية، بما يسهم في حماية البيئة البحرية وتعزيز مسارات التنمية المستدامة.

البنك الأهلي المصري يشارك أطفال مستشفى ٥٧٣٥٧ احتفالات العام الجديد

شارك البنك الأهلي المصري أطفال مستشفى ٥٧٣٥٧ احتفالات العام الجديد، وذلك في إطار حرصه على دعم المبادرات المجتمعية ونشر قيم التكافل والإنسانية.
وجاءت المشاركة بحضور عدد من العاملين بالبنك، الذين قاموا بتوزيع الهدايا على الأطفال، في أجواء مليئة بالفرحة والبهجة.
وشهدت الفعالية حضور دينا أبو طالب، رئيس قطاع التسويق والتنمية المجتمعية، ومحمد عوارة، مدير التنمية المجتمعية بالبنك الأهلي المصري، إلى جانب فريق عمل التنمية المجتمعية، حيث حرصوا على مشاركة الأطفال لحظات الاحتفال وإدخال السعادة إلى قلوبهم.
وسادت أجواء من الألفة والإنسانية بين العاملين بالبنك وفريق المستشفى والأطفال المرضى، في لفتة تعكس روح العطاء والمسؤولية المجتمعية للبنك الأهلي المصري مع بداية عام جديد.

خبراء يرصدون توجهات السيولة النقدية بعد عودة «المركزي» لسياسة التيسير النقدي وخفض الفائدة في آخر اجتماعات ٢٠٢٥

توقعات بانخفاض التضخم في 2026 ليقترب من مستهدف البنك المركزي المصري بحلول الربع الرابع من عام 2026

اقتصاديون يتوقعون بأن تستمر وتيرة خفض الفائدة

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري – يوم الخميس الماضي- خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 100 نقطة أساس إلى 20% و21% و20.5%، على الترتيب، كما قررت خفض سعر الائتمان والخصم بواقع 100 نقطة أساس ليصل إلى 20.5% .
و بذلك يعود البنك المركزي المصري إلي سياسة التيسير النقدي التي بداها خلال العام الحالي حيث قرر خفض أسعار الفائدة بمعدل 7.25% منذ بداية العام الجاري، على مدار 5 اجتماعات، في إطار تحوله من التشديد للتيسير النقدي، الخفض الأول في أبريل بمعدل 2.25%، ثم 1% في مايو، و2% خلال اجتماع أغسطس، و1% في أكتوبر الماضي،
وقال البنك المركزي المصري، في بيان له إن القرار يأتي انعكاسا لتقييم لجنة السياسة النقدية لآخر تطورات التضخم وتوقعاته منذ اجتماعها السابق.
وأضاف البيان – الذي حصلت الحصاد علي نسخة منه- بأن النمو الاقتصادي العالمي واصل تعافيه النسبي، وإن كانت الآفاق لا تزال متأثرة بحالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية واستمرار التوترات الجيوسياسية وتباطؤ نمو الطلب العالمي.
وتابع البيان: «بالنسبة لديناميكيات التضخم، فقد ظلت مستقرة إلى حد كبير، مع استمرار البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة والناشئة اتباع نهج حذر من خلال التيسير التدريجي لسياساتها النقدية، وعلى صعيد أسواق السلع الأساسية، سجلت أسعار النفط تراجعا في ظل تجاوز المعروض العالمي مستويات الطلب، في حين شهدت أسعار السلع الزراعية اتجاهات متباينة، ومع ذلك، لا تزال التوقعات عُرضة للمخاطر، لا سيما في ظل الاضطرابات المحتملة في سلاسل التوريد وإمكانية تصاعد التوترات الجيوسياسية" .
وأوضح البيان أنه على الجانب المحلي، تشير تقديرات البنك المركزي المصري للربع الرابع من عام 2025 إلى تسجيل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي 5% مقابل 5.3% خلال الربع السابق.
وجاء النمو في الربع الثالث من عام 2025 مدفوعا أساسا بالمساهمات الموجبة من قطاعات الصناعات التحويلية غير البترولية والتجارة والاتصالات.
وأشار البيان إلى أنه على الرغم من استمرار النمو، فإن المسار الحالي للناتج المحلي سيواصل دعمه للانخفاض المتوقع في التضخم على المدى القصير، إذ من المنتظر أن تظل الضغوط التضخمية محدودة من جانب الطلب في إطار السياسة النقدية الحالية.
وفيما يتعلق بتطورات التضخم، عاود المعدل السنوي للتضخم العام مساره النزولي مسجلا 12.3% في نوفمبر 2025، وذلك على الرغم من الزيادة الأخيرة في أسعار الوقود.
ويُعزى هذا التراجع بالأساس إلى الانخفاض الحاد في المعدل السنوي لتضخم السلع الغذائية مسجلا 0.7%، وهو أدنى معدل له منذ أكثر من أربع سنوات، بينما بلغ المعدل السنوي للتضخم الأساسي 12.5% وهو ما يرجع بالأساس إلى ارتفاع أسعار السلع غير الغذائية، وخاصة الخدمات.
وعلى صعيد التطورات الشهرية، سجل كل من معدل التضخم العام والأساسي 0.3% و0.8% على التوالي خلال نوفمبر 2025، وبوجه عام، يشير اعتدال التطورات الشهرية الأخيرة مقارنة بنمطها الموسمي المعتاد إلى تحسن توقعات التضخم والتلاشي التدريجي لآثار الصدمات السابقة.
وفي ضوء هذه المستجدات، تشير توقعات البنك المركزي المصري إلى أن المعدل السنوي للتضخم العام سيستقر قرب مستوياته الحالية في الربع الرابع من عام 2025 مسجلاً حوالي 14% في المتوسط خلال عام 2025 مقابل 28.3% في العام الماضي.
وبالنسبة لعام 2026، من المتوقع أن ينخفض التضخم ليقترب من مستهدف البنك المركزي المصري بحلول الربع الرابع من عام 2026، وإن كانت وتيرة التراجع لا تزال متأثرة نسبيا ببطء انحسار تضخم السلع غير الغذائية، وتأثير إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة، علاوة على ذلك، لا تزال التوترات الجيوسياسية على المستوى العالمي تشكل مخاطر صعودية على توقعات التضخم.
وقال البيان إنه في ضوء ما تقدم، ارتأت لجنة السياسة النقدية أن خفض أسعار العائد الأساسية للبنك المركزي بواقع 100 نقطة أساس يعد مناسبا للحفاظ على سياسة نقدية من شأنها ترسيخ التوقعات ودعم المسار النزولي للتضخم.
وأوضح البيان أن اللجنة ستستمر في تقييم قراراتها بشأن وتيرة التيسير النقدي بناء على التوقعات والمخاطر المحيطة بها وما يستجد من بيانات، كما ستواصل متابعة التطورات الاقتصادية والمالية عن كثب وتقييم آثارها المحتملة، ولن تتردد في استخدام الأدوات المتاحة لديها لتحقيق استقرار الأسعار من خلال توجيه التضخم نحو مستهدفه البالغ 7% (± 2 نقطة مئوية) في الربع الرابع من عام 2026، في المتوسط

ظروف دولية

من جانبه قال عضو الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع، محمد أنيس، إن السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في الإدارة الحالية لا تلجأ إلى المفاجآت، حيث يوجد تمهيد للسوق والتماشي مع توقعاته حول مسار أسعار الفائدة.
وأضاف أنيس، في تصريحات له أنه منذ نحو عام توقعنا خفض الفائدة المصرية بنحو 7% خلال عام 2025، وقبل اجتماع الخميس الماضي تم خفض سعر الفائدة بواقع 6.25% .
وأشار إلى أن تأجيل رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء بعد التفاوض مع صندوق النقد الدولي أدى إلى تجنب ارتفاع معدل التضخم في مصر إلى نحو 16% إلى 18% مقارنة بنسبة 12% التي يسجلها حاليا.
وقال أنيس إن الظروف الدولية الحالية ساهمت في تجنب رفع الدعم عن المحروقات، خاصة مع تراجع سعر النفط في الأسواق العالمية ما أدى إلى تقليل هامش الدعم الموجود في الموازنة العامة المصرية.
وأضاف أنه من المتوقع أن تستمر وتيرة خفض الفائدة في مصر خلال العام المقبل، حيث يمكن أن يتم خفض الفائدة بنسبة من 5% إلى 6% إضافية.
و قال الدكتور محمد عبد الباسط الخبير المالي، إنه بعد قرار البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة بنسبة 1%، تدخل أسواق المال مرحلة جديدة تتميز بإعادة تقييم الأصول وتغيير أولويات المستثمرين، مع توقعات بتأثيرات متفاوتة على البورصة والقطاع المصرفي والأنشطة الاستثمارية المختلفة.
وتابع: يحفز خفض الفائدة الأسواق بشكل كبير، حيث يقلل من جاذبية الادخار التقليدي ويشجع على توجيه السيولة نحو الاستثمار وعلى المدى القريب، يُتوقع حدوث تحركات إيجابية في الأصول المرتبطة بالنمو، وخاصة الأسهم. كما سيؤدي ذلك إلى انخفاض نسبي في تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقد.
وأوضح عبد الباسط أن هذا القرار يعتبر دعمًا مباشرًا لسوق الأسهم، حيث يتجه بعض المدخرين إلى البورصة بحثًا عن عوائد أعلى، وتتحسن تقييمات الأسهم نتيجة لانخفاض معدل الخصم.
كما تزداد السيولة المتداولة، خصوصًا في أسهم القطاعات الإنتاجية والعقارية والخدمية.
وأشار إلى أنه على الرغم من انخفاض العائد على أدوات الدين والودائع، إلا أن تأثير ذلك على البنوك ليس سلبيًا بالكامل، حيث يمثل ضغطًا مؤقتًا على هوامش الربحية من الفائدة ومن المتوقع في المقابل أن يشهد الإقراض وتمويل المشاريع نشاطا أكبر.
وأوضح أنه مع تراجع عائد الودائع، تتوجه الأنظار إلى عدد من البدائل وبينها سوق الأسهم، وخاصة الشركات التي تقدم توزيعات نقدية منتظمة ، كما تتجه إلى العقارات، كوسيلة لحفظ القيمة والتحوط من التضخم ، والى الذهب، كملاذ آمن في ظل التحديات الجيوسياسية والاقتصادية ، و الصناديق الاستثمارية المتوازنة، المناسبة للمستثمرين ذوي المخاطر المتوسطة.
ولفت إلى أنه يمكن أن يؤدي خفض الفائدة إلى: تعزيز الطلب على القروض الاستهلاكية وقروض الشركات ، وكذلك تشجيع التوسع الاستثماري للمشاريع القائمة ، إلى جانب دعم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.
وأضاف عبد الباسط أنه على الرغم من جميع الإيجابيات، هناك مجموعة من المخاطر التي يجب أخذها بعين الاعتبار، أبرزها: التوجه غير المدروس نحو المخاطرة في بعض الأدوات الاستثمارية، إمكانية عودة الضغوط التضخمية إذا لم يتوازن النمو مع الإنتاج، وتأثر المستثمرين قصيري الأجل بتقلبات السوق.
ومن جانبه، قال الدكتور أحمد معطي، خبير أسواق المال: اتخذ البنك المركزي المصري قرارًا بخفض سعر الفائدة بنسبة 1%، أي 100 نقطة أساس، وأشار إلى أن هذا التراجع يأتي في إطار انخفاض معدل التضخم السنوي الذي سجل 12.3% في نوفمبر الماضي، البنك المركزي يرى أن هذا الانخفاض في التضخم يعود بشكل كبير إلى تراجع أسعار السلع الغذائية بنسبة 0.7%، على الرغم من ارتفاع أسعار الوقود لكن الانخفاض الكبير في أسعار السلع الغذائية عوض عن زيادة أسعار الوقود.
وأوضح أنه بالتالي فإن معدل التضخم في مصر لم يرتفع كثيرًا وسجل 12.3%، وفي نفس الوقت، يتوقع البنك المركزي أن يصل إلى مستهدفاته من التضخم، والتي تبلغ 7% مع هامش زائد أو ناقص 2%، بحلول الربع الرابع من عام 2026. ومن المتوقع أيضا أن يشهد العام المقبل مزيدًا من التراجعات في سعر الفائدة، وهو ما أشار إليه البنك المركزي كأحد الأسباب وراء خفض الفائدة اليوم، مما يعكس التزامه بسياسة نقدية تهدف إلى خفض الفائدة وتيسير الأوضاع النقدية خلال الفترة المقبلة.
وقال الدكتور أحمد معطي : أحيي البنك المركزي على هذا الأمر، حيث بدأ في الفقرة الأولى بالحديث عن النمو الاقتصادي العالمي والتضخم العالمي، وهي نقطة في غاية الأهمية، نحن لا نتحرك بمفردنا، بل يجب أن نراقب كيف يتحرك العالم من حولنا.
ويرى أن قرار البنك المركزي هو قرار ممتاز للغاية، ويساهم في تعزيز النمو ، وفيما يتعلق بالنمو، أشار البنك المركزي إلى أنه يتوقع أن يرتفع النمو بنسبة 5% بدلًا من 5.3%، ورغم أن توقعاته تراجعت، إلا أن هذا يعتبر جيدًا لأنه سيساهم في زيادة المعروض من السلع، مما سيقلل من التضخم.
وفيما يتعلق بتأثير هذا القرار على الاقتصاد، أوضح خبير أسواق المال إن أي انخفاض في سعر الفائدة يعد إيجابيًا لأنه يقلل من مديونية الدولة ويعزز الاتجاه نحو الاستثمار، حيث ستبدأ الشركات والأفراد في الحصول على قروض، مما سيساهم في عملية الإنتاج والنمو. كما سيؤدي ذلك إلى زيادة في مؤشرات البورصة، حيث ستظهر بدائل جديدة.
بالإضافة إلى ذلك فإنه مع اقتراب موعد فك الشهادات في يناير المقبل، سيبدأ الناس في التفكير في خيارات بديلة، سواء كانت استثمار أموالهم في مشاريع جديدة أو صناديق استثمار أو الذهب أو البورصة. وبالتالي، ستبدأ حركة اقتصادية جديدة ومع ذلك، لا أقول إن كل الأموال التي ستفك من الشهادات ستذهب إلى مكان معين، فجزء كبير من الناس سيبحثون عن استثمار أموالهم في مشاريع إنتاجية، لكن الجزء الأكبر قد يختار تجديد الشهادات مرة أخرى.
و قال الخبير المصرفي محمد عبد العال إن البنك المركزي المصري ملتزم بتحقيق مستهدف للتضخم البالغ 7% ±2% بنهاية عام 2026، موضحًا أن الوصول لهذا المستوى يتطلب أن تتراوح أسعار الفائدة حينها بين 13% و15%، وهو ما يعني أن البنك المركزي بحاجة إلى خفض يتراوح بين 600 و800 نقطة أساس خلال الفترة من ديسمبر 2025 حتى ديسمبر 2026.
وأشار إلى أن البنك المركزي يأخذ في اعتباره إلى جانب التضخم، مؤشرات النمو الاقتصادي والتشغيل، لافتًا إلى أن معدل النمو ارتفع من 5.3% خلال الربع الأول من العام المالي 2026/2025، في الوقت الذي ارتفع فيه معدل البطالة خلال الربع الثالث من العام الحالي ليسجل 6.4% من إجمالي قوة العمل بزيادة 0.3% عن الربع السابق وهو مؤشر بالغ الأهمية؛ إذ أن ارتفاع البطالة في أي دولة يستدعي خفض أسعار الفائدة لتحفيز التشغيل والنشاط الاقتصادي.
وأوضح أن المركزي لن يتراجع عن استكمال مسار السياسة النقدية الحالية، غير أن توقيت الخفض وحجمه يظل دائما مرهونًا بطبيعة التطورات في السوق .
وأكد أن البنك المركزي ملزم بالوصول بمتوسط التضخم إلى 7% (±2%) بنهاية 2026، وهو ما يتطلب سرعة خفض أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة.
وأضاف أن توقعات الخفض العالمي للفائدة على الدولار تمنح البنك المركزي المصري مساحة لاستكمال الخفض دون التأثير على جاذبية أدوات الدين، حيث إن الفيدرالي الأمريكي مستمر في خفض أسعار الفائدة، مما يبقي فارق العائد لصالح الجنيه المصري جاذبًا للأموال الساخنة حتى مع استمرار التيسير النقدي محليًا.
وأشار إلى أن سعر العائد الحقيقي في مصر يمثل نحو 8.5% ما يزال مرتفعًا، وهو معدل انكماشي يعوق النمو، مؤكدًا أن خفض الفائدة يبقى أداة رئيسية لتقليل تكلفة الاقتراض على الشركات والأفراد، وهو ما ينعكس على تحفيز الاستثمار والنشاط الاقتصادي، كما لفت إلى الأثر المهم لخفض الفائدة على تكلفة خدمة الدين الحكومي، موضحًا أن كل خفض بمقدار 1% يوفر نحو 70 مليار جنيه للموازنة العامة.
وأضاف أن تحسن سعر صرف الجنيه أمام الدولار أو حتى استقراره القوي يسهم في خفض فاتورة الاستيراد، ويحد من التضخم المستورد، مما يمكن المنتجين من كبح تمرير ارتفاع تكاليف الطاقة إلى المستهلك النهائي، ويدعم قدرة الشركات على الحفاظ على مستويات أسعار مستقرة أو أقل حدة.
وأوضح أن تأثير خفض الفائدة لا يكون لحظيًا، بل يظهر تدريجيًا عبر تقليل تكاليف التمويل للشركات، بما يسمح لها إما بخفض أسعار منتجاتها أو امتصاص جزء من ارتفاع التكلفة دون تحميلها للمستهلك، وهو ما يعزز النمو.
وأشار إلى أن العائد الحقيقي المرتفع حافظ على جاذبية الاستثمارات غير المباشرة، حيث ارتفع رصيد الأموال الساخنة إلى نحو 42.2 مليار دولار في يوليو الماضي، مستفيدًا من الفارق الكبير بين العائد على الدولار والعائد على أذون الخزانة المصرية لآجال 3 و6 أشهر.
وأكد وجود تنسيق واضح بين السياسة النقدية والسياسة المالية، مستدلًا باتجاه البنوك للاستثمار في أذون الخزانة قصيرة الأجل بأسعار عائد مناسبة بعد خفض العملية الرئيسية، وبالتوازن بين متطلبات ضبط المالية العامة وتدرّج تخفيف الدعم، مع الحفاظ على استقلالية البنك المركزي الكاملة في قراراته.
وأشار إلى أن خفض الفائدة يدعم جميع القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على التمويل، بدءًا من السياحة والتجارة والمشروعات التحويلية غير النفطية، وصولًا إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤكدًا أن الحكومة نفسها تُعد أكبر المستفيدين من مسار خفض الفائدة.

ناصر ..

مؤسسة البنك التجاري الدولي تفتتح مركز جراحة المخ والأعصاب للأطفال بمستشفى جامعة أسوان

افتتحت مؤسسة البنك التجاري الدولي مركز جراحة المخ والأعصاب للأطفال بمستشفى جامعة أسوان، ضمن مشروع يهدف إلى الارتقاء بجودة الرعاية الصحية المقدمة لأطفال صعيد مصر في إطار التزامها بدعم القطاع الصحي وتطوير الخدمات الطبية المتخصصة للأطفال.
ويأتي المشروع بالشراكة مع مستشفى جامعة أسوان، حيث تم تجهيز مركز جراحة المخ والأعصاب للأطفال بأحدث الأجهزة والتقنيات الطبية المتطورة التي تضاهي مثيلاتها في كبرى المراكز العالمية، ليُعد أول مركز من نوعه في صعيد مصر يمتلك هذه الإمكانيات المتقدمة. ويضم المركز ايضا جهاز الملاح الجراحي Neuronavigation والذي يُعد تقنية متقدمة في جراحات أورام المخ، تعتمد على التوجيه اللحظي بالصور ثلاثية الأبعاد لتحديد الورم بدقة، واختيار المسار الأمثل، مما يقلل التدخل الجراحي ويحسن أمان ونتائج العملية الى جانب أجهزة محاكاة جراحية (Simulator) تُستخدم في إجراء العمليات الدقيقة بأعلى درجات الأمان، إلى جانب دورها في تدريب وتأهيل الأطباء ورفع كفاءة الكوادر الطبية المتخصصة.
ومن المتوقع أن يسهم المركز في تقديم خدمات طبية متقدمة لنحو ١٦٠٠ طفل سنويًا، بما يعزز فرص العلاج الآمن والدقيق، ويدعم منظومة الرعاية الصحية المتخصصة للأطفال في محافظات الصعيد، وقد بلغ إجمالي تمويل المشروع ٣٣ مليون جنيه مصري.
وشهد حفل الافتتاح حضور قيادات مؤسسة البنك التجاري الدولي، يتقدمهم السيدة نادية حسني، الأمين العام لمجلس أمناء مؤسسة البنك التجاري الدولي، والمهندس شريف السعيد، مدير مؤسسة البنك التجاري الدولي، إلى جانب الأستاذة إيرينى صفوت، مخطط أول برامج بالمؤسسة، والأستاذ هشام سمير، مسؤول المراقبة والتقييم بمؤسسة البنك التجاري الدولي.
كما حضر من كلية الطب جامعة أسوان كل من الدكتور لؤي سعد الدين نصرت، رئيس جامعة أسوان، و الدكتور محمد زكي الدهشوري، عميد كلية الطب، و الدكتور خالد إسماعيل، رئيس قسم جراحة المخ والأعصاب، والدكتور أحمد هاني عبد العليم مدرس جراحة المخ والأعصاب، والدكتور أشرف احمد معبد وكيل كلية الطب لشئون البيئة وفي كلمته خلال حفل الافتتاح، أكد المهندس شريف السعيد، مدير مؤسسة البنك التجاري الدولي، أن المشروع يعكس رؤية المؤسسة في إحداث أثر مستدام في قطاع الصحة، قائلًا:
"نؤمن في مؤسسة البنك التجاري الدولي بأن الاستثمار في صحة الأطفال هو استثمار في مستقبل المجتمع، ويأتي دعمنا لإنشاء وتجهيز مركز جراحة المخ والأعصاب للأطفال بجامعة أسوان انطلاقًا من حرصنا على توفير خدمات طبية متقدمة لأطفال صعيد مصر، وتقريب الرعاية الصحية المتخصصة من مستحقيها، إلى جانب دعم تدريب الأطباء وبناء قدرات المنظومة الصحية على المدى الطويل."
من جانبه، أشاد الدكتور لؤي سعد الدين نصرت، رئيس جامعة أسوان، بالتعاون مع مؤسسة البنك التجاري الدولي، مؤكدًا أن المركز يمثل إضافة نوعية للقطاع الطبي بالمحافظة، ويسهم في تعزيز دور الجامعة كمركز إقليمي لتقديم الرعاية الصحية المتخصصة للأطفال.
كما صرح الدكتور أحمد هاني عبد العليم مدرس جراحة المخ والأعصاب ان افتتاح المركز يُعد إضافة نوعية لمنظومة الرعاية الصحية، لما يتمتع به من أحدث التقنيات الطبية العالمية ومعمل محاكاة متطور كما يأتي في إطار الالتزام بتقديم رعاية صحية متكاملة، والاستثمار في الكوادر الطبية الوطنية، ومواكبة التطور السريع في مجال جراحة الأعصاب، بما ينعكس إيجابًا على صحة المرضى وسلامتهم
ويأتي هذا المشروع ضمن استراتيجية مؤسسة البنك التجاري الدولي لدعم المبادرات الصحية ذات الأثر المجتمعي الواسع، والمساهمة في تطوير البنية التحتية الطبية، بما يحقق العدالة في الحصول على خدمات صحية متقدمة، خاصة في المناطق الأكثر احتياجًا.

بمشاركة حوالي ٢٣ بنكاً مركزياً من الدول الإفريقية

البنك المركزي يستضيف ندوة عن «التطورات الرقابية الحالية والناشئة»

استمراراً لدور البنك المركزي المصري الرائد في تعزيز أواصر التعاون مع نظرائه من الدول الإفريقية الشقيقة، نظم البنك مؤخرًا ندوة تحت عنوان «التطورات الرقابية الحالية والناشئة» بمشاركة حوالي 23 بنكا مركزيا من الدول الأعضاء في جمعية البنوك المركزية الأفريقية (AACB).
تناولت الندوة العديد من الموضوعات ذات الأولوية لأعمال الرقابة على البنوك، ومنها الدعامتين الثانية والثالثة من مقررات لجنة بازل، والتعليمات الرقابية الخاصة بالسيولة الطارئة وخطط التعافي والحوكمة والجزاءات، وكذلك التعليمات الخاصة بالأمن السيبراني والتكنولوجيا المالية، وذلك لتعزيز الوعي وتطوير ممارسات إدارة المخاطر بالبنوك المركزية لمواجهة التحديات الناشئة داخل القارة.
وصرح طارق الخولي – نائب محافظ البنك المركزي المصري: «نرحب دائمًا بالتعاون مع أشقائنا من البنوك المركزية الإفريقية وتبادل التجارب والخبرات معهم بما يعمل على تعزيز كفاءة العمل في كافة التخصصات ذات الصلة، وتمثل سلسلة الندوات التي نظمها واستضافها البنك المركزي المصري في إطار رئاسته لمج

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة السابعة عشر ● الاحد 28 ديسمبر 2025 ● العدد 823

تنفيذ صفقة بقيمة ١,٢ مليار جنيه على أسهم إيديتا

أعلنت إدارة البورصة المصرية، عن تنفيذ صفقة ملياية على أسهم إيديتا للصناعات الغذائية، في ثاني صفقة ملياية يشهدها قطاع الأغذية والمشروبات.

وقالت البورصة المصرية، في إفصاح لجميع المتعاملين، إنه تم تنفيذ صفقة من خلال الية الصفقات ذات الحجم الكبير على أسهم إيديتا (BLOCK TRADING) للصناعات الغذائية، شملت عدد ٥١ مليون سهم بقيمة ١,٢ مليار جنيه.

و حققت القوائم المالية المجمعة لشركة إيديتا للصناعات الغذائية عن الـ ٩ أشهر الأولى من ٢٠٢٥، ارتفاعًا في الأرباح، مسجلة ١,٧٢ مليار جنيه، مقابل أرباح بقيمة ١,٢٥ مليار جنيه عن الـ ٩ أشهر الأولى من ٢٠٢٤.

خبراء يرصدون دور التحول الرقمي في توسيع دائرة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

الحكومة توافق علي تولي شركة استثمار مصر التنفيذ والإشراف على المشروعات العاجلة الخاصة بملف التحول الرقمي بهيئة الاستثمار

تعمل الحكومة المصرية عبر التعاون بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من جانب والوزارات الاقتصادية من جانب آخر ، علي استثمار التطور في التحول الرقمي لخدمة الاستثمار ، وذلك عبر إجراءات من بينها تحسين بيئة الأعمال، تبسيط الإجراءات الحكومية، زيادة الشفافية، جذب استثمارات أجنبية، خلق وظائف، وتطوير الخدمات للمستثمرين، من خلال منصات رقمية مثل «مصر الرقمية»، مبادرات لزيادة الصادرات الرقمية، تطوير البنية التحتية، وحوافز لقطاعات مثل التعهيد والتكنولوجيا المالية، بهدف تعزيز التنافسية الاقتصادية وجذب المزيد من الاستثمارات.

وأطلقت الحكومة المصرية مبادرة طموحة للتحول الرقمي، تهدف إلى تحديث البنية التحتية للبيانات وتحسين الشفافية، مما يجعل مصر وجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، وتسهم الحوكمة الرقمية في تعزيز الثقة بين المستثمرين والحكومة، حيث توفر أدوات قياس دقيقة تساعد على متابعة التطورات وتحقيق الشفافية، ما يسهم في استقطاب المزيد من الاستثمارات ويدعم رؤية مصر نحو التحول الرقمي المستدام.

تحول رقمي بهيئة الاستثمار

وكان مجلس الوزراء وافق خلال الاجتماع الأسبوعي الأخير للحكومة على أن تتولى شركة استثمار مصر للتنمية (ش م م)، المملوكة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، التنفيذ والإشراف على المشروعات العاجلة الخاصة بملف التحول الرقمي للهيئة.

وتأتي هذه الموافقة في إطار جهود إتاحة المزيد من التيسيرات لمجتمع رجال الأعمال والمستثمرين، وتهيئة مناخ جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث تتضمن المشروعات العاجلة إنشاء منصة موحدة لتقديم خدمات التأسيس والتشغيل والتصفية للمشروعات والشركات، وكذا الحصول على خدمات التراخيص، وإدخال المرافق المرتبطة بالتشغيل للشركات لمختلف الأنشطة والخدمات، وذلك سعيا لتوحيد تقديم الخدمات على منصة مصر الرقمية، وإتاحة حصول المستثمر على الموافقات أو التصاريح أو التراخيص بإجراءات بشكل أيسر خلال مدد زمنية أقل.

وفي تصريحات له أكد المهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية أن مصر تستعد الآن للمرحلة القادمة من التطوير المؤسسي ، والتي تستهدف التحول الرقمي الكامل للخدمات الحكومية والاستثمارية ، لافتًا إلى أن وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية تعمل على إطلاق منصة رقمية موحدة للأعمال تربط بين إجراءات التأسيس والتراخيص والمدفوعات والالتزامات المالية والجمركية في نظام متكامل. لاختصار الإجراءات والمدة الزمنية لتنفيذها بشكل كبير. مما يضمن تحقيق الشفافية والإنجاز ويعزز الثقة بين الدولة والمستثمر.

وزير الاستثمار والتجارة : نستهدف التحول الرقمي الكامل للخدمات الحكومية والاستثمارية

وزير الاتصالات: تطبيق «فلوسي» أول منصة رقمية تتيح شراء وثائق صناديق الاستثمار عبر المحمول

خدمات اليكترونية في البريد

الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات استعرض عددا من هذه الخدمات خلال لقائه الأسبوع الماضي بأعضاء مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد بتشكيله الجديد برئاسة داليا الباز رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، وذلك في مقر الهيئة بالقرية الذكية.

وأشار الدكتور عمرو طلعت إلى أن البريد المصرى يعد من أعرق المؤسسات في مصر، إذ تأسس عام ١٨٦٥، قبل إنشاء الاتحاد البريدي العالمي بعشر سنوات، ليكون عضوًا مؤسسًا فيه؛ موضحا أن البريد المصرى وعلى مدار مسيرة ممتدة لنحو ١٦٠ عامًا، حقق إنجازات وتقدمًا ملموسًا في مجالات متعددة، وكان أهم ما ميز هذه المسيرة هو بناء ثقة المواطن المصرى، باعتبار أن البريد منفذًا رئيسيًا لتقديم الخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات البريدية؛ مشيرا إلى أن تقديم البريد الخدمات للمواطنين بكفاءة، ساهم في ترسيخ هذه الثقة وهو ماينعكس في إقبال المواطنين على أي خدمات جديدة يطلقها البريد المصرى؛ معربا عن تطلعه إلى تعزيز هذه الثقة والبناء عليها، بما يضمن استمرار البريد المصرى كهيئة رائدة على المستويات المحلى والإقليمي والدولي.

تحديات وتطورات

جانب من هذه الإجراءات والتطورات تناوله أيضا المهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية خلال لقائه بأعضاء دورة التمثيل الدبلوماسي العسكري المصري بالخارج، حيث قدم عرضا حول التحديات والفرص التي تواجه الاقتصاد المصري وأهم المستجدات التي طرأت عليه والأسلوب الأمثل لتطويره.

وأوضح وزير الاستثمار والتجارة الخارجية أنه خلال السنوات العشر الماضية، تم ضخ استثمارات كبيرة في البنية التحتية بمصر، حيث كانت البلاد بحاجة ماسة لهذه المشروعات لإنشاء بنية تحتية قوية ومتينة. وبلغت قيمة الاستثمارات التي تم ضخها نحو ٥٥٣ مليار دولار في مشروعات البنية التحتية في مختلف القطاعات، بما في ذلك الطرق والطاقة والمياه والإسكان وغيرها.

كما أشار الوزير إلى أن مصر استطاعت بناء بنية تحتية قوية وبالتالي نحن بحاجه إلى تحقيق معدلات نمو قوية تساهم في خلق الوظائف وتحسين مستوى معيشة المواطنين وهو ما يمكن تحقيقه بمعدل نمو ٦-٧٪ ، وأن الاستثمارات هي الدافع لتحريك معدل النمو، وتعد متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق على مصر خلال السنوات السابقة تتراوح بين ٨-١٠ مليار دولار ونحن بحاجة إلى مضاعفة هذا الرقم.

طفرة كبيرة

من جانبه أكد سامي استشاري في مجال التحول الرقمي، أن وزارة الاتصالات شهدت تحولا كبيرًا في المجال التكنولوجي، مشيرًا إلى أن مصر حققت طفرة كبيرة في مجال التحول الرقمي، وهو ما يتطلب ضرورة وجود عمالة مهرة لتعزيز الإنتاج والصناعة.

وأضاف أن السوق المصري منفتح على الاستثمار، موضحًا أن التحول الرقمي أصبح ضرورة وجودية، في كافة المجالات، مشددًا على ضرورة تدريس الذكاء الاصطناعي في المدارس، لخلق جيل قادر على مواكبة التحول الرقمي.

وقال الدكتور علي عبد الحكيم الطحاوي، الخبير الاقتصادي، إن مصر تخوض مرحلة جديدة من تحولها الاقتصادي، تهدف إلى تعزيز مكانتها كمحور إقليمي للاستثمار والتجارة العالمية ، مضيفا أن النجاح في هذا المسار يتطلب التركيز على ثلاثة محركات رئيسية، أولها تعزيز الصناعات المحلية وتحويلها إلى قاعدة إنتاجية قوية قادرة على المنافسة عالميًا، خاصة في الإلكترونيات، الأغذية، الأدوية ومكونات السيارات، ما يتيح الاستفادة من الفرص الجديدة في سلاسل الإمداد الدولية.

الإبداع الرقمي وريادة الأعمال

يوجد حاليًا ٢٦ مركزًا من مراكز إبداع مصر الرقمية منتشرة في مختلف محافظات الجمهورية، ومن المقرر افتتاح مركز إبداع مصر الرقمية «كريتيفا» بالأقصر قريبًا.

أسفرت هذه الجهود عن تقدم مصر لتصدر قائمة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في جذب الاستثمارات للشركات الناشئة خلال مايو ٢٠٢٥، بإجمالي صفقات بلغ ١٢٥ مليون دولار لصالح ٨ شركات تكنولوجية ناشئة.

وتضاعف عدد المتدربين سنويًا في التخصصات التكنولوجية ٢٠٠ مرة خلال ٧ سنوات؛ ليرتفع من ٤ آلاف متدرب في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى ٥٠٠ ألف متدرب خلال العام ٢٠٢٤-٢٠٢٥، مع مستهدف تدريب ٨٠٠ ألف متدرب في العام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦ ، وتم زيادة ميزانية التدريب لأكثر من ٦٠ ضعفًا لتصل إلى ٢ مليار جنيه في ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

وقال د. محمد محسن رمضان، مستشار الأمن السيبراني ومكافحة الجرائم الإلكترونية، رئيس وحدة الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني بمركز العرب للأبحاث والدراسات إن تحسين التصنيف الرقمي لمصر على المستوى الدولي يُعد أحد أبرز أهداف استراتيجية التحول الرقمي. يعتمد هذا التصنيف على عدة معايير مثل بنية الشبكات الرقمية، قدرة الحكومات على توفير الخدمات الرقمية للمواطنين، ومدى جاهزية القطاع الخاص لتبني التكنولوجيا في مختلف المجالات. في هذا السياق، تعمل مصر على تطوير منصات الحكومة الرقمية وتوسيع شبكة الإنترنت عالي السرعة وتحفيز الابتكار في قطاع الاتصالات.

محمد محيي الدين

علامة «تاج» الهندية تدخل السوق المصري لإدارة فندق الكونتيننتال التاريخي

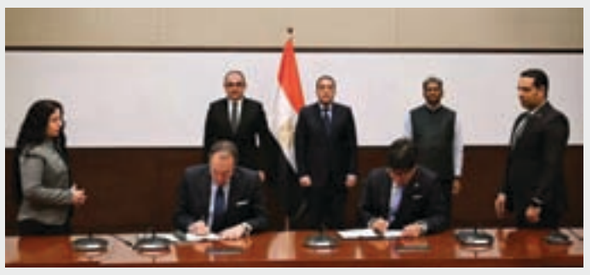

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، مراسم توقيع عقد إدارة وتشغيل فندق الكونتيننتال التاريخي بوسط القاهرة، بعلامة «تاج TAJ» الهندية العالمية، في أول دخول لها إلى السوق المصرية.

يأتي ذلك كخطوة استراتيجية نحو إحياء أحد أهم المعالم الفندقية والتاريخية في مصر، بميدان الأوبرا في قلب القاهرة الخديوية، ودعم جهود الدولة في تطوير المناطق التراثية ذات القيمة المعمارية الفريدة، حسب بيان مجلس الوزراء.

وقد جرت مراسم التوقيع بحضور المهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام، والسفير سوريش كيه ريدي، سفير الهند لدى جمهورية مصر العربية، في تأكيد على عمق العلاقات الثنائية والتعاون الاقتصادي والإستثماري بين مصر والهند.

ووقع العقد كل من السيد هشام الديمري، العضو المنتدب التنفيذي للشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق «إيجوث»، والسيد بونيت شاتوال، الرئيس التنفيذي لشركة الفنادق الهندية المحدودة التابعة لمجموعة «تاتا» الهندية العالمية، المالكة للعلامة التجارية «تاج TAJ»، إحدى العلامات التجارية الفاخرة.

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي أن مشروع إحياء فندق الكونتيننتال التاريخي بوسط القاهرة يُعد نموذجاً ناجحا للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص العالمي، ضمن رؤية الدولة للحفاظ على التراث المعماري واستثماره اقتصاديًا بأسلوب عصري ومستدام، على النحو الذي يسهم في دعم قطاع السياحة، وتوليد فرص عمل جديدة، وتعزيز مكانة القاهرة على خريطة السياحة العالمية.

من جانبه، أكد المهندس محمد شيمي أن توقيع هذا العقد يأتي في إطار استراتيجية الوزارة الشاملة لإعادة إحياء وتطوير الأصول السياحية والفندقية المملوكة للدولة، وتعظيم العائد الاقتصادي منها، من خلال الشراكة مع كبرى العلامات العالمية ذات الخبرة الممتدة في إدارة وتشغيل الفنادق.

وأوضح أن فندق الكونتيننتال يُعد أحد الرموز المعمارية والتاريخية البارزة في قلب القاهرة الخديوية، حيث أطلقت الوزارة مشروع إحياء الفندق، وبدأت بالفعل أعمال التنفيذ على أرض الواقع خلال الربع الثاني من العام الجاري، بما يتسق مع خطة الدولة لتطوير المنطقة وإعادة رونقها الحضاري، مع الالتزام الكامل بالحفاظ على الطابع المعماري الأصيل للمبنى والواجهات التاريخية، ودمجها مع أحدث معايير التشغيل الفندقي العالمي.

تأسيس أول شركة للتأمين متناهي الصغر في مصر

أعلنت شركتا البريد للاستثمار- الذراع الاستثمارية للبريد المصرى - وأكسا مصر، الحصول على موافقة مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية على تأسيس شركة «سوا»؛ لتكون أول شركة مرخصة ومتخصصة في نشاط التأمين متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية، وذلك في إطار جهود هيئة الرقابة المالية لتطوير سوق التأمين وتعزيز الشمول المالي في السوق المصرية، ووفقا لأحكام قانون التأمين الموحد الجديد والقرارات التنفيذية الصادرة بموجبه.

وتأتي هذه الموافقة كخطوة تنفيذية مهمة في إطار الشراكة الإستراتيجية التي أعلنت عنها الشركتان في أكتوبر ٢٠٢٤ لتدشين كيان تأميني جديد يستهدف توسيع نطاق الحماية التأمينية للفئات ذات الدخل المحدود وبموجب هذه الموافقة، ستستكمل الشركة المتطلبات الإجرائية والتنظيمية والبنية التحتية المطلوبة للحصول على الترخيص النهائي وإطلاق الشركة في الربع الثاني من ٢٠٢٦.

وأكدت الشركتان أن تنظيم نشاط التأمين متناهي الصغر يعكس الدور المحوري للهيئة العامة للرقابة المالية في تطوير سوق التأمين المصري، وإتاحة العمل بنماذج مبتكرة تسهم في زيادة معدلات الشمول التأميني، بما يتماشى مع أفضل الممارسات ونماذج العمل الدولية.

وفي هذا السياق قالت داليا الباز، رئيس مجلس إدارة البريد المصرى، تعليقا على الشراكة بين شركة «سوا» والهيئة القومية للبريد: «إن هذه الشراكة تتوافق مع رؤية الهيئة في إتاحة شبكة فروع البريد للشركات العاملة في مجال الخدمات المالية غير المصرفية، بما يتيح تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات التي تسهم في تحقيق الشمول المالي، بما يشمل الجوانب التأمينية والاستثمارية، ويعزز في الوقت ذاته دور نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة».

وقال أحمد علي عبد الرحمن، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة البريد للاستثمار: «إن الحصول على أول موافقة من الهيئة العامة للرقابة المالية على تأسيس شركة تأمين متناهي الصغر يترجم جهود شركة البريد للاستثمار في سعيها للريادة في قطاع الخدمات المالية غير المصرفية ودعم الشمول المالي والتنمية الاقتصادية».

داليا احمد

هيئة الاستثمار ومجموعة مكسيم للاستثمار يقودان تطوير منطقة «نايا» الاستثمارية لتعزيز مكانة مصر في السياحة العلاجية

أكد الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، أن الزيارات الميدانية تمثل أداة رئيسية لمتابعة تطور المشروعات الاستثمارية، ورصد التحديات التي قد تواجه المستثمرين والعمل على تذليلها بشكل فوري، مشددًا على أن دور الهيئة لا يقتصر على إصدار التراخيص، بل يمتد ليشمل العمل كشريك حقيقي في التنمية، بما يضمن استدامة المشروعات ونجاحها.

وتفقد الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، منتجع «نايا ويلنس نايل سورناجا» بمنطقة الصف.

ويُعد مشروع «نايا ويلنس نايل سورناجا» أحد المشروعات الاستثمارية المملوكة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ويقام داخل منطقة استثمارية تابعة للهيئة بمركز الصف، حيث تتولى مجموعة مكسيم للاستثمار أعمال التطوير والإدارة والتشغيل، في إطار نموذج متكامل للشراكة الفعالة بين الدولة والقطاع الخاص، يستهدف تعظيم الاستفادة من الأصول العامة وتحقيق قيمة مضافة مستدامة.

ويمثل المشروع أول منتجع طبي متكامل من نوعه في مصر والعالم، وقد جرى تصميمه وفق أحدث المعايير الدولية ليجمع بين العلاجات الطبية المتقدمة، والممارسات العلاجية الشمولية، وخدمات الضيافة الفاخرة، حيث تبدأ رحلة كل ضيف بتقييم صحي شامل يحدد برنامجًا علاجيًا مخصصًا يجمع بين أحدث الابتكارات الطبية والخبرات العلاجية المتراكمة.

وتأتي هذه الزيارة في إطار اهتمام رئيس الهيئة بمتابعة تطورات تنفيذ المشروع على أرض الواقع، والاطمئنان على سير الأعمال وفق الجداول الزمنية المحددة، بما يعكس التزام الدولة بدعم الاستثمارات ذات القيمة المضافة، لا سيما في القطاعات الواعدة التي تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري.

لدعم الشركات الراغبة فى القيد

البورصة المصرية توقع بروتوكول تعاون مع جمعية مستثمري السادس من أكتوبر

وقّعت البورصة المصرية بروتوكول تعاون مع جمعية مستثمري السادس من أكتوبر، في إطار جهودها لتعزيز دور سوق رأس المال في دعم التنمية الاقتصادية وتوسيع نطاق الشراكة مع مجتمع الأعمال والمستثمرين.

وقّع البروتوكول كل من الدكتور إسلام عزام، رئيس البورصة المصرية، والدكتور محمد خميس شعبان، رئيس جمعية مستثمري السادس من أكتوبر، وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٥، بحضور نائب رئيس الجمعية وعدد من أعضاء مجلس إدارتها، إلى جانب قيادات ومسؤولي الترويج والتسويق والثقافة المالية بالبورصة المصرية.

ويأتي هذا التعاون ضمن خطة متكاملة تستهدف توسيع قاعدة الشركات المستفيدة من سوق رأس المال، وتشجيع الكيانات الصناعية والاستثمارية على الاعتماد على البورصة المصرية كمنصة تمويل رئيسية لدعم النمو والتوسع، بما يعزز مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

وأكد الدكتور إسلام عزام أن توقيع البروتوكول يمثل خطوة مهمة لتعزيز التواصل المباشر مع مجتمع الأعمال والمستثمرين، ونشر الوعي بأهمية سوق رأس المال كأداة فعالة للتمويل والنمو المستدام، خاصة في المناطق الصناعية.

وأشار إلى أن البروتوكول يعكس أهمية الشراكة بين البورصة والمستثمرين في تعزيز ثقافة الاستثمار وتنمية السوق، بما يتماشى مع استراتيجية الدولة الهادفة إلى دعم دور سوق رأس المال في تمويل النشاط الاقتصادي، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

إي إف چي هيرميس: تعلن إتمام الإصدار الأول لسندات توريق بـ١,١٣٩ مليار جنيه لصالح شركة إم إل إف للتمويل

أعلنت إي اف چي هيرميس، بنك الاستثمار التابع لمجموعة إي اف چي القابضة والرائدة في أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن نجاحها في إتمام الخدمات الاستشارية لإصدار سندات توريق بقيمة ١,١٣٩ مليار جنيه لصالح شركة «ام ال اف للتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم» ويعد هذا الإصدار هو الأول للشركة ضمن برنامجها الجديد لسندات توريق بقيمة ١٢ مليار جنيه.

وقد تم إسناد عملية التوريق المضمونة بمحفظة أوراق قبض لصالح شركة إي اف چي هيرميس للتوريق، وتم طرح الإصدار على ٤ شرائح ومدته ٧٨ شهر على النحو التالي:

- تبلغ قيمة الشريحة (A) 187,9 مليون جنيه ومدتها ١٣ شهر، بعائد متغير وتصنيفها الائتماني (AA+)
- تبلغ قيمة الشريحة (B) 449,9 مليون جنيه ومدتها ٣٦ شهر، بعائد متغير وتصنيفها الائتماني (AA)
- تبلغ قيمة الشريحة (C) 341,7 مليون جنيه ومدتها ٦٠ شهر، بعائد متغير وتصنيفها الائتماني (A+)
- تبلغ قيمة الشريحة (D) 159,5 مليون جنيه ومدتها ٧٨ شهر، بعائد متغير وتصنيفها الائتماني (A-)

وفي هذا السياق، أعرب أحمد زهران، المؤسس والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة «ام ال اف للتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم»، عن سعادته بإتمام أول إصدار لسندات التوريق للشركة بقيمة ١,١٣٩ مليار جنيه، مشيدًا بهذا الإنجاز الكبير، الذي تم تنفيذه خلال فترة قياسية بمنتهى الدقة والكفاءة. وأضاف زهران أن هذا الإنجاز لم يكن ليتحقق لولا تضافر جهود شركاء النجاح، بما في ذلك إي اف چي هيرميس، وميريس، وكي بي ام چي، والدريني وشركاه. كما أشار إلى حصول الشركة على موافقة هيئة الرقابة المالية على برنامج توريق أكبر بقيمة ١٢ مليار جنيه، وهو ما سيدعم استراتيجيات النمو والخطط التوسعية للشركة في قطاع الخدمات المالية غير المصرفية في مصر.

ومن جانبها، صرحت مي حمدي، مدير تنفيذي لقسم أسواق الدين بقطاع الترويج وتغطية الاكتتاب بشركة إي اف چي هيرميس، أن هذا الإصدار يعد خطوة هامة لتوسيع نطاق قنوات التمويل المتنوعة المتاحة لشركة «ام ال اف للتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم» وأشارت مي إلى أن هيكلة أولى صفقات برنامج «ام ال اف للتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم» الذي تبلغ قيمته ١٢ مليار جنيه، يعكس التزام إي اف چي هيرميس الراسخ بتقديم حلول استراتيجية ومبتكرة في أسواق الدين، لتمكين العملاء من تحقيق النمو المستدام بمرونة مالية أكبر.

جديرٌ بالذكر أن إي اف چي هيرميس قامت بدور المستشار المالي الأوحد ومدير الإصدار والمرتب العام ومروج الإصدار وضامن التغطية للإصدار.

وقد قام البنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي (CIB)، وبنك القاهرة بدور ضامن التغطية، فيما قام البنك الأهلي المصري بدور أمين الحفظ، وبنك القاهرة بدور وكيل الاكتتاب. وقد شارك أيضًا بنك التنمية الصناعية (IDB) في عملية الاكتتاب. وقامت شركة كي بي ام چي (KPMG) بدور مراجع الحسابات، بينما قام مكتب الدريني وشركاه بدور المستشار القانوني للصفقة.

الخطيب و الغنام يبحثان إعداد خريطة استثمارية متكاملة للقطاعات الحيوية والفرص الجاهزة

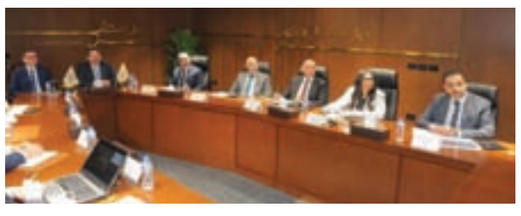

استقبل الدكتور بهاء الغنام، رئيس جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، المهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، بمقر الجهاز، وذلك في إطار تعزيز أطر التعاون والتنسيق بين الجهاز والوزارة لمشاركة الفرص الاستثمارية المتاحة، ومتابعة خطط الاستثمار داخل وخارج الجمهورية، مع دراسة فرص الاستثمار في الدول الإفريقية.

وشهد الاجتماع حضور الوزير المفوض أشرف حمدي، مستشار الوزير للاتصال المؤسسي والمشرف على مكتب الوزير، والمستشار محمد أبا زيد، مستشار الوزير لشؤون صندوق السيادي ونائب رئيس مجلس الدولة، وعدد من قيادات جهاز مستقبل مصر.

وشهد اللقاء توافقاً تاماً بين وزير الاستثمار ورئيس الجهاز، على رؤية مشتركة لدعم دور القطاع الخاص في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، من خلال إعداد خريطة استثمارية متكاملة، تشمل فرصا استثمارية جاهزة للتنفيذ. كما عرض وزير الاستثمار والتجارة الخارجية خطة الوزارة لإنشاء مناطق لوجستية في ٦ دول إفريقية بمختلف أنحاء القارة، تكون نقطة انطلاق للصادرات المصرية في كافة دول القارة، على أن يتم تبادل أراضي هذه المناطق بأراضي في الموانئ المصرية تملكها الدولة، ويديرها القطاع الخاص.

ورحب الوزير في هذا الصدد أن يكون جهاز مستقبل مصر جزءاً من منظومة إدارتها مع القطاع الخاص.

وأشاد وزير الاستثمار بالجهود المتميزة التي يبذلها جهاز مستقبل مصر في هذه المرحلة لتعزيز الاستثمار في مختلف القطاعات، مؤكداً أن وزارة الاستثمار ستتولى تبني هذه الفرص ضمن الخريطة الاستثمارية التي تقوم بإعدادها، مع التعاون المستمر مع الجهاز في تفعيل الفرص الواعدة في قطاعات متعددة، بما يسهم في تحقيق عوائد استثمارية مستدامة ودعم النمو الاقتصادي الوطني.

وتضمن التوافق أيضاً إعداد قائمة متكاملة بالمشروعات الاستثمارية لكل قطاع بالجهاز، بحيث تكون جاهزة للترويج والتنفيذ في القطاعات الحيوية، بما يشمل الزراعة، والتصنيع الغذائي، والطاقة، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من القطاعات، مع التركيز على الشفافية والكفاءة في إدارة الفرص الاستثمارية.

مصر للطيران ومايكروسوفت تدشنان مرحلة جديدة من التعاون لتعزيز الابتكار والتحول الرقمي في قطاع الطيران

أعلنت الشركة القابضة لمصر للطيران وشركة «مايكروسوفت» عن المضي قدما في شراكتهما الاستراتيجية عبر اتفاقية جديدة تهدف إلى استكشاف أفاق التقنيات الرقمية المتقدمة، وتاتي هذه الخطوة لدعم مسيرة التحول التي تنتهجها مصر للطيران، بما يسهم في تطوير صناعة النقل الجوي في مصر ودفع عجلة الابتكار والنمو الاقتصادي.

شهد مراسم توقيع الاتفاقية الطيار أحمد عادل رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة لمصر للطيران، والمهندسة ميرنا عارف المدير العام الإقليمي للأسواق الناشئة بالشرق الأوسط وإفريقيا.

وقد وقع على الاتفاقية كل من المهندس ياسر عمران رئيس قطاع المعلومات بالشركة القابضة لمصر للطيران، ومحمد قاسم مدير عام «مايكروسوفت مصر».

وتجسد هذه الشراكة طموح الناقل الوطني المصري لترسيخ مكانته الريادية في قطاع الطيران من خلال تبني أحدث الحلول التقنية وتحقيق التميز التشغيلي، انطلاقا من التاريخ العريق لمصر للطيران.

وزير الاستثمار والتجارة الخارجية يلتقي أعضاء دورة التمثيل الدبلوماسي العسكري بالخارج

التقى حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، بأعضاء دورة التمثيل الدبلوماسي العسكري المصري بالخارج، وقدم عرضا حول التحديات والفرص التي تواجه الاقتصاد المصري وأهم المستجدات التي طرأت عليه والأسلوب الأمثل لتطويره.

وأوضح وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، أنه خلال العشر سنوات الماضية تم ضخ استثمارات في البنية التحتية في مصر وكانت الدولة في حاجه إلي هذه المشروعات لإنشاء بنية تحتية قوية، وبلغ حجم الاستثمارات التي تم ضخها ٥٥٣ مليار دولار في مشروعات البنية التحتية في الطرق والطاقة والمياه والإسكان وغيرها من القطاعات.

راية القابضة توافق على تأسيس «أمان للتحكيك» برأسمال 10 ملايين جنيه

وافقت شركة راية القابضة للاستثمارات المالية، على قيام شركة أمان القابضة لتكنولوجيا الخدمات المالية غير المصرفية والمدفوعات الالكترونية، على تأسيس شركة تعمل في مجال التصكيك.

وأوضحت الشركة في افصاح لبورصة مصر ، أنه سيتم تأسيس الشركة الجديدة تحت اسم شركة أمان للتحكيك بحصة نسبتها 99.6% لأمان القابضة، واشتراك رأية القابضة في التأسيس.

وتقرر أن يكون رأسمال الشركة المصدر والمدفوع عند التأسيس 10 مليون جنيه (فقط عشرة مليون جنيها مصريا لا غير).

يشار إلى أن أمان القابضة هي إحدى الشركات التابعة لشركة راية القابضة للاستثمارات المالية، والمملوكة بنسبة 76%.

أبوقير للأسمدة تحصل على ترخيص لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة 2.6 ميجاوات

أعلنت شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية (ABUK) حصولها على موافقة مجلس إدارة جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك، لمنحها ترخيصًا لمزاولة نشاط إنتاج الطاقة الكهربائية من محطة طاقة شمسية بنظام الاستهلاك الذاتي داخل مصانع الشركة.

وأوضحت الشركة أن الترخيص يشمل إنشاء محطة طاقة شمسية بقدرة ٢,٦ ميجاوات لمدة ١٥ عامًا، وذلك في إطار خطتها لإطلاع مساهميها على أحدث مستجدات أعمالها ومشروعاتها، والتوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

من المتوقع أن يسهم المشروع في خفض استهلاك الشركة من الكهرباء المشتراة من الشبكة القومية أو من مولدات الكهرباء الداخلية، بما يدعم كفاءة التشغيل وترشيد استهلاك الطاقة.

كبار المساهمين يرفضون عرض الاستحواذ على أسهم «زهراء المعادى للاستثمار»

قررت مجالس إدارة شركات المساهمين الرئيسيين في شركة زهراء المعادى للاستثمار والتعمير عدم الاستجابة لعرض الشراء الإجبارى المقدم للاستحواذ على نسبة ٩٠٪ بالسعر المعروض.

جاء سبب الرفض نتيجة تفاوت جوهرى وحاد بين السعر الوارد بخطاب نية عرض الشراء المقدم بمبلغ ٦.٩٥ جنيه للسهم وبين القيمة الدفترية العادلة لسهم الشركة والمتوقع زيادتها بنسب ملموسة خلال الفترات المقبلة، فى ضوء ما تشهده الشركة من مرحلة نمو متسارع بالتزامن مع تعظيم حجم استثماراتها الحالية سواء على مستوى محفظة الأراضى أو مشروعات المشاركة الجديدة المزمع دخولها مع توقعات بعوائد المشروعات الجديدة.

وبحسب بيان الشركة، يتمثل المساهمون الرئيسيون والمالكون ٥٣.٩٪ فى زهراء المعادى، ٤ شركات مملوكة للمال العام، وهم: الشركة القابضة للتشييد والتعمير بنسبة مساهمة ٢٣.٤٨٪، شركة المعادى للتنمية والتعمير بنسبة مساهمة ١٤.٧٩٪، شركة النصر للإسكان والتعمير بنسبة مساهمة ٩.٣٢٪، شركة المعمورة للتعمير والتنمية السياحية بنسبة مساهمة ٦.٣١٪.

وزير الاستثمار والتجارة الخارجية يتفقد مشروع تطوير مبني وزارة الداخلية بـ « لاظوغلي»

المشروع يتضمن فندق تحت إدارة شركة ماريوت العالمية وشقق فندقية ومركز إبداع ومساحات مكتبية وإدارية ومتاجر ومنافذ للأطعمة والمشروبات ومناطق ترفيهية وثقافية

قام المهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، بتفقد سير عمل شركة ريلاينس لتطوير المشروعات العقارية في مشروع تطوير مبنى وزارة الداخلية بمنطقة « لاظوغلي» بمنطقة «وسط القاهرة»، حيث يعد هذا المشروع من أهم مشروعات الصندوق السيادى التابع لوزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، بهدف إعادة استغلال أصول الدولة وتعظيم الاستفادة منها وجذب استثمارات أجنبية وبناء شراكات مع القطاع الخاص كأحد أهداف الصندوق.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة السابعة عشر ● الاحد 28 ديسمبر 2025 ● العدد 823

إنشاء ٣ محطات لمعالجة المخلفات البديلة باستثمارات ٥٠٠ مليون جنيه

شهدت الدكتورة منال عوض وزير التنمية المحلية والقائم بأعمال وزير البيئة، وحازم الأشموني محافظ الشرقية، وعمرو رضا الرئيس التنفيذي لشركة تيتان مصر مراسم توقيع عقد إنشاء وتوريد وتركيب وتشغيل عدد (٣) منشآت لمعالجة المخلفات البلدية الصلبة بمواقع الغار بمركز الزقازيق، وموقع الخطار بمركز الحسينية، وموقع غيتة بمركز بلبيس بالإضافة إلى تشغيل عدد (٢) موقع للدفن الصحي للمرفوضات في بلبيس والخطارة، وذلك بين محافظة الشرقية، وشركة الطاقة الخضراء (جايا تيتان) التابعة لشركة تيتان للأسمنت.

وأكدت الدكتورة منال عوض، وزير التنمية المحلية والقائم بأعمال وزير البيئة، حرص الدولة على بناء وتطوير عملية الإدارة المتكاملة لمنظومة

مصر وعمان تتفقان على شراكات صناعية وربط الموانئ لتعزيز الاستثمار المشترك

التقى الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل في مصر، خلال زيارته - الأسبوع الماضي- للعاصمة العمانية مسقط للمشاركة في منتدى الأعمال المصري العماني، عبدالسلام بن محمد المرشدي، رئيس جهاز الاستثمار العماني لبحث سبل تعزيز التعاون في عقد الشراكات الصناعية وربط الموانئ بالبلدين.

وأكد الوزير، بحسب بيان صحفي ، حرص الجانب المصري على تعزيز أطر التعاون مع جهاز الاستثمار العماني خاصة في الصناعات الواعدة والمستهدفة الـ٢٨ التي حددتها وزارة الصناعة لجذب الاستثمارات بهدف تعميق التصنيع المحلي، وسد احتياجات السوق، وتقليل فاتورة الواردات.

ووجه الوزير الدعوة للمستثمرين العمانيين الجادين لضخ استثمارات جديدة أو التوسع في هذه الصناعات الواعدة والمستهدفة في مصر للاستفادة من المزايا المتاحة في مصر التي تشمل توافر الطاقة والموارد والخامات الأولية خاصة في الصناعات الغذائية والنسيجية وتكنولوجيات الإنتاج والعمالة الكثيفة المدربة خاصة في قطاع الملابس الجاهزة والطلب الكبير بالسوق المصري البالغ عدد سكانه ١١٠ ملايين نسمة.

وأشار الوزير إلى ضرورة تفعيل الاتفاقات المبرمة بين مصر وعمان خاصة مذكرة التعاون المبرمة بين البلدين عام ٢٠٢٢ في مجال النقل البحري ومذكرة تعاون في مجال إنشاء وإدارة المناطق الصناعية، لافتا إلى ضرورة تعزيز التعاون البحري المشترك من خلال ربط ميناء صحار بميناء السخنة لمرور الواردات المصرية من آسيا عبر ميناء صحار قبل وصولها مصر.

اسلام عبدالفتاح

اتحاد الصناعات يتمم تشكيل مجلس إدارته للدورة ٢٠٢٥- ٢٠٢٩ بانتخاب محمد زكي السويدي رئيسا

أعلن اتحاد الصناعات المصرية عن اكتمال تشكيل مجلس إدارته للدورة الجديدة (٢٠٢٥-٢٠٢٩) وذلك بعد ان تم انتخاب ٢١ عضو بالانتخاب المباشر ممثلين لعدد ٢١ غرفة صناعية وصدور قرار وزير الصناعة رقم ٤٤٩ لسنة ٢٠٢٥ بتعيين سبعة أعضاء بمجلس إدارة الاتحاد.

وقد شهدت الجلسة الإجرائية للمجلس انتخاب محمد زكي السويدي رئيسا للاتحاد.

وشملت نتائج الانتخابات الداخلية انتخاب كل من طارق توفيق، وكيلا للاتحاد، ومحمود سرج، وكيلا للاتحاد.

كما استكملت هيئة المكتب هيئتها بانتخاب كل من خالد أبو المكارم، عضوا بهيئة المكتب، وأشرف الجزايرلي،عضوا بهيئة المكتب.

وبهذه الانتخابات، يكون مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية قد تم تشكيله بالكامل، ليبدأ مهامه الرسمية للدورة ٢٠٢٥ - ٢٠٢٩.

وشهدت الجلسة الإبقاء على المهندس طارق توفيق في منصبه كوكيل لاتحاد الصناعات، فيما تم اختيار المهندس محمود سرج وكيلا للاتحاد، خلفا للمهندس محمود سليمان.

افتتاح الدورة ٢٨ لمعرض «صنع في دمياط» لدعم صناعة الأثاث الوطنية

افتتح باسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والدكتور أيمن الشهابي، محافظ دمياط، الدورة الثامنة والعشرين من معرض «صنع في دمياط»، الذي ينظمه الجهاز بالتعاون مع محافظة دمياط، بالمعرض الدائم للجهاز بأرض المعارض بمدينة نصر، ويستمر حتى ٣ يناير.

حضر الافتتاح كل من عبير جليح، رئيس مجلس إدارة فرانشايز إنترناشيونال، والدكتور رأفت عباس، المشرف العام على برامج التنمية بالجهاز، وعدد من قيادات الجهاز والمحافظة.

وأكد رحمي على مكانة أثاث دمياط كتجمع إنتاجي ضخم يتميز بجودة منتجاته وشهرتها العالمية، مشيرا إلى جهود الدولة للنهوض بالصناعة الوطنية وتطويرها لتلبية احتياجات السوق المحلي وتعزيز تنافسية المنتجات في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن الجهاز يوفر مختلف أوجه الدعم التمويلي والفني والتسويقي لصناع الأثاث في دمياط، لتمكينهم من الاستفادة القصوى من خدمات الجهاز، ضمن توجيهات رئيس مجلس الوزراء لتفعيل خطط النهوض بالصناعة الوطنية.

«الجمارك» توقّع مذكرة تفاهم مع نظيرتها الكورية لتحديث نظم تكنولوجيا المعلومات

أكد أحمد أموي رئيس مصلحة الجمارك، الحرص على تعزيز التعاون الفني والتكنولوجي مع الشركاء الدوليين، وفي مقدمتهم الجمارك الكورية، في إطار خطط الدولة لتطوير وتحديث منظومة العمل الجمركي، ودعم التحول الرقمي، بما يسهم في تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري.

جاء ذلك خلال توقيع مذكرة تفاهم مع الجمارك الكورية، لتطوير نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمنظومة الجمركية المصرية، وتيسير حركة التجارة وتأمينها، ودعم منظومة التجارة الإلكترونية وفق أحدث المعايير الدولية.

وأضاف أموي، أن التعاون مع الجانب الكوري خطوة مهمة لتطوير ورفع كفاءة المنظومة الجمركية، بما يسهم في خفض زمن الإفراج وتحسين الخدمات المقدمة لمجتمع الأعمال.

وتابع: «نتطلع إلى الاستفادة من الخبرات التكنولوجية الكورية وبناء القدرات في مجالات الأنظمة الذكية والتجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية الحديثة»، مشيرًا إلى تنظيم برامج لبناء قدرات العاملين بمصلحة الجمارك ودعم إنشاء أنظمة لوجستية متكاملة لشحنات البريد السريع.

الحكومة تبدأ إعداد دراسة شاملة لحماية صناعة الأتوبيسات المصنعة محلياً

طفرة في المبيعات وقفزة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي بنحو 59% لتصل إلى 8,9 ألف أتوبيس ..

مقترحات بإعفاء المكونات المستخدمة في التصنيع المحلي من الرسوم الجمركية

تشهد صناعات النقل المحلية في مصر طفرة كبيرة، خاصة في توطين صناعة السيارات (أتوبيسات وشاحنات) والسكك الحديدية، بدعم من الحكومة لتشجيع التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، بهدف تحويل مصر إلى مركز إقليمي للصناعة وجذب الاستثمارات، مع التركيز على النقل الذكي وتطوير البنية التحتية للربط اللوجستي للموانئ والمناطق الصناعية، وفقا لجهود وزارة النقل والمجلس الوزاري.

وبدأت الحكومة إعداد دراسة شاملة لحماية صناعة الأتوبيسات المصنعة محليا، في خطوة تستهدف تعزيز تنافسية الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات خلال الفترة المقبلة، وتأتي الدراسة بالتزامن مع تشكيل لجنة لوضع وضبط التشريعات المنظمة لقطاع تصنيع الأتوبيسات في البلاد، بحسب تصريحات لمسئولين بالنقل ، فيما يتوقع أن تستغرق مدة الدراسة قرابة ٣ أشهر.

تحرك الحكومة جاء في وقت تشهد السوق نمواً لافتاً في مبيعات الأتوبيسات المجمعة محلياً ، إذ قفزت المبيعات خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي بنحو ٥٩٪ لتصل إلى ٨,٩ ألف أتوبيس فيما منها ما يفوق ٧ آلاف أتوبيس مصنعاً داخل مصر بنسبة نمو سنوية تبلغ ٧٣,٧٪، ما يعكس الحاجة لتوفير حماية عاجلة للصناعة ودعم سلاسل التوريد المحلية للحفاظ على وتيرة النمو.

تتضمن الدراسة مقترحاً بإعفاء المكونات المستخدمة في التصنيع المحلي من الرسوم الجمركية، بهدف رفع القدرة تنافسية المصنعين ودعم توسع الشركات في خطوط إنتاج جديدة، خاصة في ظل توجه الدولة للتصنيع المحلي وإنتاج مركبات الطاقة النظيفة.

وكان مجلس الوزراء وافق في مايو الماضي، على برنامج حوافز إنتاج السيارات الجديدة، في إطار الاستراتيجية الوطنية لصناعة السيارات، والذي يسعى إلى زيادة القيمة المضافة المحلية لتصل إلى ٦٠٪، وزيادة المكون الصناعي المستهدف ليصل إلى ما يزيد عن ٣٥٪، وكذا زيادة كمية الإنتاج السنوية لتصل إلى ١٠٠ ألف سيارة.

تهدف الاستراتيجية إلى تقليل الاعتماد على الواردات، وزيادة نسب المكون المحلي في قطاع المركبات، مع مساع لبناء قاعدة إنتاجية شاملة تمتد من السيارات الملاكي إلى المركبات التجارية الثقيلة.

ونقلت تقارير إعلامية عن مسئولين بشركة تصنيع أتوبيسات إنه يجب إعفاء المكونات المستخدمة في التصنيع المحلي من الرسوم جمركية لدعم القدرة على المنافسة، مطالبين بفرض رسوم جمركية على الأتوبيسات المستوردة لتشجيع الصناعة خاصة الكهربائية.

«النصر» على الخط

من ناحية أخري ، تستهدف شركة «النصر» المصرية لصناعة السيارات بدء إنتاج سيارات الركوب خلال الربع الأول من العام المقبل، بعد الانتهاء من الاختبارات النهائية الجارية حاليا، حسبما كشف وزير قطاع الأعمال العام محمد شيمي .

وقال شيمي، في تصريحات له ، على هامش تسليم الدفعة الأولى من مبني باص «نصر ستار» إن المكون المحلي في منتجات شركة النصر تجاوز حاليا ٧٠٪، موضحا أن هذا الرقم يمثل مستوى متقدما مقارنة بحجم المنتج، مع العمل على زيادة نسبة التصنيع المحلي من خلال التوسع في الصناعات المغذية داخل الشركة، وقال إن الخطة تستهدف الوصول إلى تصنيع محلي كامل بنسبة ١٠٠٪ خلال الفترة المقبلة.

أشار الوزير إلى أن الاستثمارات القائمة في شركة النصر للسيارات تشمل بنية تحتية متكاملة لا تقتصر على الميني باص، وإنما تشمل الميني باص والأتوبيس التقليدي والكهربائي، لافتا إلى أن هذه الاستثمارات موجهة لإعادة بناء الشركة بشكل شامل، وليس لطراز واحد فقط.

وكانت الحكومة عادت تشغيل الشركة في نوفمبر من العام الماضي، بعد أن تراجعت في عام ٢٠١٦ عن قرار تصفيتها الذي اتخذ في عام ٢٠٠٩، وسعت إلى تطويرها لتدخل الخدمة مجدداً عبر إنتاج أتوبيسات وسيارات بالتعاون مع شركاء أجانب.

صادرات وتوطين

وبحسب إحصاءات رسمية ، ارتفعت صادرات مصر من السيارات ومكوناتها إلى ٨٩١ مليون دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، بزيادة سنوية قدرها ٩٪، مدعومة بانتعاش الصناعة وتوسع الشركات العالمية في التجميع المحلي عقب إعلان حوافز حكومية، وفقا لتصريحات شريف الصياد، رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية .

و عملت وزارة النقل على التواصل مع مجموعة من الشركات العالمية للاستثمار في مجال تصنيع وسائل النقل السككى، وذلك في ضوء توجيهات رئيس الجمهورية بالعمل على توطين صناعات السكك الحديدية بجمهورية مصر العربية، بهدف توفير العملة الصعبة، ونقل الخبرة للعمالة المصرية، وتصدير الفائض للدول الأفريقية والعربية.

وفي هذا الإطار، تم التنسيق من خلال (مذكرات تفاهم / اتفاقيات الشروط والأحكام / عقود) مع شركات عالمية لإنشاء مصانع متخصصة في مجالات السكك الحديدية المختلفة، بالإضافة إلى مصنع سيماف التابع للهيئة العربية للتصنيع.

خطوات التوطين

يشير خبراء إلي أن هناك عديد من النقاط والإجراءات يتم تنفيذها لتوطين صناعات النقل بمصر، وبينها التعاون مع شركة الستوم الفرنسية لإنشاء مجمع صناعي بمدينة برج العرب على مساحة ٤٠ فدانا لإنشاء مجمع صناعي لإنتاج الوحدات المتحركة ومدخلات البضائع وبعض مهمات البنية التحتية (تم توقيع عقد حق الانتفاع لقطعة الأرض يوم ٤/٧/ ٢٠٢٥ علي هامش زيارة الرئيس الفرنسي لجمهورية مصر العربية).

كذلك هناك التعاون مع شركة كول واى الإسبانية لإنشاء مصنع لإنتاج المكونات الداخلية لقطارات السكك الحديدية ووسائل النقل الجماعي في مصر بورش كوم أبو راضي التابعة لهيئة السكة الحديد بمساحة ٣٠٠٠ م٢ كمرحلة اولى (حيث تم الانتهاء من انشاء المصنع) وبدأ في الانتاج التجريبي والتوسع مستقبلاً بمساحة ١٠٠٠٠ م٢ وذلك لأغراض تصنيع وصيانة لمكونات القطارات والجرارات.

و التعاون مع شركة هيونداى روتيم الكورية الجنوبية والشركة الوطنية المصرية لصناعة السكك الحديدية (نيرك) لإنشاء مصنع لإنتاج قطارات مترو الأنفاق حيث تم التعاقد مع الهيئة القومية للأنفاق على تصنيع وتوطين صناعة عدد ٤٠ قطار مترو بإجمالي (٣٢٠ عربة) لخطوط مترو القاهرة الكبرى الثانى والثالث، وجارى إنشاء المصنع بمنطقة شرق بورسعيد.

وأيضا التعاون مع شركة نيرك وإحدى الشركات العالمية المتخصصة في إنشاء مصنع لإنتاج عربات السكك الحديدية العالمية المتخصصة في منطقة شرق بورسعيد وتنفيذ هذا التعاون بالجنيه المصري وقد تم الاتفاق على تحقيق نسبة توطين لعربات السكك الحديدية تصل إلى ٨٠ % .

كما تضمنت الإجراءات التعاون مع شركة فوست الين النمساوية لإنشاء مصنع لإنتاج مفاتيح السكك الحديدية ولإدارة وتشغيل وتطوير ورش العباسية لإنتاج تفريعات السكك الحديدية حيث تقوم الشركة حاليا بإنتاج مفاتيح السكك الحديدية تحت إشراف فريق عمل وخبراء من دولة النمسا.

وكذلك التعاون مع شركة السويس للصلب لتصنيع القضبان والقطاعات الثقيلة لإنشاء مصنع لتصنيع القضبان بطاقة إنتاجية من ٨٠٠ ألف إلي مليون طن سنويًا ، إلي جانب التعاون مع مصنع حديد عز لإنتاج ألواح الصلب المستخدمة فى تصنيع أبدان عربات السكك الحديدية والمترو وأبدان السفن.

بالإضافة إلى إنشاء (٦) مصانع لإنتاج فلنكات السكك الحديدية مملوكة لشركات وطنية مصرية (سيجوارت – الشركة القابضة لمشروعات الطرق والكبارى والنقل البرى – كونكريت بلس – الشركة المصرية لإنشاء مرافق النقل والمطارات) منها (٤) مصانع لفلنكات شبكة القطار السريع.

هناك أيضا التعاون مع شركات وطنية مصرية (شركة النصر - شركة مان قسطور - شركة الجيوشى - الشركة المصرية لصناعة وسائل النقل) لتوريد الأتوبيسات العاملة بالشركات التابعة لوزارة النقل (الشركة القابضة للنقل البحري والبري والسوبرجيت واكتا).

اسامة السيد

قطاع الغزل والنسيج أولوية استراتيجية للدولة المصرية

توقعات بوصول سوق المنسوجات العالمية إلى ١,٦١ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٣

مصر تطلق المشروع القومي لتطوير صناعة الغزل والنسيج بهدف استعادة الريادة العالمية وتعزيز تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الدولية

تتسم صناعة الغزل والنسيج بامتداد سلاسلها الإنتاجية من مرحلة زراعة الأقطان وإنتاج الألياف، مرورًا بالغزل والنسيج والصباغة والتجهيز، وصولا إلى صناعة الملابس الجاهزة والتصدير؛ مما يجعلها صناعة متكاملة ذات تأثير واسع على الاقتصاد.

كما تتميز بأنها من الصناعات القادرة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛ لما تتسم به من كثافة عمالية وقابلية عالية للتحديث التكنولوجي، فضلا عن مساهمتها الكبيرة في التجارة العالمية.

وفي هذا الإطار أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، تحليلاً جديداً حول «آفاق صناعة الغزل والنسيج»، أشار خلاله إلى أن صناعة الغزل والنسيج تُعدُّ من أقدم وأهم الصناعات التحويلية في العالم، وتمثل أحد الأعمدة الأساسية للتنمية الاقتصادية والصناعية في العديد من الدول؛ حيث أدت دورًا محوريًا في الثورة الصناعية الأولى، ولا تزال حتى اليوم من أكبر الصناعات المولدة لفرص العمل، خاصة في الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

أشار التحليل إلى أن سوق المنسوجات العالمية قُدِّر بنحو 1.11 تريليون دولار في عام 2024، ومن المتوقع أن تصل إلى 1.61 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2033، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 4.2% بين عامي 2025 و2033.

ويرجع ارتفاع الطلب على المنسوجات إلى انتشار «الموضة السريعة»، وزيادة التحضر، وارتفاع الدخل القابل للإنفاق في الاقتصادات الناشئة، كما تتجه تفضيلات المستهلكين نحو الملابس العصرية والمريحة ومنخفضة التكلفة؛ مما يعزز الطلب على تجارة الملابس بالتجزئة.

وقد بلغ عدد العاملين في قطاع المنسوجات والملابس والجلود والمنتجات ذات الصلة نحو 99.5 مليون عامل في عام 2023، مقارنة بنحو 90.5 مليون عامل في عام 2020 ، كما بلغت قيمة صادرات قطاع المنسوجات عالميًا نحو 897.1 مليار دولار في عام 2024، في حين بلغت الواردات نحو 793.3 مليار دولار خلال نفس العام.

وشكلت المنسوجات والملابس نحو 3.7% من صادرات السلع العالمية في عام 2022. ويتركز إنتاج المنسوجات في قارة آسيا؛ حيث تستحوذ على نحو 70.6% من الصادرات العالمية في عام 2022، ارتفاعًا من نحو 59.4% في عام 2017، وتليها أوروبا بـ 21.1% من الصادرات العالمية في عام 2022 بانخفاض طفيف عن عام 2017 (22.9%) .

وقد بلغت قيمة الصادرات العالمية من خيوط النسيج نحو 41.8 مليار دولار في عام 2024، مقارنة بنحو 50.2 مليار دولار في عام 2023. وأتت الصين في المركز الأول في تصدير خيوط النسيج بقيمة تقارب 15.1 مليار دولار في عام 2024، بينما سجَّلت الهند المركز الثاني بنحو 5.2 مليارات دولار.

كما جاءت الصين في المركز الأول في استيراد خيوط النسيج بقيمة 5.4 مليارات دولار، والولايات المتحدة في المركز الثاني بقيمة 2.4 مليار دولار.

صناعات داخل القطاع

وتأتي صناعة الملابس الجاهزة كأكبر الأنشطة داخل قطاع المنسوجات والملابس؛ إذ تستحوذ منفردة على نحو 70% من حجم الصناعة، وتوفر نحو 20% من فرص العمل، ويعمل بها 3169 مصنعًا، كما بلغت صادراتها 2.4 مليار دولار في عام 2023.

ويُشكل قطاع المفروشات المنزلية عنصرًا مهمًا ضمن الصناعة نفسها، ويضم 853 مصنعًا، وبلغت صادراته 542 مليون دولار في 2023، بما يمثل نحو 13.3% من إجمالي صادرات المنسوجات والملابس، في حين سجَّلت وارداته 35 مليون دولار فقط؛ مما يعكس قوة الإنتاج المحلي في هذا النشاط مقارنة ببقية مكونات القطاع. وقد بلغت واردات مصر من خيوط النسيج نحو 1.4 مليار دولار في عام 2024؛ بما يعكس الاعتماد الكبير على المواد الخام اللازمة لتشغيل الصناعة المحلية.

وبالنسبة للقطن، أشار التحليل إلى زيادة صادرات مصر من القطن للموسم الزراعي 2022/ 2023، بنسبة 36.5%، وبلغ إجمالي الكمية المصدرة 1.5 مليون قنطار متري حتى أغسطس/سبتمبر 2023، مقارنة 1.1 مليون قنطار متري في أغسطس/ سبتمبر 2022. كما تؤكد البيانات أن الهند هي أكبر مستورد للقطن المصري؛ إذ بلغت الكمية المصدرة إليها 715 ألف قنطار متري، وهو ما يمثل 48.9% من إجمالي الكمية المصدرة في الموسم الزراعي 2022/ 2023.

استراتيجية مصرية

أوضح التحليل أن النهوض بقطاع الغزل والنسيج يمثل أولوية استراتيجية للدولة المصرية؛ وذلك لتعزيز القدرة الإنتاجية، وزيادة القيمة المضافة، ودعم الصادرات، وقد تمثلت أبرز جهود الدولة في هذا القطاع في التالي:

- المشروع القومي لتطوير صناعة الغزل والنسيج، الذي يهدف إلى تعظيم القيمة المضافة للقطن المصري، واستعادة الريادة العالمية لمصر في صناعة الغزل والنسيج، وتعزيز تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق العالمية، وذلك من خلال تحديث شامل للبنية التحتية والمصانع والماكينات، وإدخال أحدث التقنيات العالمية بالتعاون مع القطاع الخاص، ورفع كفاءة العمالة عبر التدريب المستمر؛ مما يضمن زيادة الطاقة الإنتاجية وفتح آفاق جديدة لتصدير منتجات عالية الجودة. وقد أدى هذا إلى زيادات مستمرة في إجمالي كميات الغزل المنتجة والمباعة، فعلى سبيل المثال ارتفعت كمية الإنتاج بشركة مصر للغزل والنسيج من 117 طنًا في عام 2022 /2023 إلى 3373 طنًا في 2023 /2024، ثم إلى 6288 طنًا في 2024 /2025.

- استحداث منظومة جديدة لتداول الأقطان بالتعاون بين وزارتي الزراعة واستصلاح الأراضي والتجارة والصناعة آنذاك، وقد تم تطبيقها تجريبيًا في عدد من المحافظات خلال عامي 2019 و2020، قبل صدور قرار تعميمها على مستوى الجمهورية في موسم 2021.

- توقيع الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس في يوليو 2021 عقد إنشاء مصنع غزل (1) الجديد بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، والذي يُعد أكبر مصنع غزل على مستوى العالم، على مساحة نحو 62500 متر مربع، ويستوعب أكثر من 182 ألف مردن غزل، بمتوسط طاقة إنتاجية 30 طنًا/ يوميًا، وتنفذه شركة جاما للإنشاءات.

رضوى عبدالله

توقيع بروتوكولي تعاون بشأن تدقيق وتوحيد أرقام الصادرات والواردات المصرية

شهد مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر الحكومة بالعاصمة الجديدة، مراسم توقيع بروتوكولي تعاون؛ بين الجهات الوطنية مُصدرة البيانات لتدقيق وتوحيد أرقام الصادرات والواردات المصرية؛ بهدف ضمان الاتساق، وضبط وتحسين جودة البيانات الرسمية، ومواكبة التطورات الدولية في حساب المؤشرات الكلية؛ وذلك بحضور رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وأحمد كجوك، وزير المالية، وشريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، وحسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، وكريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية، وخيرت بركات، رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ووقع بروتوكولي التعاون كل من عصام النجار، رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وأحمد أموي، رئيس مصلحة الجمارك، وأحمد عاشور، المشرف على الحسابات القومية بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وعادل عبدالعظيم، وكيل المحافظ المساعد لقطاع البحوث الاقتصادية بالبنك المركزي المصري، ونيفين محمد عوض، المشرف على قطاع الإحصاءات الاقتصادية والتعبوية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومحمد على عاصي، رئيس الإدارة المركزية للشؤون المالية والتجارية والاقتصادية بوزارة البترول والثروة المعدنية.

ويأتي بروتوكولا التعاون كنتيجة لأعمال كل من اللجنة المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (1887) لسنة 2023 المختصة بتوحيد بيانات أرقام الصادرات المصرية، وكذلك لجنة توحيد بيانات أرقام الواردات المصرية المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (3610) لسنة 2024، برئاسة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وبعضوية وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية ممثلة في الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، ووزارة البترول والثروة المعدنية، والبنك المركزي المصري، ووزارة المالية ممثلة في مصلحة الجمارك، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كمُقرر للجنتين.

وصرح مصطفى مدبولي بأن توقيع هذين البروتوكولين يأتي في إطار التحول الاستراتيجي نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري ذات القيمة المضافة المرتفعة، وتوسيع قاعدة الصادرات الوطنية وتعزيز الثقة فيها، وسهولة نفاذها للأسواق العالمية؛ وذلك في ضوء الإصلاحات الهيكلية الجاري تنفيذها لتعظيم القيمة المضافة للمُنتجات والخدمات المرتبطة بالتجارة الخارجية.

كما اعتبر رئيس الوزراء أن بناء قاعدة معلوماتية مُوحدة للصادرات والواردات يُسهم في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي من خلال القدرة على التنبؤ بالسياسات، وبناء اقتصاد أكثر ديناميكية وصلابة بما يساعد في الوصول إلى معدل النمو المستهدف، بالإضافة إلى تعزيز ثقة المستثمرين وزيادة حصيلة النقد الأجنبي.

سيد الجارحي

«الوزير»: إلزام كل مصنع ينتج صرفا صناعيا مخالفا بإنشاء محطة معالجة

عقد الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل اجتماعًا موسعا مع الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والمهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وأحمد كجوك وزير المالية لمناقشة منظومة مرافق البنية التحتية بالمناطق الصناعية بالمحافظات وتدبير الاعتمادات المالية المطلوبة لاستكمالها ورفع كفاءتها لضمان استدامتها، بما يخدم أهداف الدولة في التنمية الصناعية

وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل أن ملف مرافق البنية التحتية بكافة المناطق الصناعية يمثل ركيزة أساسية لنجاح خطط التنمية الصناعية وجذب الاستثمارات الجديدة والحفاظ على الاستثمارات القائمة، لافتا إلى ضرورة التزام كل منطقة صناعية بتشكيل جمعية مستثمرين لكل منطقة صناعية بحيث يتولى اتحاد الصناعات بالتنسيق مع جمعية مستثمرى كل منطقة صناعية إدارة المنطقة الصناعية وصيانة كافة مرافقها الداخلية بالتنسيق مع الجهات المختصة بما يسهم فى رفع كفاءة المنطقة الصناعية والحفاظ على استدامة مرافقها والتيسير على المستثمرين وذلك على غرار التجربة الناجحة لنظام المطور الصناعى فى مصر.

وقال الوزير إنه سيتم تطبيق عدد من الإجراءات اللازمة لترشيد استهلاك المياه فى المناطق الصناعية أولها إلزام كل مصنع ينتج عنه صرف صناعى مخالف بإنشاء محطة معالجة للصرف الصناعى بالمصنع قبل صرف مخلفات المصنع على الشبكة العمومية للصرف لضمان المعالجة الآمنة للصرف الصناعى، والحفاظ على البيئة، والالتزام بالاشتراطات، إلى جانب دعم استمرارية التشغيل داخل المناطق الصناعية، بالإضافة إلى إنشاء محطة معالجة صرف صناعى مجمعة فى كل مدينة من المدن الجديدة، إلى جانب إلزام المنشآت الإنتاجية أو الصناعية المنتجة لصرف غير ملوث مثل محطات فرز وتعبئة الحاصلات الزراعية ومصانع الورق بإقامة دائرة مغلقة لتنقية وترشيح المياه الناتجة عن عملياتها لإعادة استخدامها خاصة وأن صرف هذه المحطات يكون مطابقا للمواصفات ولا يحتاج إلى عمليات تنقية مكثفة ليصبح مؤهلا لإعادة الاستخدام.

وأوضح الوزير أن تكلفة إقامة المرافق للمناطق غير المرفقة أو استكمال المرافق فى المناطق التى بها بعض المرافق بها سيتم تدبيرها من خلال هيئة التنمية الصناعية والمحافظات (سواء من خلال موارد المحافظة أو الخطة الاستثمارية لكل محافظة والتى تضعها وزارة التعاون الدولى والتخطيط والتنمية الاقتصادية) وجمعيات المستثمرين بالمناطق الصناعية وسوف يتولى اتحاد الصناعات المصرية والمحافظة المعنية الإشراف على جمعيات المستثمرين فى هذا الصدد.

القاهرة تحتضن اكبر تجمع اقتصادي للقطاع الخاص العربي في الدورة (١٣٦) لمجلس ادارة اتحاد الغرف العربية في القاهرة

عقدت أعمال الدورة (١٣٦) لمجلس إدارة اتحاد الغرف العربية في العاصمة المصرية القاهرة، يوم 20 (ديسمبر) 2025 بدعوة من اتحاد غرف التجارة المصرية برئاسة احمد الوكيل، وتحت رعاية وحضور وزير المالية في جمهورية مصر العربية، احمد كجوك، ومشاركة وفود من 18 دولة عربية ممثلين برؤساء الغرف واعضاء مجلس الادارة واتحادات الغرف وجامعة الدول العربية.

وجرى في في مستهل اجتماع مجلس ادارة اتحاد الغرف العربية حوار نقاشي بين وزير المالية احمد كجوك والقطاع الخاص العربي ممثلا برؤساء الغرف واعضاء مجلس الادارة واتحادات الغرف وجامعة الدول العربية.

وتمحور الاجتماع حول هواجس القطاع الخاص العربي واليات تطوير التعاون في الفترة القادمة وما تقوم به جمهورية مصر العربية من خطوات في سبيل تخفيف القيود التي من شأنها أن تساهم في جذب الاستثمارات الخارجية ولا سيما من البلدان العربية.

وتحدث وزير المالية فأكد على أهمية الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، وان نجاح الدول والحكومات هو بنجاح القطاع الخاص. مستعرضا في كلمته للخطوات التي اتخذتها وتتخذها الحكومة ووزارة المالية المصرية وكافة الجهات المعنية في سبيل تحقيق النهوض الاقتصادي.

وبعد انتهاء الحوار النقاشي بين اركان القطاع الخاص العربي ووزير المالية المصري، بدأت فعاليات واعمال الدورة ١٣٦ لمجلس ادارة اتحاد الغرف العربية.

واستهل الاجتماع بكلمة رئيس اتحاد الغرف العربية، سمير ماجول، توجه فيها بجزيل الشكر والامتنان للاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ممثلة برئيسها أحمد الوكيل والى أعضاء مجلس الادارة والجهاز التنفيذي على هذه الاستضافة الكريمة، وعلى كافة الجهود المبذولة في سبيل نجاح اجتماعاتنا، وعلى حسن التنظيم وكرم الضيافة والوفادة.

وأعرب أحمد الوكيل رئيس الاتحاد للغرف التجارية المصرية عن تقديره للأشقاء العرب رؤساء الغرف التجارية العربية أعضاء اتحاد الغرف العربية؛ لمشاركتهم غير المسبوقة في اجتماعات الدورة ١٣٦ لاجتماعات مجلس إدارة اتحاد الغرف العربية والتي تتشرف مصر باستضافتها بالقاهرة.

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

سلام الدول مع مصر يقوم على مسلمة رئيسة تتمثل في قوة جيشها وتماسك شعبها وتعزيزه لمؤسسات الوطن

٢٠٢٥ عام استعادة الريادة الدبلوماسية .. القاهرة مركز الإقليم والعالم

مصر تتجلي كفاعل إقليمي مركزي يوظف تنوع أدواته بمرونة عالية لتحقيق توازن دقيق في بيئة إقليمية مضطربة

علي مدار عام كامل ، نجحت السياسة الخارجية المصرية في إعادة بناء أدواتها وتوظيفها ضمن رؤية استراتيجية دقيقة، تمزج بوعي بين القوة السياسية الصلبة والتأثير الثقافي الناعم، بما يعكس فهما عميقا لتعقيدات المشهد الإقليمي والدولي.

ففي ملف غزة اضطلعت القاهرة بدور محوري تجاوز إدارة الأزمات إلى صناعة التهدئة واجتواء التصعيد بقيادة تحرك دولي واسع توج بقمة شرم الشيخ، التي شكلت منصة جامعة لحشد المواقف الدولية والضغط من أجل وقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

وتوازيا مع ذلك، برز الحضور المصري في المحافل الثقافية الدولية، وعلى رأسها منظمة اليونسكو، كامتداد مدروس للدور السياسي، حيث تحولت الدبلوماسية الثقافية إلى أداة فعّالة لتعزيز النفوذ الدولي وترسيخ مكانة مصر كقائد ثقافي قادر على صياغة خطاب حضاري جامع، توجت بفوز الدكتور خالد العناني برئاسة منظمة اليونسكو.

وبين المسارين السياسي والثقافي، تتجلى مصر كفاعل إقليمي مركزي يوظف تنوع أدواته بمرونة عالية لتحقيق توازن دقيق في بيئة إقليمية مضطربة، مؤكدة أن قوتها لا تستمد فقط من قدرتها على إدارة الصراع بل من قدرتها على صياغة المعنى وبناء التوافقات طويلة الأمد.

دور محوري

على مدى السنوات الماضية، لعبت مصر دورًا محوريًا في إدارة الأزمة الفلسطينية الإسرائيلية، متخذة موقعًا استراتيجيًا بين الأطراف المتصارعة، ومنذ اندلاع الحرب الأخيرة في غزة، عملت القاهرة على تقريب وجهات النظر بين إسرائيل وحماس، مستندة إلى خبرتها في الاتفاقات السابقة، ودورها كوسيط موثوق، كما استضافت القاهرة لقاءات المصالحة الوطنية بين فتح وحماس، وحافظت على توازن دبلوماسي يسمح لها بالتواصل مع جميع الفصائل الفلسطينية والجانب الإسرائيلي على حد سواء، ما منحها موقع الضامن الوحيد لتنفيذ الاتفاقات على الحدود الفلسطينية.

ولتعزيز هذا الدور كانت مصر عضوًا فعالا في غرفة عمليات دولية ضمت قطر وتركيا والولايات المتحدة، لمتابعة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بدقة على الأرض، كل هذه العوامل جعلت القاهرة لاعبًا لا غنى عنه، يجمع بين القوة الدبلوماسية والموارد الاستراتيجية، لضمان استقرار الوضع في غزة والحفاظ على التوازن الإقليمي.

> القيادة المصرية جمعت في قمة السلام بشرم الشيخ عشرين زعيما عربيا ودوليا وأسفرت عن اتفاقية تاريخية تمثل بداية مرحلة إعادة الإعمار والأمل للفلسطينيين

وفي لحظة تاريخية تجسد قوة الدبلوماسية العربية، نجحت مصر بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي في وقف إطلاق النار بقطاع غزة، بعد عامين من الصراع المستمر، قمة السلام التي استضافتها مدينة شرم الشيخ جمعت عشرين زعيمًا عربيًا ودوليًا، وأسفرت عن اتفاقية تاريخية تمثل بداية مرحلة إعادة الإعمار والأمل للفلسطينيين.

مصر لم تكن مجرد مضيف للقمة، بل كانت المحرك الرئيس للعملية، موامة مصالح الأطراف المختلفة وممارسة دبلوماسية حازمة لضمان وقف العنف، وبهذا الدور تؤكد مصر مجددًا مكانتها كجسر بين الشرق والغرب وكمصدر للتوازن في لحظات التوتر الإقليمي الحاد، مع قدرة واضحة على تحويل الحوار السياسي إلى نتائج ملموسة على الأرض.

ومن قلب سيناء الحبيبة، رسخت مصر رسالتها للعالم بأن السلام ليس خيارًا ثانويًا بل ضرورة حتمية، وأن صوت الحكمة والوساطة الفاعلة قادر على صناعة مستقبل أمن ومستقر للمنطقة بأسرها في تجسيد لإرادة عربية جماعية في إنهاء المأساة الإنسانية.

قيادة اليونسكو

شهد عام 2025 أيضا لحظة فارقة على الصعيدين العربي والدولي، وهي انتخاب وفوز الدكتور خالد العناني، لمنصب مدرا عاما منظمة اليونسكو، بعد حصوله على 55 صوتًا من أصل 58 في تصويت مجلس المنظمة التنفيذي، وهو ما يُعد واحدًا من أكبر التفوق الانتخابي في تاريخ اليونسكو.

هذه الخطوة أثارت احتفاءً واسعًا في القاهرة وجميع أنحاء مصر، إذ اعتبرها الكثيرون اعترافًا رسميًا بقدرات الدول العربية والأفريقية في الساحة الدولية، وفرصة لتعزيز تأثير مصر في القرارات المتعلقة بالتراث والثقافة والتعليم، كما يفتح هذا المنصب الباب أمام مصر لإبراز إرثها الحضاري الغني وإسهاماتها الثقافية على المستوى العالمي، ما يعكس رسالة قوية حول المكانة المتنامية للمنطقة في قيادة المبادرات الدولية.

رمز جديد للحضارة

في الأول من نوفمبر 2025، شهدت مصر حدثًا تاريخيًا استثنائيًا جذب أنظار العالم وهو افتتاح المتحف المصري الكبير، الذي أصبح رمزًا جديدًا للثقافة والفن المصري وعزز مكانة مصر التاريخية والحضارية على مستوى العالم، وفتح آفاقًا واسعة أمام الفنانين والباحثين للإبداع والاكتشاف.

وعكست الاحتفالات المبهجة في الشوارع واليادين الرئيسية فرحة المصريين بأكبر حدث ثقافي وأثري في العالم، حيث امتلأت الساحات بالأغاني الوطنية، ووُضعت شاشات عملاقة ليشاهد الجميع مراسم حفل الافتتاح في أجواء احتفالية تنبض بروح الانتماء والفخر الوطني.

كما كانت الاحتفالات حاضرة بقوة على منصات التواصل الاجتماعي، حيث تحولت هذه المساحات الرقمية إلى كرنفال افتراضي، مع استخدام المستخدمين للصور المولدة بالذكاء الاصطناعي لتجسيد صورهم على شكل الفراعنة القدماء، في مشهد يجسد روح الإبداع والانتماء ويضيف لمسة عصرية على الفرح الوطني.

استعادة زمام المبادرة عربيا

في كتاب أصدرته وزارة الخارجية بعنوان « الاتزان الاستراتيجي « كان واضحا كيف عملت السياسة الخارجية لمصر في محيطها العربي وكيف استعادت زمام المبادرة ، وذلك بعد سنوات شهدت فيها المنطقة العربية منذ عام 2011 واحدة من أكثر مراحل الاضطراب السياسي والأمني في تاريخها الحديث، كما استعادت السياسة الخارجية حركتها النشطة في أعقاب ثورة يونيو 2013 ، وهو ما كان ولا يزال واضحا في ملفات وبؤر ساخنة مثل الأوضاع في السودان وليبيا ، فضلا عن تطورات القضية الفلسطينية والأوضاع في غزة .

وتضع السياسة الخارجية المصرية نصب أعينها هدفين أساسيين تجاه المنطقة العربية خلال تلك السنوات، هما مساعدة الدول العربية التي مرت بأزمات داخلية سياسية وأمنية واقتصادية حادة، على استعادة استقرارها، ودعم جهود الدول العربية الأخرى للحفاظ على استقرارها وعدم امتداد مخاطر عدم الاستقرار وما يرتبط بها من تحديات إرهابية إليها، إضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول العربية ليتكامل مع جهود التنمية الوطنية التي أطلقتها.

ومنذ 2014، تحركت مصر انطلاقا من مبادئ الحفاظ على سيادة ووحدة أراضي الدول العربية وسلامتها الإقليمية، ورفض أي تدخلات خارجية في شئونها، والتمسك بدعم وتطوير مؤسسات الدولة الوطنية، ورفض الفراغ السياسي والأمني، ودعم الطموحات المشروعة لشعوب الدول العربية التي تمر بأزمات.

علاقات خليجية

وشهدت العلاقات المصرية الخليجية طفرة كبيرة على مدار الفترة الماضية، وقامت السياسة المصرية تجاه منطقة الخليج العربي على دعامتين أساسيتين هما الحفاظ على أمن الخليج والاستعداد لتقديم الدعم بشكل حاسم للحفاظ على أمن دول الخليج عند الضرورة، ويبرز بشكل خاص الجهد المصري، سواء في مساندة المملكة العربية السعودية والانضمام للتحالف العربي في اليمن، والتضامن مع السعودية والإمارات في مواجهة الاعتداءات الحوثية، أو في إطار تأمين الملاحة في البحر الأحمر وفي المنطقة الممتدة من بحر العرب جنوبا إلى شرق المتوسط شمالا.

سياسة متوازنة في عالم مضطرب

علي مدار الفترة الماضية تمسكت مصر بسياسة خارجية متوازنة تضمن مصالحها الوطنية، والحفاظ على استقرارها في محيط إقليمي ونظام عالمي يواجه أزمات واستقطابا ، وهذا التوازن هو ما مكن مصر من مواجهة الأزمات المستمرة إقليميا ودوليا وتداعياتها بحكمة وثبات، محافظة على سيادتها ومنحازة لقيم السلام والتنمية والعدالة كأساس للتعامل مع المنطقة والعالم، كما سخرت كل تحركاتها لتحقيق تطلعات الشعب المصري والشعوب العربية والأفريقية في الحياة الكريمة والأمن المستدام، لبناء المستقبل الذي تستحقه الأجيال القادمة.

وفي خلال العام الماضي وما قبله ، شهدنا كيف عادت القاهرة إلى الريادة الأفريقية، بالتحرك من خلال ثلاثة محاور أساسية، وهي استعادة الدور القيادي لمصر في الاتحاد الأفريقي، وإعادة تأسيس الدور المصري النشط في أفريقيا، على أسس الشراكة التنموية وتعزيز العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية، وبلورة سياسة مائية مصرية قوامها المزج بين التعاون التنموي والمائي مع دول حوض النيل، مع التمسك بحقوق مصر المائية، والتركيز على المصالح المشتركة.

كذلك شهدنا كيف عملت السياسة الخارجية المصرية على تطوير العلاقة مع الاتحاد الإفروبي، بما يتجاوز الإطار التقليدي، الذي اقتضى تحركا مصريا مكثفا مع الدول الأوروبية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، وبشكل خاص منذ إتمام الاستحقاقات الدستورية، وتطوير العلاقات الثنائية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كفرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا وإسبانيا واليونان وقبرص وهولندا وبلجيكا وأيرلندا والبرتغال والدول النوردية ورومانيا وبولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا والمملكة المتحدة وتركيا وسويسرا ودول البلقان، إضافة إلى تطوير العلاقات مع روسيا الاتحادية وأوكرانيا وبيلا روسيا وأرمينيا وأذربيجان.

في مواجهة الإرهاب

وتضمنت سياسة مصر الخارجية خلال السنوات الأخيرة، التحرك لمكافحة الارهاب في ظل بيئة إقليمية ودولية شديدة التعقيد، شهدت خلالها المنطقة محاولات لإعادة رسم الخريطة السياسية بها وبناء تحالفات تستجيب لمصالح جديدة، وتفاقم خطر التنظيمات الإرهابية التي تتخذ من القتل عقيدة لها ومن الدين غطاءً وتنتهج العنف سبيلا لاستهداف جهود الاستقرار والتنمية حول العالم، لذا تحركت السياسة الخارجية المصرية والمبادئ المنظمة في مواجهة التحديات متعددة الأوجه التي فرضتها ظاهرة الإرهاب الدولي في مرحلة

القاهرة لعبت دورا محوريا في مسار الأزمة الفلسطينية الإسرائيلية ونجحت في لحظة تاريخية بقيادة الرئيس السيسي في وقف إطلاق النار بقطاع غزة بعد عامين من الدماء

دقيقة، ويرصد نموذجًا من مساعي مصر في إطار تحركها الخارجي إقليميًا ودوليًا لبناء ووضع أسس لمنظومة عالمية تستند على توافق دولي شامل ومتوازن لتعزيز مكافحة الإرهاب الدولي.

الجيش المصري في ظهر الدولة

تقول القاعدة الثابتة علي مر العصور إن من يمتلك جيشًا قويًا يمتلك حريته وأمورًا عديدة، يأتي في مقدمتها القدرة على فرض حالة الأمن، والأمان، وتعضيد الاستقرار: فلا أطماع، ولا أوجاع من جياع يعتمدون على نهب الثروات، وهتك الحرمات، وتجاوز الحدود، والنيل من المقدرات، والإطاحة بأصول الأوطان، وقلب الموازين من أجل مخططات قد أضحت معلنة، بل ويتباهى بها المفسدون في الأرض بكل بساطة.

وعلي أرض مصر المحروسة سطر الجيش المصري العظيم سطر ملاحم عدة؛ حيث حقق انتصارًا سجله التاريخ الحديث بماء من ذهب، ولا يتوقف الأمر على فوز عسكري مستحق، بل أيضًا نؤكد أن الإصرار على أخذ الحقوق، والإطاحة بخيال أجوف لقوى عسكرية قد ظنت أنها الأقوى، والتي لا تقهر، وأن النيل منها، ومن خطوط دفاعها أمرٌ مستحيلٌ، كما نشير إلى عزيمة المؤسسة الوطنية المدعومة من شعب أصيل قد تجرد من كل شيء، وقد كافح مع الوطن من أجل تحقيق النصر المبين.

من أجل حرية البلاد بذل الغال، والنفيس، وقد رويت الأرض بالدماء، وفي سبيل تحقيق ماهية الأمن القومي؛ فقد تسلح الجيش بالإيمان، ورفع من جاهزيته على مدار الساعة؛ كي يثبت للعدو المتربص بالبلاد أن مصر، وأمنها، واستقرارها خط أحمر، لا يتجاوزه أحد، مهما امتلك من العدة، والعتاد .

وبحسب المحلل الاستراتيجي عصام عبد القادر فإن الحفاظ على الأمن القومي المصري من الأولويات الرئيسة التي تقع على كاهل جيشنا العظيم، ومهمة وطنية تشكل أهمية قصوى؛ فلا مجال لخضوع الدول، ومؤسساتها للابتزاز؛ فإن ذلك دونه الرقاب، فقد تربى أبناء المؤسسة العسكرية على أمر جامع يقوم على مبدأ معلن؛ ألا وهو النصر، أو الشهادة؛ ومن ثم فقد باتت التضحية مطلبًا ضروريًا على المستوى العسكري، والشعبي؛ لأن الانكسار ليس له وجود في القاموس، والتاريخ المصري منذ فجر التاريخ.

الجيش المصري العظيم حقق معادلة الأمن القومي في سيناء الحبيبة، فكانت اليد تعمر، والأخرى تدحر الإرهاب، وتقضي على مقوماته، وبرائته؛ فأصبحت شبه جزيرة سيناء واحة للتنمية المستدامة عبر مشروعات قومية متنوعة، ناهيك عن ربط مبهر مع المحافظات الحدودية عبر أنفاق عديدة قد تم تدشينها وفق أرقى، وأحدث التقنيات بمخططات هندسية رائعة، وهذا يؤكد أن المعركة لها شقان، أحدهما عسكري، والآخر تنموي.

ولقد أدركت القيادة السياسية منذ اللحظة الأولى أن جيش مصر في مقدمة أولويات التطوير، والتحديث، سواءً لمقدراتها المادية، أو البشرية؛ فسارعت بالتسليح وفق تنوعاته المتطورة، ودشنت القواعد العسكرية في ربوع الوطن، وعلى امتداد حدوده وفق رؤى استراتيجية آنية، ومستقبلية، وهذا يؤكد الإدراك التام بمجريات الأحداث المتلاحقة على الساحتين: الإقليمية، والعالمية، ويثبت أن وجهة نظر القيادة الرشيدة محقة؛ فكثيرًا ما قد شكك الكائدون للوطن في كل ما قد تم اتخاذه من إجراءات بشأن تطوير المؤسسة العسكرية.

الحفاظ على الأمن القومي المصري رغم أنها مهمة أصيلة لجيشنا العظيم؛ إلا أن ما يقويه شعبه الواعي، الذي يدرك حجم التحديات، وصورة التغيرات الجيوسياسية؛ فمصر تمتلك عقيدة راسخة في تراثها، وثقافتها وما تحويه حضارتها المتجذرة منذ بدء الخليقة؛ حيث تتمثل في المثابرة من أجل بلوغ الغاية؛ لذا قهر هذا الشعب العظيم، ومؤسساته الوطنية كل صور العدوان التي مرت على هذه البلاد المتفردة بمتسبيها.

التنمية المستدامة تحتاج إلى أمرين اثنين يتمثلان في الحكمة، والقوة، كما أن هذه التنمية تعزز بالجهود المضنية من أجل فتح مسارات الشراكة، وجذب الاستثمار على المستويين الداخلي، والخارجي، وهذا ما كان ليحدث لولا قيادة سياسية حكيمة، وجيش مخلص، ومؤسسات وطنية فاعلة قد حققت المعادلة الصعبة، وتجاوزت عنق الزجاجة، وتغلب على أصحاب الأجندات الذين لم يكن في أذهانهم إلا السيطرة، والتحكم، والذهاب إلى نفق مظلم يغرق البلاد، والعباد؛ لتصبح نهبا لهم أبد الدهر.

هنا ندرك العلاقة القوية بين جاهزية الجيش، وقوة سريان قطار التنمية؛ فهما متلازمان؛ إذ يصعب أن يتقدم القطار في أرض وعرة، يشوبها ممارسات الإرهاب الأسود، الذي ينال من الحجر، والبشر؛ لكن عندما يبتر هذا العدو اللدود بقوة الجيش الغاشمة، والمفرطة؛ فإن الرسالة جلية لكل من تسول له نفسه النيل من تلك البلاد العاتية بأبنائها الشجعان.

ففي ظل جيش عظيم قد استطاعت مصر، وبحكمة قيادتها الرشيدة أن تتجاوز الصعاب، كما أنها لا تعبأ بالتهديدات؛ فالشعب منذ اللحظة الأولى قد فوض القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية في اتخاذ ما يلزم من إجراءات؛ وذلك من أجل حماية مقدراتنا، وأمننا القومي، بل خرج عن بكرة أبيه؛ ليقول بلسان مبين نحن مع جيشنا، وقائده في قلب ميدان المعركة، ونقبل بالتحدي مهما بلغت التحديات، وهذا ما أثلج الصدور، وأكد للعالم كله أن مصر على قلب رجل واحد.